٥.١

حوار كوني

٤= أعداد في السنة في ١٥ لغة

ترجمة: محمد الإدريسي
تصميم: ربيع محمصاني

شارلي ايبدو
بوفونتورا دو سوسا سانتوس

مسارين نحو السوسيولوجيا العمومية
نيرا يوفال-ديفس

حياة من الالتزام النقدي
عيسى شفجي

الرأسمالية والعدالة المناخية
هاربرت دوسونا

ممارسة السوسيولوجيا العمومية
أريان هانمير
وكريستوف شنايدر

حلقات موضوعاتية

›الاحتجاجات بمدن الصفيح
›النماذج الجديد للعمل بفرنسا
›السوسيولوجيا الإندونيسية

النشرة الأخبارية

www.isa-sociology.org/global-dialogue/

العدد ١ من السلسلة ٥ – آذار ٢٠١٥

GD

> الافتتاحية

في ممارسة السوسيولوجيا العمومية:

ينفتح هذا العدد من حوار كوني على أفكار بوفونتورا دو سوسا سانتوس (Boaventura de Sousa Santos) عقب المقتل الرهيب لكاريكاتوري جريدة شارلي ابدو. هذا الحدث الذي يحتاج أكثر

من أي وقت مضى إلى تحليل سوسيولوجي – من أجل محاولة فهم السبب الكامن وراء عمليات القتل هذه وطبيعة أولئك الذين ارتكبوها، التأثير المحتمل للكاريكاتوريات، ردود فعل الدولة [الفرنسية] والمسيرة التضامنية التي نظمت. يبدو أيضا، أن «حرية التعبير» لا تأتي من تلقاء ذاتها فقط، ولكنها أيضا موضوع للنزاع، حتى أن الأمر ينطبق على كلمات «مسلم» و«إرهابي»- فالإرهابي قد يبدو مناضلا في نظر البعض. وفوق كل شيء وكما نجح سانتوس في ذلك، نحن بحاجة إلى تبني وجهة نظر عالمية. يجب وضع هذه الأحداث في إطار مناخ العنف والتطرف الذي ينتشر في جميع أنحاء العالم، وغالبا بإيعاز من الدول-القومية نفسها –والذي لا نولي له الاهتمام الكافي.

يمكن القول أن عمليات القتل هذه تستدعي التحليلات السوسيولوجية، أو أن السوسيولوجيين بدؤوا ينسحبون الآن، خوفا من اختراق حقل من الألغام، وخوفا من أن يصبحوا سوسيولوجيين عموميين: حتى أن الشركات خائفة من مواجهة هذه المعضلات. وتقترح نيرا يوفال-ديفس (Nira Yuval-Davis) مسارين لممارسة السوسيولوجيا العمومية: من جهة هناك سوسيولوجيين «منفيين» يبنون مواقفهم من الخارج، ومن جهة أخرى، هناك سوسيولوجيين –مثل السوسيولوجي الإسرائيلي الشهير باروخ كيمرلن (Baruch Kimmerling)- تناولوا المشكلات في عمقها. لكن مع نظرة نقدية أكثر. بإفريقيا، يكشف لنا نموذج عيسى شفجي (Issa Shivji) عن صورة مثقف ملتزم يواجه تحديات من نوع أخر، انطلاقا من دعوته للحكومة التنزانية إلى استقلال الجامعة.

لا يمكن اعتبار السوسيولوجيا العمومية خطرة بالضرورة، بقدر ما هي معقدة ومركبة وإلحاحية. يتبع هاربرت دوسينا (Herbert Docena) الندوات الدولية التي أعقبت هذا المناخ السائد، عبر سلسلة من النقاشات الفاشلة والتي لم تعطي أكلها المطلوبة، وتوقفت عند تصاعد حدة الحركات المناهضة للرأسمالية، والتي دعت إلى تبني إجراءات أكثر جذرية. ويقدم كل من أرين هانمير (Ariane Hanemaayer) و كريستوف شنايدر(Christopher Schneider) شهادات حية، بدورهم، حول الكيفية التي بموجبها تمت ممارسة السوسيولوجية العمومية على المستوى المحلي، من خلال اجتماعات منظمة بالمقاهي العمومية لتقريب الجامعة من العموم، وتقديم دروس مجانية لاستمالة العموم نحو الجامعة.

يتضمن هذا العدد من حوار كوني أيضا ثلاث حلقات موضوعاتية. حيث نجد سلسلة من المقالات حول الأحياء الصفيحية التي طرد ساكنتها بكل من تشيلي، الأروغواي، كولومبيا، جنوب إفريقيا، وزامبيا، ورغم العنف الممارس والمتزايد على هذه الساكنة، تستمر الاحتجاجات التي لم تتبلور على شكل احتجاجات عفوية، ولكن على شكل أفعال منظمة، أحيانا ناجحة وأحيانا فاشلة. ونقدم أيضا ثلاث مقالات من فرنسا تركز على النماذج الجديدة للشغل – كل من الصناعات المخبرية الجديدة (fablabs)، والنظم المرتبطة بالأمراض المزمنة، ندرة «المجتمع المتعدد الأنشطة»، الذي يقيم حدود أساسية بين العمل المأجور وأعمال الرعاية غير المأجورة وتلاشي الأنشطة المدنية. وفي الختام، نقدم خمس مقالات ممثلة للسوسيولوجيا الإندونيسية، حول النظام الديمقراطي الجديد الذي يعيد تحديد دور الدين والتعليم، والحركات العمالية والحركات الاحتجاجية داخل البلد.

> يمكن الاطلاع على حوار كوني في ١٥ لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ISA website.

> ترسل كل المساهمات مباشرة إلى العنوان: burawoy@berkeley.edu

بوافينتورا دي سوزا سانتوس، عالم الاجتماع البرتغالي الشهير عالميا و الباحث القانوني، يأخذ منظور عالمي على اغتيال رسامي الكاريكاتير تشارلي ابدو.

نيرة يوفال ديفيس، عالمة الاجتماع الموقرة بين الجنسين وحقوق الإنسان تجري محادثة داخلية مع عالم الاجتماع الإسرائيلي الشهير باروخ كيمرلينغ عن الطرق المختلفة لعلم الاجتماع العام.

عيسى شفج الناقد اليساري المعروف على نطاق واسع من تنزانيا، اجريت معه مقابلة من قبل أحد طلابه على دور الجامعة في أفريقيا.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> فريق التحرير

المحرر: مايكل بورواي.
محرر مشارك: غاي سايدمان.
محررون متصرفون: لولا بوسوتيل، أوغست باغا.

محررون مستشارون: مارغرت أبراهام، ماركوس شولز، ، إيزابيلا بارلنسكا، ديلاك سيندوغلو، ساري حنفي، روزماري باربرت، فيلومن غوتيرز، جون هوملوود، غيرمينا جاسو، سايمون مابادينغ، فينيتا سينها، بينيامين تيجيرينا، شينشون يي، كالبانا كانابيران، مارينا كوركيشيان، عبد المؤمن سعد، عائشة ساكتانبير، سيلي سكالون، ساواكو شيراز، غرازينا سكابسكا، إيفانجلينا تاتسوغولو، إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون أقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني، محمد الإدريسي.

البرازيل: غغوستافو تانيغوتي، أندريزا غالليي، ريناتا باريتو بريتورلان، أنجيلو مارتنز جونيور، لوكاس أمارال، رافييل دو سوزا، بينو ألفيس.

كولومبيا: ماريا خوزي ألفاراز ريفادولا، سيباستيان فيلاميراز سانتاماريا، أندريس كاسترو آروخو، كاترين غايتان سانتاماريا.

الهند: إيشوار مودي، راجيف غوبتا، راشمن حاين، ديوتي سيدانا، نيذي بانسال، عدي سينغ.

إيران: ريحانة جافادي، زهرة سوروشفار، عبد الكريم بستاني، نيايش دولاتي، ميترا دانشفار، فائزة خاجزادة.

اليابان: كازوهيسا نيشيهارا، ماري شيبا، كوسوكي هيمونو، توموهيرو تاكامي، يوتاكا إيواداتي، كازوهيرو إيكيدا، يو فوكودا، كيشيكو سامبي، يوكو هوتا، يوسوكي كوزوكا، شوهي ناكا، كيواكو كازي، ميزا أوموري، كازوهيرو كيزوكا.

بولونيا: كريستوف غوبانسكي، كينغا جاكيبلا، كامل ليبنسكي، بريميسلاو ماركووسكي، ميكولاي ميرجوسكي، كارولينا ميكولاويسكا، آدام موللر، باتريسيا بيندراكووسكا، صوفيا بينزا.

رومانيا: كوزيما روغينيسن إيللينا سينزيانا سوردو، تيليغدي بالاز، آدريانا بوندور، روماننا كانتاراجيو، ميريام سيهوداريو، مياهي بوغدان ماريان، آلينا ستان، إيلينا تودور، كريستيان كونستونتان فيريس.

روسيا: إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، آسيا فورونكا.

تايوان: جينغ ماو هو.

تركيا: يونكا أوباداش، غوننور إيرتونغ آتار، إيكير أورلو، زينب تيكين بابوش، حسين أوداباش.

مستشارون إعلاميون: غوستافو تانيغيتي، خوزي ريغيرا.
مستشار التحرير: آنا فيلاريال.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: في ممارسة السوسيولوجيا العمومية ٢

شارلي إيبدو: بعض المآزق الشائكة
بقلم: بوفونتورا دو سوسا سانتوس، البرتغال ٤

مسارين نحو السوسيولوجيا العمومية
بقلم: نيرا يوفال-ديف، المملكة المتحدة ٦

حياة من الالتزام النقدي مقابلة مع عيسى شفجي
بقلم: ساباتو نيامساندا، تانزانيا ٩

الرأسمالية والعدالة المناخية
بقلم: هاربرت دوسونا، الولايات المتحدة ١٢

ممارسة السوسيولوجيا العمومية
بقلم: أريان هانمي و كريستوف ج. شنايدر، كندا ١٥

>الحركات الاحتجاجية بأحياء الصفيح

التأكيد على الحق في المدينة: التعبئة الشعبية بتشيلي
بقلم: سيمون سكوفير، المملكة المتحدة ١٧

السكن العشوائي والسياسة بالأوروغواي
ماريا جوزي ألفيس ريفادولا، كولوبيا ١٩

صعود حركة العمال بدون مأوى بالبرازيل
بقلم: سيبل ريزيك وأدري دالبوا، البرازيل ٢١

احتجاجات الفقراء بجنوب إفريقيا
بقلم: بريشاني نايدو، جنوب افريقيا ٢٣

زامبيا: ضعف التعبئة الاجتماعية في مواجهة الإخلاء
بقلم: سينغومب مويبا، جنوب افريقيا ٢٥

>النماذج الجديدة للعمل بفرنسا

مختبرات التصنيعات وفضاءات الهاكرز: ابتكار ثقافة عملية جديدة
بقلم: زابيل بورابي-غوفمان وماري كريستين بورو ومشيل لالمون، فرنسا ٢٧

التوفيق بين العمل/الأسرة: نداء من أجل مجتمع متعدد النشاطات
بقلم: برنارد فوسولير، بلجيكة، وشانتال نيكول، فرنسا ٢٩

الإبقاء على المأجورين المرضى في العمل: بين النظم القانونية والترتيبات المحلية
بقلم: ان-ماري واسر ودومينيك لويلي وفريديريك بروغيلي وبيير لينيل وغيلوم هوز وجولي ميزا وكاتي هيرموند، فرنسا ٣١

>السوسيولوجيا القومية

الاحتفاء بالديمقراطية بإندونيسيا
بقلم: لوسيا راتي كوسومادوي، إندونيسيا ٣٢

خوصصة التعليم العالي الإندونيسي
بقلم: كامانتو سونارتو، إندونيسيا ٣٤

الحركات العمالية والسياسية العمالية بإندونيسيا
بقلم: هاري نوروهو، إندونيسيا ٣٦

عندما يصبح الدين هوية قانونية
بقلم: أنطونيوس كايادي، إندونيسيا ٣٨

تفعيل الحراك الاجتماعي بإندونيسيا
بقلم: انديرا راتنا ايراواتي باتينصاراني، إندونيسيا ٤٠

> شارلي إيبدو

بعض المآزق الشائكة

بقلم: بوفونتورا دو سوسا سانتوس (Boaventura de Sousa Santos) جامعة كويمبرا (البرتغال).

مسيرة قادة العالم في اجتماع حاشد عقد في باريس لتكريم ضحايا تشارلي ايبدو

إن بشاعة الجرائم التي ارتكبت في حق صحفي ورسامي جريدة شارلي إيبدو، تجعل من الصعوبة ما كان القيام بأي تحليل بمنأى عن الآثار المترتبة عن هذا العمل الهمجي، وسياقه وخلفياته، فضلا عن تأثيراته وتداعياته المستقبلية. ومع ذلك، فمن الضروري القيام بتحليل هذه الواقعة على وجه السرعة، وإلا فإن خطورة انتشار لهيب النار يمكن أن يصل في يوم ما إلى مدارسنا وإلى أطفالنا ومنازلنا ومؤسساتنا وضمائرنا.

>العنف والديمقراطية

يمكن أن نقيم علاقة مباشرة بين مأساة شارلي إيبدو وحملة مكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها منذ ١١ شتنبر ٢٠١١. ومع ذلك، هناك حقيقة ثابتة مفادها أن العدوان المتطرف للغرب قد أسفر عن مقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء (معظمهم من المسلمين) وألحق العنف والتعذيب الكبير بالشباب المسلم، والتي قد تكون ناجمة في أفضل الأحوال عن بعض التكهنات، كما يتضح في التقرير الأخير المقدم من طرف الكونغرس الأمريكي. كما أنه من المعروف أن الشباب المسلم الراديكالي يجعل من هذه الراديكالية منفذ للتطرف في مواجهة هذا العنف غير العادل. وفي هذا الصدد، فإنه من الضروري القيام بتفكير عميق حول الوسيلة الأنجع لوقف دوامة العنف ومواصلة نفس النهج السياسي -التي

<<

قاد؛ بطبيعة الحال؛ إلى هذا الوضع. وقد جاء الرد الفرنسي على الهجمات الأخيرة في صيغة دعوة إلى العودة إلى الديمقراطية والدساتير المعلقة، عبر إقامة دولة الحصار غير المعلن. وقد بدا قبول هؤلاء المجرمين أن يردوا بالرصاص عوض السجن ومواجهة العدالة، لا يتعارض مع نهج القيم الغربية. لقد دخلنا في خضم بدايات حرب أهلية، حيث أوروبا كلها فائزة! وبالتأكيد ليس حزب بوديموس Podemos في اسبانيا ولا سيريزا Syriza في اليونان.

حرية التعبير

إن حرية التعبير هبة ثمينة، لكنها أيضا خاضعة لحدود معينة، وفي واقع الأمر غالبا ما تُفرض هذه الحدود عندما تعرقل حرية أولئك الذين يدعون إلى حرية مطلقة. والأمثلة حول هذا الحد من الحرية جد وفيرة: في انجلترا، يمكن القبض على أي متظاهر وجدت آثار دماء على يده كما قال ديفيد كامرون (David Cameron)، بفرنسا، ومند سنة ٢٠٠٨، لا يسمح للنساء المسلمات بارتداء الحجاب، وأوقف الرسام الكاريكاتوري موريس سينيت (Maurice Sinet) من طرف شارلي ايبدو من أجل كتابته مقال، يُزعم، أنه معادي للسامية. كل هذه الأمثلة تدل على وجود حدود وقيود، لكنها تختلف وفقا لمصالح الجماعات المختلفة. في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، حيث تتم السيطرة على وسائل الإعلام الرئيسية من طرف الأوليغارشية العائلية وكبار الرأسماليين، نجدها سباقة للدعوة إلى حرية تعبير لا حدود لها، من أجل تشويه سمعة الحكومات التقدمية والتمرير الخفي لكل منجزات الحكومة حول تحسين حياة الفقراء. يبدو أن شارلي ايبدو لم تضع أية حدود عندما تعلق الأمر بكاريكاتورية المسلمين، في حين أن العديد من هذه الرسومات من الممكن أن تحمل دعاية عنصرية لتغذية الإسلاموفوبيا ومعاداة المهاجرين، التي اجتاحت اليوم فرنسا وجميع أنحاء أوروبا بشكل عام. إلى جانب أن العديد من الرسومات المسيئة للرسول، والتي استغلت بشكل خاص من طرف اليمين المتطرف، تصوره على انه يمثل مجموعة من المسلمين الحاملين لثقافة العبودية والجنسانية، مثل جماعة بوكو حرام، منتفخي البطون والهاتفين بأيديهم «لا تلمسوا عائلاتنا البديلة». بجرة قلم، وَصمَت هذه الرسومات؛ في أن واحد؛ الإسلام، والنساء وكل مكاسبه الاجتماعية. وكما هو متوقع، اعتبرت الجالية الإسلامية بأوروبا، والتي قدمت منذ سنوات، أن هذه الرسومات مسيئة لها أيضا. إلا أن هذا لم يمنعها من الإدانة الفورية للجرائم الوحشية بباريس. يبدو أن الأمر ينعكس بالضرورة على التناقضات والتباينات التي تطبع القيم، والتي تعتبرها غالبيتنا ذات صبغة كونية.

التسامح و«القيم الغربية»

لقد هيمنة وجهتا نظر أساسيتين على النقاشات التي أعقبت هذه الجرائم، بحيث لم يركز أي منها على ضرورة بناء أوروبا شاملة ومتعددة الثقافات, وركز الاتجاه المتشدد على الإسلاموفوبيا ومعاداة المهاجرين: يتعلق الأمر بالموقف المتشدد لليمين المتطرف الممتد بشكل كبير داخل معظم أوروبا، وأيضا بتمهيده للانتخابات المقبلة (كما هو الحال مع زيارة أنطوني سامراس(Antonis Samaras) إلى اليونان). بالنسبة لهذا التيار الفكري، فإن أعداء الحضارة الأوروبية يخترقوننا ويتعايشون «معنا» -يكرهوننا ويحملون جوازات سفرنا، ولا يمكن العودة للوضعية السابقة إلا باجتثاثهم. يتعلق الأمر بإيحاءات معادية للمهاجرين بشكل مباشر. وفي المقابل نجد تيار متبني لمقولة التسامح: هؤلاء مختلفون عنا، إنهم يشكلون عبئا كبيرا، لكن «لا علاقة لنا به» نظرا لأن الأمر مفيد لنا. مع ذلك، نحن مضطرون للتعايش مع الأمر إذا كانوا ملتزمين بالاعتدال ومستوعبين لقيمنا.

لكن ما هي إذا «قيم الغرب»؟ بعد قرون من الفظائع المرتكبة باسم هذه القيم داخل أوروبا وخارجها، بدءا بالعنف الاستعماري ووصولا إلى الحربين العالميتين، فإن قليلا من المراعاة وكثيرا من التفكير جد ضروري لفهم جوهر هذه القيم، ولماذا يتم الاهتمام بها، حسب السياقات وأحيانا بتسليط الضوء الكبير عنها وأحيانا أخرى بالتشكيك فيها، على سبيل المثال عبر التشكيك في قيمة الحرية لكن دون التشكيك في قيمة المساواة والإخاء، باعتبارهما أسس نظام الحماية الاجتماعية التي كانت سائدة بأوروبا الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية. لكن في السنوات الأخيرة بدء التشكيك والطعن في هذه القيم، التي كانت فيما مضى الأساس الضامن لمستويات عليا من التكامل الاجتماعي، من طرف السياسيين المحافظين، واعتبرت ترفا بعيد المنال من طرف الأحزاب الحاكمة، سواء اليمينية أو اليسارية (باستثناء المتطرفين). أليس صحيحا أن الأزمة الاجتماعية الناجمة عن تراجع الحماية الاجتماعية، قد ساهمت في نسب البطالة، خاصة بين الشباب، وإشعال فتيل التطرف الحالي بين الأجيال الشابة، وخاصة بين -إضافة إلى العاطلين عن العمل- ضحايا التمييز الإثني والديني.

صدام التعصب وليس صدام الحضارات

إن ما نواجهه اليوم ليس صداما بين الحضارات، لأن الحضارات المسيحية والإسلامية تشترك في نفس الجذور، بل هو صدام التعصبات (fanaticisms)، على الرغم من أننا على مقربة من الاعتراف بهذا الأمر وفق هذا النحو. إن التاريخ يظهر أن التعصب وأوجه الصدام الدائم ارتبطت بالمصالح الاقتصادية والسياسية للنخب. إن التعصبات لا تحظى، أبدا، بأي تأييد من طرف الطبقات الشعبية، ومع ذلك، تتحمل دائما مسؤولية الأضرار الناجمة عن الاشتباكات. وهذا ما حدث في أوروبا والمناطق التابعة لها، مع الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش وحملات التبشير بالشعوب المستعمرة والحروب الدينية والصراع بايرلندا الشمالية. خارج أوروبا، من الطريف أن نجد ديانة أخرى كالبوذية قد شجعت مجزرة راح ضحيتها الآلاف من أفراد أقلية تامول (tamoule)، بسيريلانكا؛ ومرة أخرى في سنة ٢٠٠٨، قام الأصوليون الهندوس بذبح السكان المسلمين بولاية غوجارات (Gujarat)، ومع وصول الرئيس مودي (Modi) إلى السلطة فإننا نخشى الأسوأ. باسم الدين أيضا، تواصل إسرائيل سياسة التطهير العرقي للفلسطينيين، كما تقوم الدولة الإسلامية بقتل المسلمين بسوريا والعراق. تحظى فكرة العلمنة اللامشروطة في أوروبا المتعددة الثقافات بتأييد كبير لقيمتها المشتركة بين عدد كبير من الأفراد. أليس هذا شكل من أشكال التطرف في حد ذاته؟ أليس المتطرفون هم من يعارضون بعضهم البعض؟ هل الأمر متداخل؟ ما هي العلاقة التي تجمع بين الجهاديين وأجهزة الاستخبارات الغربية؟ كيف استطاع جهاديوا الدولة الإسلامية؛ الذين يعتبرون الآن إرهابيين؛ أن يصلوا إلى مرتبة القتال من أجل الحرية عندما واجهوا القدافي والأسد؟ كيف استطاعت الدولة الإسلامية أن تحصل على تمويل من العربية السعودية، قطر، الكويت وتركيا وكل حلفاء الغرب؟ هنا يمكننا القول بأن الوضع لا يتجاوز ما كان عليه خلال العقد الماضي، حيث الغالبية العظمى من ضحايا التعصب (بما في ذلك التعصب الإسلامي) هم الشعوب الإسلامية غير المتعصبة.

قيمة الحياة الإنسانية

إن التضامن اللامشروط للأوربيين في مواجهة حوادث القتل هذه، ينبغي أن يقودنا إلى التساؤل: لماذا لا نجد هذا النوع من التضامن مع القتلى الأبرياء ضحايا الصراعات التي قد تكون ذات صلة بمأساة شارلي ايبدو؟ بالضبط، ففي نفس اليوم قتل ٣٧ شابا باليمن في انفجار إحدى القنابل. في الصيف الماضي أدى الاجتياح الإسرائيلي إلى مقتل ٢٠٠٠ فلسطيني من بينهم ١٥٠٠ مدني و ٥٠٠ طفل، في المكسيك ومند سنة ٢٠٠٠ قتل ١٠٢ صحفي للدفاع عن حرية الصحافة، ودائما في المكسيك، ذبح ٤٣ من المتظاهرين الشباب في نوفمبر الماضي ب أيوزينابا (Ayotzinapa). إن اختلاف ردود الفعل التي يمكن أن يقوم على حقيقة أن الأوروبيين البيض ينتمون إلى ثقافة مسيحية ذات قيمة أكبر من تلك الموجودة لدى غير الأوروبيين وذوي الألوان الأخرى، والمنتمين إلى ديانات وثقافات ومناطق أخرى من العالم. هل لأن هؤلاء يعيشون بعيدا عن الأوربيين وأقل قرابة لهم؟ وعلاوة على ذلك، هل الأمر المسيحي بحب الجار يسمح بهذا التمييز؟ هل لأن وسائل الإعلام المهيمنة والقادة السياسيين في الغرب يميلون إلى التقليل من أهمية المعاناة التي لحقت «الآخرين» (The others)، أو حتى تشويه صورته، كما يسعون إلى جعلنا نعتقد أنه هو الذي يسعى لذلك؟

توجه كل المراسلات إلى بوفونتورا دو سوسا سانتوس مباشرة على العنوان: <bsantos@ces.uc.pt>

> مسارين نحو السوسيولوجيا

بقلم: نيرا يوفال-ديفس (Nira Yuval-Davis)، جامعة لندن الشرقية (المملكة المتحدة) رئيسة لجنة البحوث ب ISA (الجمعية الدولية للسوسيولوجيا) حول العنصرية والقومية والعلاقات الإثنية (CR٠٥, ٢٠٠٢-٠٦) وعضو لجنة برنامج المؤتمر العالمي ل ISA سنة ٢٠٠٧ بديربان.

نيرا يوفال-ديفس (Nira Yuval-Davis): منسقة إسرائيلية للدفاع عن حقوق الإنسان منذ مدة طويلة: وواحدة من مؤسسي «نساء ضد الأصولية (Women Against Fundamentalism) والشبكة الدولية للبحث «المرأة داخل مناطق الصراعات العسكرية (Women in Militarized Conflict Zones)، مستشارة بمختلف إدارات الأمم المتحدة وعدة منظمات غير حكومية، من بينها منظمة العفو الدولية، عرفت في جميع أنحاء العالم بأبحاثها حول النوع الاجتماعي والعنصرية والأصولية الدينية، وهي أيضا مؤلفة كتاب «Gender and Nation, The Politics of Belonging Racialized Women against Fundamentalism و «Boundaries. وهي أيضا مديرة مركز البحث حول الهجرة واللاجئين، وحاصلة على العضوية بجامعة لندن الشرقية. في هذه المقالة، تفتح المجال لنوع من الحوار الداخلي مع السوسيولوجي الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ (Baruch Kimmerling) الذي توفي مؤخرا، من أجل معالجة مسارات مختلفة للسوسيولوجيا العمومية.

وصل باروخ كيمرلينغ (Baruch Kimmerling)؛ الذي عانى من الشلل الدماغي طوال حياته؛ إلى إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨، كلاجئ روماني، وكان واحدا من أكثر السوسيولوجيين شهرة بإسرائيل، بفضل المقالات العديدة التي نشرها بالجرائد الإسرائيلية.

كنت أنا وباروخ أصدقاء أوفياء خلال فترة دراستنا بالجامعة العبرية، حيث واصل باروخ التدريس بها إلى نهاية حياته. وبعد أن حصلت على شهادة الماجستير سنة ١٩٦٩ ذهبت إلى الولايات المتحدة وبعدها إلى المملكة المتحدة، وخلال هذه الفترة كنا طلاب بسلك الدكتوراه، وكنا قد تمردنا على شموئيل ايزنشتات (Shmuel Eisenstadt) (الذي سيطر على السوسيولوجيا الإسرائيلية لمدة أربعين سنة تقريبا) رغم اختلاف مقارباتنا السوسيولوجية. ومند مدة طويلة لم يكن لنا أيضا نفس النهج السياسي، فعندما كنت في العشرينات من عمري كان لي تحليل راديكالي؛ غير صهيوني وبعد ذلك معادي للصهيونية؛ للدولة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي. بعد سنوات طويلة، وبعد دراسة مستفيضة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وصل باروخ إلى استنتاجات مماثلة -رغم أنه واصل تقديم نفسه كصهيوني. وقد طور جوانب مهمة في هذا المجال السوسيولوجي، بينما أنا نفسي «انصرفت» تجاه ما يمكن أن يعينني على نطاق واسع في بناء مقاربة انتمائية متعددة الجوانب.

عقب وفاة باروخ سنة ٢٠٠٧، تحاورت بشكل مطول مع متخصصين في العلوم الاجتماعية الإسرائيلية والفلسطينية والدولية خلال الندوة التي نظمت تكريما لذكراه. وتحدثت عن قلق الإسرائيليين -خاصة تلك الذي سماه باروخ (Akhusalim)، من الصهيونيين الأشكانزيين العلمانيين والإشتراكيين الذين سيطروا على الحركة الصهيونية خلال معظم فترات القرن العشرين. وتوصلت إلى أن هذا القلق الوجودي مرتبط بمجموعة من العوامل المتواطئة، وبعضها مشترك بين الأقليات المهيمنة والمشاركة في مشاريع الاستعمار، وبعضها الأخر مرتبط «بمجتمع مخاطر الليبرالية الجديدة»، بينما بعضها الأخر مرتبط بخصوصيات إسرائيل وخصائصها المحددة كمجتمع يعيش في حالة حرب دائمة وصعود للأصولية اليهودية واليهود المسحيين، الذين يهددون بتقويض النظام الشبه-علماني الإسرائيلي.

كانت دهشتي كبيرة، وأنا أجد أن تعليقاتي لاقت ترحيبا ايجابي، بشكل عام - بشكل مختلف تماما عن الطريقة التي استقبلت بها تحليلاتي في الماضي. (ومع ذلك، على الرغم من أن الرسائل الراديكالية التي ألقاها المتحدثون لم تحقق أية معارضة في المؤتمر، إلا أنه وبعد أكثر من خمس سنوات، لم تنشر تعليقاتنا بعد، وعلى ما يبدو بسبب المقاومة داخل معهد «فان لير» (Van Lear) الذي ينظم الندوة.

أود هنا أن أوصي على وجه الخصوص بالسيرة الذاتية لباروخ، حيث الذكاء والصدق الفكري المعهود، والتي ستساعد القارئ على فهم أفضل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ومع ذلك، فإنه يثير بعض القضايا الهامة المتعلقة بالسوسيولوجيا العمومية، وسوف أقتصر على قضيتين رئيسيتين.

سوسيولوجيا عمومية وسوسيولوجيا مهنية أكاديمية

يؤكد باروخ على انه فصل بشكل تام بين العمل الصحفي العمومي والعمل المهني الأكاديمي، وهو تميز نابع من إيمان «فيبري» بما تسميه دونا هارواي (Donna Haraway) «قدرة الله على رؤية كل شيء من غير أن يكون له مكان». بالمقابل، دافعت عن معرفة وعن خيال متموقِعين (situated knowledge and situated imagination) على أعقاب غالبية النظريات النسوية وغيرها من التقاليد الماركسية المتطرفة والمناهضة- للعنصرية في سوسيولوجيا المعرفة. وبدلا من الموقف النسبي – الذي يعني وجود الكثير من الحقائق التي تحتاج إلى تقييم لمزاياها، وبالتالي غير قابلة للمقارنة- أعتقد أن وجهات النظر الخاصة بي (والتي تشمل المواقف الاجتماعية، تحديد الهوية ونظم القيم المعيارية غير القابلة للاختزال في بعضها البعض، والتي تعتمد على تجاربنا الخاصة وممارساتنا الخاصة، والمثيرة للجدل ضمن القيود البنيوية والإجراءات المحددة) تؤثر على الكيفية التي ننظر بموجبها للعالم. لا يمكن فهم معرفة الحقيقة إلا من خلال عملية حوارية بناءة، نابعة من عمق الآراء المتداخلة مع السياقات المكانية والزمانية المعهودة.

إن مشكلتي مع التقسيم الذي يقيمه باروخ بين السياسي والمهني، ليست ابستيمولوجية فقط. فمن خلال تجربتي الطويلة في السوسيولوجيا والنشاط السياسي أدركت أن هذين النمطين من الفعل يعززان التوفير المتبادل للمعلومات الهامة –فمن جهة، يساعد النشاط السياسي الفعال على الإلمام بفهم عميق لوجهات نظر الآخرين الموجودة، ومن جهة أخرى، تساعد البحوث النظرية والتجريبية على مساءلة مختلف التحديات المرتبطة بالثنائيات التبسيطية للسياسات الهوياتية. وعلاوة على ذلك، فإن التمييز بينهما يبدو في كثير من الأحيان مصطنع فقط، إذا أخذنا بعين الاعتبار الأسباب التي تجعل بعض الباحثين مقبلين على مشاريع بحثية محددة، وكيف ينشرون نتائج أبحاثهم.

تظهر المداخلات العمومية لباروخ نفس أنواع المخاوف والأفكار المتداخلة والمتبادلة، منذ اللحظة التي قرر فيها تحليل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بعد الهجوم الانفجاري الذي استهدف كافيتريا الحرم الجامعي سنة ١٩٦٩. لا أعتقد أن باروخ قد اعتمد بشكل أقل على حدسه في عمله «العلمي» منه في العمل السياسي. وكما أشار باروخ نفسه، في علاقة مع نظرية توماس كوهن (Kuhn) في التغير البراديغمي، فإن أي عملية لجمع البيانات تعني أن هناك عناصر من الانتقائية. يمكن الآن أن أفهم سبب خيبة أمله عندما لم تهتم الناس بأعماله السوسيولوجية إلا بعد أن قرأت مقالاته القصيرة بالصحف.

إن تذبذب براديغم المعرفة لدى باروخ في فهمه للمجتمع الإسرائيلي والفلسطيني، يثير قضية أخرى، في علاقة مع تشبث باروخ بموقفه حول «الهامشية المدركة من المركز» والذي كان شرطا مسبق ولكن أيضا نمط ممارسته للسوسيولوجيا العمومية.

دور الموقع الاجتماعي في السوسيولوجيا العمومية

بطريقته الصارمة والصادقة وكذلك المدروسة، كتب باروخ أولى مقالاته بجريدة «هآريتس» (Ha'aretz)، أحد أقدم الجرائد الإسرائيلية، مهاجما بشكل شامل وجذري كتاب صبري جيريس (The Arabs in Israel) (Sabri Jiris). بعد ذلك، أقر باروخ أنه ليس فقط صبري من كان على صواب، ولكن كون أن صبري لم يستطع الوصول إلى المواد الأرشيفية، هذا الأخير قد قلل من حجم الخداع والوسائل المستخدمة للسيطرة على الفلسطينيين في إسرائيل ومصادرة أراضيهم. يعترف باروخ بأنه قد غير رأيه أيضا فيما يتعلق بكتاب(in the Jewish State Arabs) لايان لوستيك (Ian Lustick) والذي أشاد به بحرارة. (على الرغم من أنه لا يذكره في سيرته الذاتية، فعندما شاركت في تحرير كتاب « Israel and the Palestinians» سنة ١٩٧٥، أعرب لي كصديقة عن قلقه وأوصى بتجنب ذكر هذا الكتاب في سيرتي الذاتية، ومع ذلك فالعديد من مقالاته تتوافق مع الكتابات الأخيرة لباروخ.

ولد باروخ كيمرلينغ (Baruch Kimmerling) سنة ١٩٣٩ من أم هنغارية وأب روماني. بعد هروبها من المحرقة هاجرت أسرة باروخ إلى إسرائيل، حيث نشأ وترعرع. درس باروخ السوسيولوجيا في الجامعة العبرية بالقدس، حيث سيكرس معظم مساره البحثي والتعليمي. بعد الهجوم الانفجاري الذي استهدف كافتيريا الجامعة سنة ١٩٦٩، التفت باروخ إلى دراسة جذور وتاريخ وراهن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، عبر مقاربة من شأنها أن تتعارض مع الرواية الرسمية الإسرائيلية. وباعتباره من أشد منتقدي السياسة الإسرائيلية، والتي جنت عليه نقم حادة، فقد حاول، من خلال كتاباته ودروسه، التأثير على الرأي العام الإسرائيلي، في إطار بناء الدولة الديمقراطية التي لا تميز بين مواطنيها، وتنبذ العدوان العسكري وتعمل على تحقيق السلام عبر تقديم حلول للتسوية ذات بعد إنساني. توفي باروخ كيمرلينغ سنة ٢٠٠٧ وفيا لقيمه وأفكاره، والتي تعكس الشعور بالقلق البالغ إزاء مستقبل إسرائيل. من بين مؤلفاته: Zionism and Territory: The Socioterritorial Dimensions of Zionist Politics **(١٩٨٣)**, The Invention and Decline of Israeliness: State, Culture and Military in Israel **(٢٠٠١)**; Politicide: Sharon's War Against the Palestinians **(٢٠٠٣)**، **[ترجم هذا الأخير إلى الفرنسية تحت عنوان:** Politicide : Les guerres d'Ariel Sharon contre les Palestiniens**].**

على مر السنين، كان باروخ قادرا على العودة إلى فهمه للمجتمع الإسرائيلي والمجتمع الفلسطيني ولصراعاتهم. فقد أصبح كسوسيولوجي منخرطا بشكل كبير في النقاشات العمومية. وقد أثرت كتاباته بشكل كبير على الرأي العام الإسرائيلي. وقد تطور فهمي لمختلف القضايا والمشاكل على مر هذه السنين أيضا، وأمل؛ على شاكلة باروخ؛ أن أستمر في ذلك حتى نهاية حياتي، ومع ذلك، أود أن أعبر عن المواضيع التي أختلف فيها مع باروخ.

أولا، يدعي باروخ أن قد طور مقاربة جديدة، ولكن بتأثر قليل بأعمال سوسيولوجيين آخرين أمضى معهم نقاشات طويلة على مر السنين. إن هذا البناء المطور من تلقاء ذاته بطريقة غير حوارية وبمعرفة يبدو أنها تشوه عملية اكتساب المعرفة وتقبل الآراء. ومن المفارقات، أنه يقوض الأساس المنطقي للسوسيولوجيا العمومية، والتي تهدف إلى تقديم تحليلات وحقائق بديلة.

ثانيا، يؤكد باروخ بأنه كان قادرا على أن يكون سوسيولوجي يمارس السوسيولوجيا العمومية، لأنه خلافا لنا نحن الذين كنا على الهامش، كما يحمل صفة «واحد منهم». بعبارة أخرى، تمتع بنوع من «المشروعية» بعد احتكاكه بالنخب. ويدعي باروخ أيضا بأن هذا ما سمح له بأن ينشر مقالاته بواحدة من أهم الصحف الإسرائيلية (الأمر الذي لا يمكن إنكاره). في حين أن آخرين، وبتحليلات مماثلة، (مثل أعضاء ماتزبين «Matzpen»، منظمة الاشتراكية الراديكالية ومكافحة الصهيونية) ظلوا غير مرئيين وبعيدين عن الساحة العمومية بسبب أراءهم التي اعتبرت غير شرعية. إن هذه الشرعية؛ وفقا لباروخ؛ هي أساس القيام بعمل فعال ضمن حقل السوسيولوجيا العمومية.

يدعي باروخ أن قبوله ل»واحد منهم «[النخبة]، يرجع في جزء منه على هجومه على مجموعة من الكتاب أمثال (جريس، لوستيك) –حيث رفض تلك التحليلات التي قدموها

قبل أن يغير رأيه في النهاية. لكن هذا الموقف يشكل معضلة كبيرة على المستوى التنظيري كما السياسي: ينبغي علينا ‹إثبات» أنه عضو وفي وموثوق به من طرف المجتمع، قبل أن يتمكن من مراكمة رأسماله الاجتماعي الضروري لفعاليته، لكن ماذا حدث لهذه العمليات التي روكمت مسبقا لتقويض نفس السبب الذي دافع عنه في وقت لاحق؟[1]

ليست هناك إجابة سهلة عن هذا السؤال، نظرا للوضعية الراهنة للمجتمع والسياسة الإسرائيلية –وكذلك أجزاء أخرى من المنطقة والعالم بشكل عام. وكثيرا ما كنت على شفير اليأس، حتى وإن حاولت التمسك بسياسة الأمل التي عبر عنها غرامشي (Gramsci)، متشائمة فكريا لكن متفائلة بالإرادة. وعلى الرغم من أن باروخ قد بدأ من المركز، بدلا من الهامش، فقد انتهى الأمر بشعوره بالإحباط والاكتئاب. ما يهمني صراحة هو معرفة؛ وفقا لقراءة «حوار كوني»، مصير السوسيولوجيين وباقي المثقفين الذين مارسوا السوسيولوجيا العمومية من أجل عالم مفيدة.

توجه كل المراسلات إلى نيرا يوفال-ديفس مباشرة على العنوان: n.yuval-davis@uel.ac.uk

[1] كانت إستراتيجية البعض منا، في ظل هذه الوضعية «غير المشروعة»، المشاركة الهامشية بصفة فاعلة في سلسلة من الحملات الخاصة (في كثير من الأحيان لا تحظى بشعبية كبيرة) بإسرائيل، وتأسيس حوار تضامني مع الفلسطينيين والعرب الذين يشتركون في نفس القيم من ناحية، ومن ناحية أخرى، العمل أيضا مع الاشتراكيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خارج إسرائيل بإفريقيا والمحيط الهندي والشرق الأوسط والتأثير على الرأي العام الدولي والحكومات التي تحترم إسرائيل.

> حياة من الالتزام النقدي

مقابلة مع عيسى شفجي

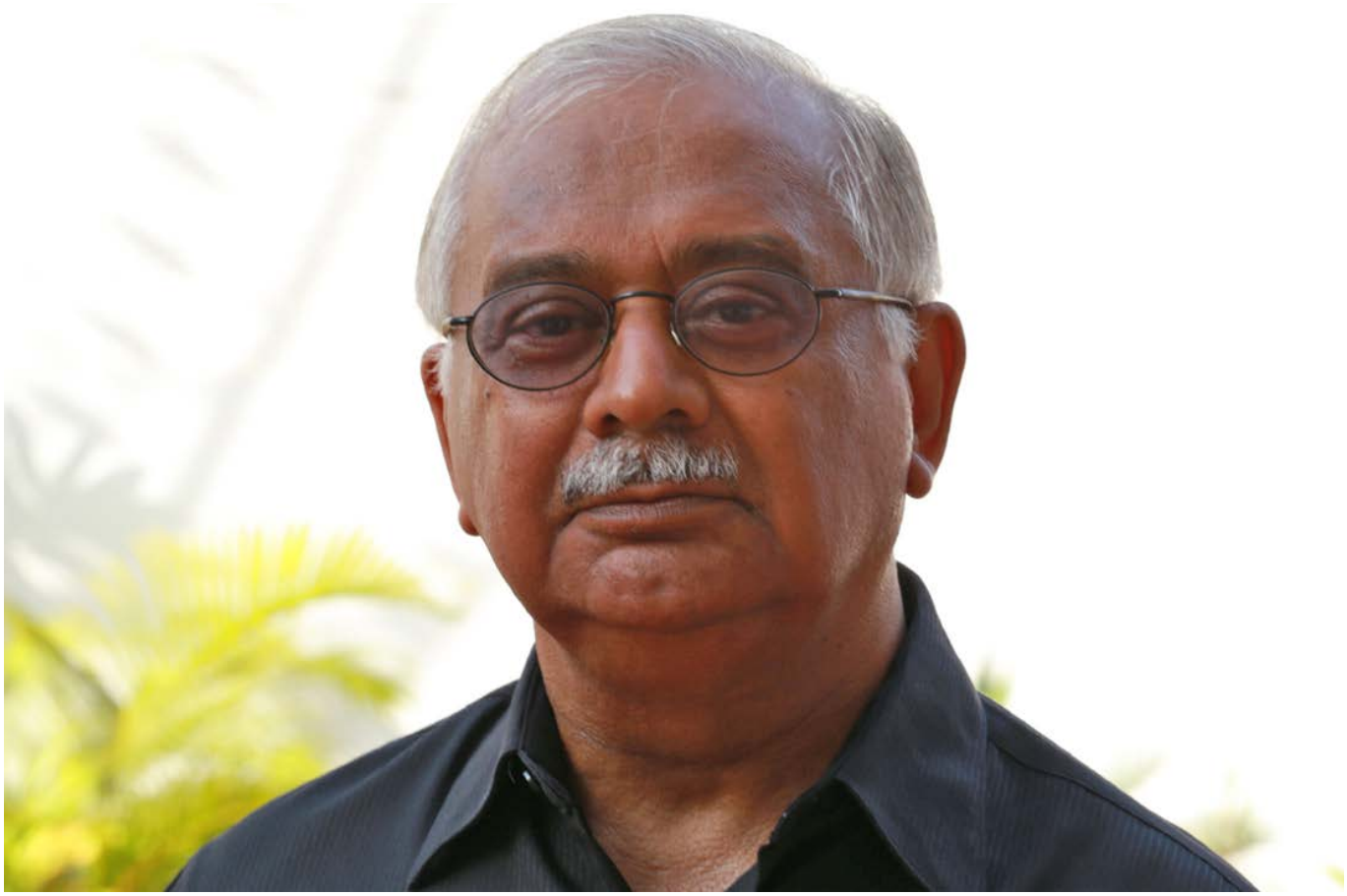

عيسى شفجي

يعتبر عيسى شفجي (Issa Shivji) واحدا من أبرز المثقفين الملتزمين بإفريقيا ما بعد الاستعمار. تابع عيسى دراسته في القانون بجامعة دار السلام (١٩٦٧-١٩٧٠) وتأثر بمجموعة من الأكاديميين اليساريين البارزين، أمثال السوسيولوجيين جيوفاني أريغي (Giovanni Arrighi)، ايمانويل فاليرستن (Immanuel Wallerstein) و جون سول (John Saul). وكان «الهيجان» الفكري السائد بالجامعة سببا أساسيا في جذب هؤلاء المتخصصين العالمين. كطالب مبتدئ، بدأ شفجي، في التشكيك في السياسات الاشتراكية التي طبقت بواسطة نظام Ujanaa الذي عرضه الرئيس الأول لتنزانيا جوليوس نيرير (Julius Nyerere). في هذه الفترة كتب كتابه الشهيرة وناقشها على نطاق واسع، مثال «The Silent Class Struggle» (معركة الطبقة الصامتة»)، والتي لفت فيه الانتباه إلى القوى الاجتماعية غير الممثلة سياسيا في البلدان الإفريقية الحديثة الاستقلال. بعد تخرجه من كلية لندن للاقتصاد وجامع دار السلام، حصل على الأستاذية في كلية الحقوق بجامعة دار السلام، شغلها حتى تقاعده سنة ٢٠٠٦. وفي خضم كل هذه السنين، أصبح متخصص ملتزم بقضايا الإصلاح الزراعي والقانون الدستوري. كما أنه نجا من الاضطرابات السياسية رغم تصريحاته الجريئة والمنددة بظهور الليبرالية الجديدة خلال ثمانينيات القرن العشرين و»خوصصة» الجامعة. في سنة ٢٠٠٨، أصبح شفجي مستشار الرئيس جولياس نيير في الشؤون الإفريقية، وفق هدف معلن عنه، مرتبط باستعادة الجامعة لمركزيتها كفضاء للنقاشات العامة. وقد أثر شفجي في جيل كامل من العلماء الشباب من بينهم ساباتو نيامساندا (Sabatho Nyamsenda) أستاذ العلوم السياسية، والذي أجرى هذه المقابلة. كما شارك بشكل نشط في المؤتمر العالمي للجمعية الدولية للسوسيولوجيا سنة ٢٠٠٦ في دوربان بجنوب إفريقيا.

س ن: تعود جذور علاقتك بجامع دار السلام (المعروفة أيضا باسم (Mlimani أو « la Colline ») إلى سنة ١٩٦٧، عندما بدأت دراستك للقانون، وبمجرد أن تخرجت انضممت إلى هيئة التدريس بكلية القانون –وهو منصب شغلته لمدة ٣٦ سنة. لماذا قررت البقاء في الكلية في حين التحق الكثير من زملائك التقدميين بمؤسسات أخرى؟

<<

ع ش: هذا صحيح، كثير من رفاقي التحقوا بمؤسسات لأخرى، بما في ذلك مكتب الخدمة الوطنية (National Service Office)، الحزب أو حتى الجيش. وفي وقت لاحق، قد يبدو ذلك سخيفا، لكن الأمر كان نتيجة لقرار جماعي بيننا لتقاسم ما هو أكثر فائدة لنا. كما يعتقد رفاقي؛ وأنا أتفق معهم، بأنه ينبغي أن أظل بالجامعة لتحقيق عمل فكري وأيديولوجي تدريجي. تقدم الجامعة الفضاء الخصب لازدهار الأفكار التقدمية، والحقل الأساسي لتطوير الصداقة الحميمية بين المثقفين التقدميين. وفي تلك الفترة، شكلت المرفق العمومي للقضية القومية، إلى جانب كونها عنصر أساسي لفهم أعمق للنظام الإمبريالي من قبل المثقفين، وساعدت على إنتاج جيل جديد من الجامعيين الراديكاليين، وأصبح الكثير منهم مدرسا بالثانوي، وقاموا بدورهم في نشر الأفكار والممارسات التقدمية. لم يسبق لي أن أعربت عن أسفي لكوني أمضيت حياتي المهنية كلها داخل «la Colline».

س ن: ضمن كتابك (Accumulation in an African Periphery) [تراكمات بلد أفرقي هامشي] ميزت بين ثلاث مراحل من التجربة ما بعد الاستعمارية في البلدان الإفريقية بشكل عام، وتنزانيا على وجه الخصوص: المرحلة القومية (خلال سنوات الستينيات والسبعينيات) المرحلة النقدية (خلال سنوات الثمانينيات)، ومرحلة الليبرالية الجديدة (مند تسعينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا). كيف مرت هذه التغيرات بالجامعة؟

ع ش: إن الجامعات جزء لا يتجزأ من البنية الاجتماعية والتغيرات إلي تحدث بهذه البيئة التي تؤثر حتما على الجامعات. كانت فترة الثمانينيات فترة عصيبة للغاية بالنسبة للبلاد، كما هو الحال أيضا بالنسبة لباقي الدول الإفريقية. وحرمت الجامعات من مواردها عندما واجهت الهجوم الإيديولوجي والفكري المستمر لفرض وصفات «الليبرالية الجديدة» (neo-liberal). وقد ذهب كثير من زملائنا إلى جامعات إفريقيا الجنوبية- ليسوتو بوتسوانا وسوازيلاند، وبعد ذلك إلى جنوب إفريقيا وناميبيا.

لكن بعد ذلك استطاع العديد من شباب الجامعة الراديكاليين تغذية أفكارهم التقدمة خلال عقدين من الحماسة الوطنية والثورية. واستمروا في القيام بأعمال مثيرة للاهتمام. على سبيل المثال، هم الذين قادوا اتجاه المثقفين حول النقاش الدستوري، وتمكنوا من التعبير عن مواقف مناهضة للسلطوية ومناهضة للدولة. بالطبع، كانت هناك تيارات مختلفة، وكان هناك من يعتبرون أن الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية هي الهدف النهائي، وبالتالي طالبوا بتبني إصلاحات جوهرية. بعد ذلك، هناك رأي لأقلية اعتبرت النضال من أجل الديمقراطية كمدرسة لاتخاذ إجراءات جماعية مستقلة والدفاع عن الإصلاحات الثورية. على سبيل المثال، طالب الإصلاحيون بالإنشاء الفوري لنظم التعددية الحزبية، فيما طالب الثوار في المقام الأول بالفصل بين الحزب والدولة. ومن جهة أخرى، برز حوار وطني واسع النطاق لتقييم الفترة التي أعقبت الاستقلال وتطوير بناء إجماع وطني جديد.

خلال الفترة الانتقالية بين المرحلة القومية ومرحلة الليبرالية الجديدة، كانت «la Colline» لا تزال مركزا للنقاشات والصراعات الإيديولوجية، لكن الدولة قاطعت هذا الأمر خلال المرحلة الثانية عندما تم تعميم الليبرالية الجديدة على كل البلاد وتزايدت وثيرة «خوصصة» الجامعة.

س ن: خلال سنة ٢٠٠٨، كنت أول من حصل على منصب مستشار «مواليموا نيريري» Mwalimu» «Nyerere في الشؤون الإفريقية، والمعروف باسم (Kigoda) باللغة السواحيلية. وبعد وقت قصير، قلت أنه كان شرفاً لك الحفاظ على ارث «نيريري». عن أي ارث تتحدثون مع العلم أنكم صرحتم في كتابتكم بأن نيريري خصم قوي للماركسية والنضالات القاعدية؟

ع ش: إن نيريري قومي راديكالي. وعمل بشكل تدريجي وعام على معاداة الإمبريالية. وبالتأكيد لم تكن معاداته للامبريالية مبنية على اقتصاد سياسي راديكالي، كما كان الحال مع «نيكروما» (Nkrumah)، لكن اتساق سياسته كان في صالح شعبه ودفاعا عنه، من خلال موقف معادي للإمبريالية بنزعته القومية التقدمية.

إذا أردنا أن نقارنه بالطبقات السياسية المرتبطة ب»النيوليبرالية» التي جاءت بعده، والتي سببت تدمير مجتمعنا من طرف الطبقة السياسية، حتى الماركسية منها للأسف، فإن الأمر سيجعلنا لا نريد إلا أن نتذكر تراث نيريري وتعبئته كمورد ايديولوجي لمواجهة الرأسمالية المفترسة خلال العصر الحالي.

لم يكن نيريري ماركسيا ولم يدعي أنه كذلك, ماركس نفس هتف في مواجهة بعض الرؤى الماركسية المبتذلة، قائلا: «أنا لست ماركسيا». باعتباره رئيس للدولة، صحيح أن نيريري كان معارضا للنضالات القاعدية، فهذا لا يعني أننا لا ينبغي أن نحتفل بالإرث النيريري التقدمي والاستفادة من دروس طبيعته المتناقضة؟ يا صديقي العزيز، الماركسي ليس مثاليا (purist) ، فهو شخص سياسي.

س ن: ماذا تعني بالطبيعة المتناقضة لارث نيريري؟

ع ش: سيكون من الأفضل أن أروي قصة نيريري. في سنة ١٩٧٨، وبعد أشهر قليلة من طرد الطلبة من «la Colline» لاحتجاجهم ضد الحكومة، قام نيريري بزيارة الحرم الجامعي. وامتلك أحد الطلاب الجرأة والشجاعة ليسأله سؤال في الموضوع: «مواليمو، تتحدث عن الديمقراطية، لكن عندما تظاهرنا دعما للديمقراطية أرسلت لنا (Field Force Unit) [FFU] (وحدة القوة الميدانية) لمواجهتنا».

حدق به مواليمو قبل الإجابة: «ما الذي تأمله؟ أنا رئيس الدولة وأقود المؤسسة التي تحتكر العنف، وإذا سببت الفوضى في الشارع فمن الواضح أنني سأرسل (FFU)، لكن هذا لا يعني أنه لا ينبغي أن نتوقف عن الكفاح من أجل الديمقراطية، لا يمكن للديمقراطية أن تقدم لنا على طبق من فضة، [وهذا تقريبا ما قاله بالضبط]. وصفقنا جميعا، يمكن لمواليموا أن يحصل على الكعكة وثمنها.

س ن: أطلق المثقف الثوري الإيراني «علي شريعتي»على الجامعات، في أحد الأيام، اسم «القلاع الحصينة التي لا تقهر»، وتكمن مهمتها الأساس في إنتاج «عبيد» من المثقفين لعالم الأعمال. هل نجح برنامج دراسة الشؤون الافريقية في فتح أبواب «قلعة» الجامعة، وإنشاء الرابط بين المثقفين والجماهير؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف تتم إداراتها؟

ع ش: سيكون من الساخر بالنسبة لي أن أقول بأن البرنامج قد نجح في فتح أبواب القلعة الجامعية. بلغة ألتوسر (Althusser)، الجامعات هي جزء من الجهاز الإيديولوجي للدولة، والمثقفون المهيمنون على الجامعة هم، بدون شك، منتجو وناقلو المعرفة المهيمنة، التي تشكل أساس الإيديولوجيات المهيمنة.

لكن طبيعة إنتاج المعرفة لا تجنبنا الصراع بين الأفكار. وهذا ما يسمح بترك الفضاء الخصب للتعبير عن وجهات نظر تختلف عن تلك المهيمنة. ومع ذلك، لا يجب اعتبارها فضاء مفروغا منه لذلك. فلها حدودها وفترات أزمتها. بل يكمن أيضا إزالتها. فالمطالبة بجعل هذه الفضاءات تقدمية لا يزال باستمرار معركة حقيقة. ومثل كل المعارك، هذه المعركة الفكرية ضرورية من الناحية التخيلية لتحديد الأشكال التي يمكن أن تتخذها وطرق استخدامها.

وهذا ما حاول البرنامج القيام به لا غير. ربما من الممكن أنه قد نجح في خلق نوع من الحماس الفكري الخاص. ربما من الممكن أنه قد تمكن من حصد تأييد المثقفين الشباب والعموم، وربما كان قادرا أيضا على الكشف التدريجي لأرشيف «la Colline». لكن هذا مجموعة من الحدود، والتي بدأت في الظهور مع نهاية فترة تدريسي.

<<

هناك حدود لا يمكننا الوقوف عندها في ظروف معينة. أعتقد أن كار (E.H. Carr) بعد بيلخانوف (Plekhanov) وقبلهم ماركس (Marx)، قد اعتبر الأفراد هم من يصنعون تاريخهم، إلا أنهم لا يختارون الظروف التي من خلالها يصنعونه بها.

س ن: في أحد الأيام حذر نيرير المضطهِدين من إغراءات استعمال المال كسلاح. ومع ذلك، يبدو أن مسألة تمويل أي مشروع فكري قد أصبحت اليوم قضية مركزية. ضمن الأعمال غير الممولة. حتى أن المنظمات التقدمية اضطرت إلى التركيز على المطالبة بالحصول على منح من الجهات المانحة ذات الأسس الرأسمالية. كيف اطمأن برنامج دراسة الشؤون الافريقية لهذه الشروط.

ع ش: بطبيعة الحال أصبحت الأموال، وأموال الجهات المانحة على وجه الخصوص، المحرك الأساسي للمشاريع الفكرية. من الواضح أن البرنامج واجه مشكلة التمويل هذه، لكن أسس منذ البداية بعض المبادئ. أولا، تغطية كل المصاريف الإدارية، بما في ذلك رواتب الرئيس ومساعديه، من الميزانية العادية للجامعة. ثانيا، تجنب البرنامج تلقي الأموال من الجهات المانحة الأجنبية. ثالثا، يجب أن تكون كل الأموال التي تبرعت بها المؤسسات العمومية والوطنية أو المنظمات الثقافية الإفريقية ذات صبغة ودية، وغير مشروطة. وأخيرا، تحدد الأولويات والأنشطة الخاصة بالبرنامج من طرف جماعته فقط.

لم يكن الأمر سهلا، لكن الحد الأدنى للميزانية جد متواضع، ما يجعل الرهان الأساسي هو الانفتاح على الأعمال التطوعية وترشيد كل النفقات، وقد نجحنا في الأمر.

س ن: الآن بعد أن حصلت على التقاعد من الجامعة، ما هي مشاريعك؟

ع ش: حينما كنت لا أزال ادرس بالجامعة، التزمت مع اثنين زملائي، الأستاذة سعيدة يحي-عثمان (Saida Yahya-Othman) والدكتور نوانزا كاماتا (Ng'wanza Kamata) في مشروع كتابة سيرة ذاتية عن «مواليموا نيرير» أكثر تكاملا، بدعم من لجنة تنزانيا للعلوم والتكنولوجيا. ونحن على مشارف الانتهاء من بحثنا –وهذا، وما كنا لنستطيع إكمال البحث بدونهم- ودخلنا مرحلة الكتابة.

واحدة من نتائج هذا المشروع هي إنشاء مركز نيريري للموارد (NRC: Nyerere Resource Centre). ويتوفر هذا المركز على قاعة للوثائق يتم الاحتفاظ فيها بجميع الوثائق التي جمعناها من أجل إتاحتها للباحثين. كما نخطط لإقامة أنشطة الافتتاح موازاة مع تنظيم منتدى الفكر الاستراتيجي، من أجل النقاش والمناقشة. وستنطلق هذه الأنشطة خلال هذه السنة. وأمل أن يصبح (NRC) مركز للتفكير في العديد من القضايا الملحة ببلادنا وباقي دول القارة الإفريقية.

لدي إحساس قوي بأن سطوة النمط الانجووزي (NGOism) النيو-ليبرالية وثقافة الاستشارات، التي تعطي أولية للسياسات (policy)، ومزيدا من «الأفعال» وقليلا من الأفكار، قد أثر سلبيا على حياتنا الأكاديمية؛ ونتيجة ذلك ضعف التحليل وفهم العالم. ونحن لا يمكن أن نناضل من أجل عالم أفضل دون فهم أفضل لهذا العالم. نحن بحاجة إلى اعتماد مقاربة أكثر تاريخانية. ونأمل أن يساعدنا هذا المركز على إحياء ثقافة التفكير الشمولي على المدى الطويل.

توجه كل المراسلات إلى ساباتو نيامساندا مباشرة على العنوان: sanyVth@yahoo.com
وعيسى شفجي: issashivji@gmail.com

> الرأسمالية والعدالة المناخية

بقلم: هاربرت دوسونا (Herbert Docena) جامعة كاليفورنيا ببركلي (الولايات المتحدة) عضو لجنة البحوث ب ISA (الجمعية الدولية للسوسيولوجيا) حول الحركات النقابية RC٤٤.

الشعب في تظاهرة للدفاع عن الطبيعة الأم خلال قمة تغير المناخ للأمم المتحدة في ليما، بقيادة الحركات الاجتماعية من مختلف أنحاء العالم التي تطالب ب «تغيير النظام و ليس المناخ.
«تصوير هربرت دوسينا»

الأول للأمم المتحدة حول البيئة الذي عقد بستوكهولم سنة ١٩٧٢، تجمع ألاف المحتجين من جميع أنحاء العالم؛ مرة أخرى؛ في دجنبر الأخير، من أجل «قمة للأرض» بديلة. وقد تجمعوا في شوارع ليما (البيرو) موازاة مع اجتماع المئات من ممثلي الدول الأطراف في المعسكر المنظم على هامش المؤتمر الأخير لأطراف اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي (COD).

تنوعت مطالب قمة الأرض، كما هو معهود، وقد حمل بعض المحتجون لافتات تطالب «بتشريعات جادة حول التغير المناخي» و «كفى نقاشا: الأفعال» -توحي هذه المطالب بأنه يمكن أن يكون هناك توافق في المصالح بين أولئك الذين يتظاهرون وأولئك الذين اجتمعوا في المؤتمر الرسمي على بعد ١٤ ميلا، وأنه يمكن في الواقع التصويت على «تشريعات جدية حول تغير المناخ» في ظل النظام الحالي.

لكن واحدة من اللافتات، والتي تكررت بشكل كبير -في الواقع، كنت مدرجة كلافتة موحدة بين جميع المتظاهرين- كانت تحمل: «تغيير النظام، وليس المناخ»، مع بعض الاختلافات مثل «انقدوا الكوكب من الرأسمالية» أو «الرأسمالية =القتل». وهي نوع من المطالب التي تدل على الخصومة الكبيرة بين أولئك الذين يعبرون عن هذه المطالب وأولئك الذين وجهت إليهم، وعجز المتظاهرين عن «إنقاذ الكوكب» في ظل النظام الحالي.

تزايدت وثيرة الدعوة من أجل «تغيير النظام» خلال السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم، كما توضح ذلك المسيرة التي جمعت أكثر من ٤٠٠ ألف شخص في «نيويورك» خلال شهر شتنبر الماضي، والمسيرة التي نظمت في «وارسوا» على هامش قمة الأمم المتحدة حول المناخ سنة ٢٠٠٣، وخلال مؤتمر التغير المناخي، الذي اعتبر حدث غير مسبوق، تجمعت حركات احتجاجية من حول العالم «بكوشامبا» سنة ٢٠١٠، والمظاهرات التي نظمت على هامش قمة كوبنهاجن سنة ٢٠٠٩ - وحتى داخل الأمم المتحدة، حينما أعلن الرئيس البوليفي ايفو مورالز (Evo Morales) أنه اشتراكي.

إن الأهمية التي تعطى لليما نابعة من دعوة إلى تغيير النظام والرفع من وثيرة النشاط في القارة حيث عقد المؤتمر. لكن الصدى المتزايد لهذه الدعوة قد تجاوز حدود ليما، حيث من الممكن أن يكون دلالة قوية على وجود تغير أكثر عمومية في الوعي والتعارف بين أناس من مختلف أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، تغير أكثر عمقا للتوازن العام للقوى الاجتماعية حول موضوع الأزمة الإيكولوجية العالمية. وما يظهر هنا هو العجز المتزايد للقوى المهيمنة على ممارسة واحدة من أكثر صلاحيتها الفعالة: القدرة على تحديد شروط وعناصر النقاش، وفق الطريقة التي تدرك بموجبها الناس العالم ومواقعهم في هذا السياق.

ونتيجة لذلك، ومنذ سبعينيات القرن الماضي، ظهرت جماعات مختلفة تظم المسئولين الحكوميين ومدراء الشركات الكبرى والنشطاء المثقفين -من خلال وسائل مختلفة ومتنافسة فيما بينها أحيانا- من أجل جعل كل مطالب تغيير النظام غير متصورة وغير قابلة للنقاش. وللقيام بذلك، حاولت هذه الجماعات تطوير ونشر

وجهات نظر عالمية وإيديولوجية تظهر هذه الجماعات؛ التي تسيطر على العالم؛ كمنقذ لكوكب الأرض، وتتوافق مصالحها الجوهرية مع مصالح بقية «الشعوب»، وبأنهم وحدهم القادرون وحدهم على حل أزمة المناخ في ظل الرأسمالية.

ولمواجهة ارتفاع القوى، المفاجئ وغير المتوقع، للحركات الايكولوجية الراديكالية، والتي حملت الرأسمالية مسئولية المشاكل البيئية العالمية، وتحدت هيمنة هذه الجماعات على القضية البيئية وادعائهم بأنهم يدافعون عن مصالح «الشعوب»، اضطرت هذه

<<

الجماعات إلى البحث عن مخرج من هذه المعركة، التي غالبا ما يسميها المحللون «التغير البيئي العالمي»: معركة حول التمثلات والمعنى المعطى «للتغير».

من خلال نظم إنتاج المعارف ل (OCDE) [منظمة التعاون والتنمية] والبنك الدولي والأمم المتحدة وعدد لا يحصى من المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني العالي، كان الهدف الرئيسي لأزيد من عشرين سنة هو محاولة مواجهة واستيعاب الانتقادات الايكولوجية الراديكالية، عبر تطوير ونشر خطابات مركزة على «التنمية المستدامة» (sustainable development) أو «التحديث الايكولوجي» (ecological modernization)، والتي تُرجع أسباب الأزمة البيئية إلى «فشل السوق» و «المصالح الشخصية» أو ببساطة صناعة الوقود الأحفوري –ولا ترتبط بالنظام، وتقديم ممثلي الرأسمالية في صورة المسئولين الراعيين «للشركات». ومن خلال تكرار الممارسات المؤسساتية اليومية –سواء عن طريق حساب الانبعاثات حسب كل بلد، من كل فئة معينة، أو تشجيع الملوثين بدل معاقبتهم- سعت إلى أن تغرس في رؤوس الشعوب وجهة نظر مشتركة مفادها أن: المشكلة لا تكمن في النظام، والعدو ليس الرأسمالية.

باختصار سعت النخب الدولية إلى توجيه الثقافة العالمية وتشكيل «الحس المشترك» للشعوب في مواجهة الأفكار المتداولة عبر الحركات الراديكالية ونزع فتيل العدوات المنتشرة، وقد نجحوا إلى حد كبير في ذلك. لكن استطاعت الحركات الراديكالية أن تجد لها موضع قدم بعد سنوات من الهيمنة الرأسمالية، وانطلاقا من الثمانينيات والتسعينيات قدمت مخططاتها الجديدة، من بينها من طالب «بتغيير النظام»، واستطاعوا أن يبصموا على حضورهم القوي، ليس من دون نجاحات، مثل المتطرفين المسعورين، لدرجة أصبح من السهل تخيل نهاية العالم دون تغيير «النظام العالمي».

ومع ذلك، في ليما وفي كمناطق أخرى، فإنهم في تزايد مستمر –بما في ذلك نجاح بعض المؤلفين أمثال نعومي كلين (Naomi Klein) والبابا فرانسوا (pape François) وباقي الشخصيات المؤثرة- واستطاعوا أن يقيموا من جديد رابط جديد وقوي وواضح بين الرأسمالية وتغير المناخ، واصفين الرأسماليين «بالمفترسين» (predators) وعديمي الضمير، وتخيلوا «نظم أخرى بديلة». كل هذا يشير إلى أن القوى المهيمنة لا تشتغل وفق منطق تجنب عودة وظهور حركة راديكالية ضد الهيمنة على الصعيد العالمي.

وحتى الآن هذه الحركات – كما كان واضحا مع نهاية مؤتمر المناخ في ليما- ليست قوية كفاية لدفع الجماعات المهيمنة على العالم نحو اقتراح «حلول» فعالة للأزمة الايكولوجية.

حتى أنها تنكر ارتباط الأزمة بالنظام الرأسمالي –حتى أن السياسيين وكبار رجال الأعمال لا يدركون وجود أزمة معارضة أكثر فأكثر للإصلاحات الخجولة- وتحاول طليعة الرأسمالية قيادة الاقتصاد العالمي من مراكز المراقبة ل (OCDE)، البنك الدولي، الجامعات، الوزارات المسئولة عن السياسات.. الخ. في الواقع، أخذ هؤلاء القادة الشعارات البيئية الراديكالية على محمل الجد. فهم لم يدخروا أدنى جهدا «لتغيير النظام»، لكن بالنظام نفسه.

ولمواجهة تهديد الأزمة الإيكولوجية والحركات الراديكالية، ركز المثقفون الأكثر وعيا بهذه التحديات على دراسة الطبقة المهيمنة لأزيد من ثلاثين سنة، والبحث عن أفضل السبل الممكنة لبناء نوع من «الإدارة البيئية على النطاق العالمي»، والاتفاق على «مخطط» أو «تنظيم» لاستغلال الطبيعة من طرف الرأسماليين.

خلال السنوات الخمس الماضية، سعى كثير من الناس –معظمهم من البلدان المتقدمة، وبعض الدول الأخرى- نحو تبني مقاربة مشتركة: تبني «تحديث ايكولوجي، عبر تنظيم الليبرالية الجديدة على نطاق كوني، وتركزت «الحلول» المقترحة حول: ١) وضع معايير مشتركة لتوجيه الحكومات نحو المساهمة في تحقيق هدف الخفض من انبعاثات (CO_2) [ثاني أكسيد الكربون] على المستوى العالمي، وترك القرار للحكومات؛ في نهاية المطاف؛ من أجل تقرير ما إذا كان الأمر من شأنه أن يساعد أم لا، وكيف وإلى أي مدى سيتحقق، وفي الوقت نفسه ٢) تطوير آليات هندسة السوق (أسواق الكربون، الضرائب وغيرها) نحو «التخلي عن الكربون» وتشجيع رؤوس الأموال والاهتمام بالاستثمارات والتكنولوجيات (low-carbon) [المنخفضة الكربون]، وتمكين المدراء من إيجاد حلول مربحة لتحقيق أهدافهم.

بالتأكيد، لم ينجح هؤلاء الذين اقترحوا هذه الحلول في حشد تأييد النخب على المستوى العالمي. فبلدان الجنوب، اختلفت وتنوع الأصوات. ويرجع ذلك في جزء منه، إلى أن قدرة هذه الدول على حشد دعم شعبي حول هذه المعايير، تعتمد أساسا على تقديم تنازلات من طرف دول الشمال، وكثير من النخب الحاكمة في البلدان النامية؛ إذا لم يكن معظمها؛ قد تبنوا حملة للتحديث الايكولوجي البديل، والذي ينطوي علة تنظيم سوسيو-ديمقراطي على الصعيد العالمي. ونتيجة لهذه الحلول، أصبحت دول العالم تعمل بانسجام كسلطة دولية موحدة بشكل جماعي للحد من الانبعاث العالمية (CO_2)، والانخراط في سياسات إعادة التوزيع على المستوى العالمي، من خلال إجبار الحكومات على خفض الانبعاثات ونقل الموارد بين البلدان النامية بدلا من الاعتماد على آليات السوق لتحديد هذه الأهداف.

لكن، قُوضت هذه المساعي نتيجة لمجموعة من نقاط الضعف والتناقضات الداخلية، فحكومات البلدان النامية؛ عاما بعد عام؛ أثبتت أنها غير قادرة – أو لا تملك رغبة حقيقة- على عرقلة الحلول التي تقوم على أساس السوق المتقدم والتي تتبناها الدول المتقدمة، والحصول على دعم لإيجاد حلول لهذا الكوكب. وعلى الرغم من المعارك المريرة التي قاموا بها ضد نظرائهم من الدول المتقدمة، ضمن المفاوضات حول المناخ، إلا أن كثيرا من هذه بلدان الجنوب تشترك؛ في نهاية المطاف؛ في نفس الهدف: تحويل النظام لتفادي تغيير جوهري».

النتيجة: ذهب القادة السياسيون بالبلدان المتقدمة، نحو الوضع التدريجي لأسس اتفاقية دولية جديدة بشأن التغير المناخي – والتي من المتوقع أن تتم المصادقة عليها خلال هذه السنة بباريس، وتدخل حيز التطبيق خلال سنة ٢٠٢٠- تتوافق مع النظام اللبرالي الجديد, لكن من غير المحتمل أن تساهم هذه الاتفاقية بشكل كبير في التقليل من انبعاثات (CO_2) إلى المستويات المرجح أنها قد تجنبنا كارثة تغير المناخ أو توفر الوسائل اللازمة لمواجهة العواقب. إننا، وكنتيجة لذلك، بصدد عملية انتقال نحو اتفاق جديد يمكن أن يمهد الطريق للفوضى المناخية ولعهد جديد من البربرية.

ومع ذلك، هناك أمل، بعد كل شيء. تعتمد قدرة أعضاء القوى المهيمنة لفرض هذا الحل؛ في نهاية المطاف؛ على قدرتهم في المدى الطويل على تجاوز المقاومات –والتي سوف تعتمد أيضا على قدرتها، في المدى الطويل؛ على تقديم نفسها «كشريك»، هذا بدوره لا يمكن أن يتم دون إقناع الأطراف الأخرى بأنها تدافع عن المصلحة العامة وأنها قادرة على حل الأزمة في ظل النظام الحالي. الأمر الذي من شأنه أن يتطلب تضحية مادية –على ما يبدو- غير قادرة هذه القوى على القيام بها. إن فشل هذه الجماعات المهيمنة على العالم في تعزيز مطالبها الهيمنية سوف يساهم في خلق مزيد من القلق والغضب وخيبة الأمل، وهذا ما نشاهده لدى جماعات حماية البيئة –على الرغم

<<

الناس من مختلف ألوان الطيف السياسي أغرقوا وسط مدينة ليما في واحدة من أهم التظاهرات منذ سنوات حول تغير المناخ الدولي و العسكري
الصورة من قبل هربرت دوسينا.

من اعتدالها، من خلال الانسحاب من مفاوضات ليما، وحصد مزيد من التأييد الذي جعل هذه الحركات أكثر قومية مند سنة ١٩٧٢. إن مفاوضات القمم الرسمية غير قادرة على تبني «قانون جاد حول التغير المناخي».

غير أنه من غير الواضح ما إذا كانت أزمة القوى المهيمنة ستولد حركة قادرة على تعبئة القوى الاجتماعية اللازمة لمواجهة «اللاحلول» المقدمة حول التغيرات المناخية من قبل النخب المهيمنة –بمعنى ما إذا كان سيتم تحويل خيبة الأمل والقلق إلى مقاومة نشطة. فالكثيرون يعتمدون على قدرتها على إيجاد طريقة ذكية لتجاوز هذا التوتر الحاصل مند مدة طويلة: بين هدف جلب أكبر عدد ممكن من الناس الذين ينتمون إلى تيارات سياسية –محتملة- من الشارع، وإعادة تشكيل «الحس المشترك» والذاتيات الخاصة. لم يكن كلا الهدفين متسقين دائما مع هذا الشكل من التحالفات الواسعة النطاق، والتي ازدادت حدة ضغطها لتحقيق «القاسم المشترك الأدنى»، والحصول على تأييد الآراء المكتسبة والتحدث بلغة «الحس المشترك» –لغة تعزز مصالح الأقوياء بدلا من تقويضها. إذا لم نستطع تحويل الحس المشترك إلى شكل أوسع من التحالفات والمظاهرات الضخمة فلن تؤدي سوى إلى مساعدة القوى المهيمنة على تحقيق أهدافها بتغير النظام مع الإبقاء على أنفسهم.

إن ما نحتاجه اليوم هو استراتيجيات لا تنفر الشعوب، لكنها أيضا لا تتردد في تحدي التصنيفات الراسخة ووجهات النظر العالمية والمفاهيم المكتسبة، والتي تعتبر المحرك القوي للأفراد المرتبطة مصائرهم بهذا النظام. وهذا يفسر تبني برنامج «الأسواق الكبرى» بعد وليس قبل مفاوضات الأمم المتحدة حول المناخ التي ستعقد بباريس، من أجل دحض فكرة أن «الشعب» يعتمد على حكمة وخير النخب العالمية لإنقاذ الكوكب. وينطوي ذلك على التشكيك في الحلول المقدمة بخصوص أزمة المناخ باعتبارها قضية تتعلق بعينات وليس بدول، كما يتضح من خلال المقترحات المقدمة لتقسيم «ميزانيات الكربون» بين الدول، وهذا ما يفسر رغبة الحكومات الاشتراكية والتقدمية في تبني مسارات التنمية الإستراتيجية التي تعتمد على الوقود الأحفوري.

بعد أن نجح شعار «تغيير النظام» في حصد اهتمام جدول الأعمال، لم يبقى لجعله مقنعا سوى الشرح الواضح «للبدائل النظامية» و «اليوتوبيات الملموسة».

توجه كل المراسلات إلى هاربرت دوسونا مباشرة على العنوان:
herbertdocena@gmail.com

> ممارسة السوسيولوجيا العمومية

بقلم: أريان هانمير (Ariane Hanemaayer) جامعة البيرتا (كندا) و كريستوف ج. شنايدر (Christopher J. Schneider) جامعة ولفيرد لورير (كندا).

كريستوفر شنايدر و هاني ماييز في تجربة علم الاجتماع الجماهيري.
الصورة من قبل آريان هاني ماييز

يكمن هدف السوسيولوجيا العمومية في إقامة حوار واغتناء متبادل بين مختلف الجماهير. بالطبع هناك العديد من الطرق المثيرة لممارسة السوسيولوجيا العمومية. وفي هذه المقالة القصيرة، سوف نتدارس طريقتين «متماثلتين» لممارسة السوسيولوجيا العمومية. (للحصول على أمثلة من الأنترنت، أنظر الموقع الرسمي للجمعية الدولية للسوسيولوجيا (ISA) Public Sociology، Live!) ou، « e-public sociology » in Hanemaayer et Schneider, The Public Sociology Debate، ٢٠١٤.) يركز مثالنا الأول على ممارسة السوسيولوجيا العمومية في «مقاهي فلسفية» (”philosophers café أو café-philo) مخصصة للسوسيولوجيا، والتي كنا نسميها (Sunday Sociologist) [احد السوسيولوجيين]، وقد تولدت عن هذه المبادرة الأولى ممارسة ثانية: دروس جامعية استنادا إلى ما توصلنا إليه في اجتماعاتنا ب (Sunday Sociologist) بالمقهى. في هذه المقاهي –والتي يشار إليها أحيانا ب (penny universities) [جامعات السنتات] (في إشارة رمزية إلى القرش الرمزي لدفع الباب)- أنتجت، بطريقة تقليدية، تبادلات حوارية بين مختلف الجماهير، بما في ذلك الطلبة ورجال الأعمال والمثقفين.

وحول نموذج (penny universities)، أطلقنا موقعا الكترونيا سنة ٢٠٠٩ ل (Sunday Sociologist): (www.sundaysociologist.com)، على أمل جمع أكبر عدد من الأفراد الذين يمثلون مختلف وجهات النظر. وقد قمنا بدعوة أفراد من السكان المحلين إضافة إلى طلبة وأساتذة جامعيين، من أجل اللقاء مرة واحدة في الشهر في مقهى بمدينة كولونا (بكولومبيا البريطانية، كندا) للبحث والنقاش في القضايا التي نهتم بها جميعا (أخبار وطنية، أشرطة الفيديو الفيروسية، مشاريع سياسية..الخ) وكان الهدف الأول هو إقامة تواصل مع مختلف السكان، وأيضا التفاعل المتبادل في نقاش القضايا الهامة على المستوى المحلي أو العالمي. وتقودنا المحادثات البسيطة في كثير من الأحيان إلى إجراء مناقشات مثمرة وحيوية، تساعد

<<

على بلورة نماذج خاصة وتطوير حياتنا كسوسيولوجيين مهنيين، عبر لفت الانتباه إلى القضايا الهامة ذات الطبيعة الخاصة في المجتمع، وخارج الفصول الدراسية.

اخترنا لتنظيم هذه الاجتماعات، بداية كل مساء من الأحد الثاني من كل شهر، وذلك بهدف تمكين الناس الذين يعملون بدوام كامل من الحضور –الأشخاص الذين لا يمكنهم الحضور خلال أيام الأسبوع الأخرى. وقمنا بالترويج لمقهانا السوسيولوجي على شبكات الويب المجانية. ومن بين الأشخاص الذين حضروا هذه الاجتماعات الشهرية، كان هناك أكاديميون وجامعيون وطلبة وأساتذة الثانوي و متقاعدين، إضافة إلى بعض الذين قدموا أنفسهم كبائعي المكانس الكهربائية –مثال (Brendan)- و «كمبتدئين».

وعلى الرغم من ارتباط مقهانا السوسيولوجي بيوم محدد من أيام الأسبوع، إلا أننا ندعو إلى طرح الأفكار مهما اختلفت مساراتنا ومعتقداتنا السياسية والاجتماعية عن بعضنا البعض، فنحن منخرطون طوال حياتنا في التفكير في القضايا السوسيولوجية –سوء كنا ندرك ذلك أم لا. وخلافا للكيمائي، فإن مختبراتنا تضم معيشنا اليومي – الوقائع الاجتماعية والتحولات التي تحول الوقائع الاجتماعية. والمخيال السوسيولوجي موجود فعلا بشكل مضمر، والذي يشكل مصدر الهام لمساءاتنا الفكرية، في حين يمكن النظر إلى أن ترسيخ هذا النوع من التفكير يعد شيئا مفيدا في الحياة العامة التي تجمعنا داخل المقاهي.

يعقد اليوم (Sunday Sociologist) عبر تمويل من الجامعة لمجموعة من الدروس والمحاضرات، وفق برنامج دراساتها الخاص. وتجلت الفكرة الأساس في دعوة الجمهور إلى الحضور إلى دورات تكوينية ودروس في السوسيولوجيا. وكانت تتم دعوة أحد السوسيولوجيين كل أسبوع ليقدم درسا لمدة ساعة؛ بلغة متاحة للجميع؛ تليه ساعة من المناقشات بين مجموعة صغيرة من الحضور (اقتصر عدد الطلبة على ثلاثين فقط). وكل أسبوع، يتم الإعلان عن الموضوع والضيف الخاص بكل في منشورات الجامعة والشبكات الاجتماعية. وقد كان يحضر ما يقرب من ١٠٠ شخص كل أسبوع لهذه الدورات، ويتم توزيع الطلبة على السوسيولوجيا وأفراد من العموم على مجموعات نقاشية مختلفة من أجل أن يتفاعلوا بشكل كبير مع بعضهم البعض. بعد ذلك، نذهب صبة أستاذ السوسيولوجيا؛ المدعو؛ ومساعده من مجموعة إلى أخرى للاستماع وطح المعلومات السوسيولوجية للنقاش.

من بين الأشخاص الذين حضورا اجتماعات (Sunday Sociologist) بانتظام، من كان يحضر أيضا إلى دروسنا. كانت ردود الفعل جد حماسية، كما هو الحال مع برندان (Brendan)، الذي قدم نفسه «كبائع مكانس كهربائية»، حيث أشار قائلا: «أن تكون قادرا على المشاركة في مثل هذه المحادثات، وتندهش لاكتشاف أن لديك شيء للمساهمة به فيها، تلك تجربة تشاركية مثيرة لم يسبق لي أن شعرت بها من قبل». وأشار عضو أخر من الجمهور من جانبه: «إنه لشرف وسرور كبير بالنسبة لشخص مثلي – اقترب من الثمانين سنة- أن يستمع ويختلط بهذه العقول الشابة والمفعمة بالحيوية».

إن هذه المبادرات المختلفة لممارسة السوسيولوجيا العمومية دفعتنا إلى التفكير في التزاماتنا ومنطلقاتنا السوسيولوجية. وكانت واحدة من المعضلات الكبيرة التي واجهتنا، قد ارتبطت بكيفية نقل الأفكار السوسيولوجية المتعددة بطريقة واضحة وذات فائدة بالنسبة للعموم. وإذا كان هذا العمل –مع الجمهور- استثمار ايجابي يضاف إلى أعمالنا السوسيولوجية المعتادة، فقد أثبت أيضا أن بناء تجربة تشاركية في مجال التدريس ستكون له قيمة مضافة كبرى بالنسبة لنا. لقد تلقينا دعما واسع النطاق من طرف العموم، والذي كان يشجعنا لاكتشاف طرق جديدة لإشراك العموم في أعمالنا. لقد ساهم السياق العمومي الذي ألقت فيه هذه المبادرة بشكل كبير في نجاحها.

تعتبر «كيلونا» (Kelowna) مكان جد رائع للعيش؛ داخل الأراضي الجنوبية لكولومبيا البريطانية؛ حيث يوجد عدد كبير من المتقاعدين الأثرياء. ومن بين الأشخاص الذين حضروا (Sunday Sociologist)، وبالطبع لدروس السوسيولوجيا العمومية، كان هناك كثير من المتقاعدين الأثرياء الذين أكملوا تعليمهم العالي. كما هو حال جويس (Joyce) على سبيل المثال، التي ثابرت على الحضور المنتظم لاجتماعات ودروس (Sunday Sociologist)، حيث أعربت قائلة: «كنت قد نسيت كم أحببت السوسيولوجيا خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، ومن جديد أجدها جد مثيرة». إضافة إلى أن محاولة تطوير مبادرات مماثلة ترتبط بعمال الطبقات الشعبية –على سبيل المثال- من الممكن أن تكون مهمة بالغة الصعوبة. استند مشروعنا على افتراضات ارتبطت بالمجتمع الذي أطلقنا فيه هذه المبادرة: كان المبدأ المحرك، هو دفع معظم المهتمين إلى الولوج إلى أجهزة الكمبيوتر والانترنيت والاستماع إلى الأخبار المحلية والمحطات الإذاعية السياسية المعلنة عن هذه المبادرات. الأمر الذي شكل دافعا قوي لنا للعمل مع الجامعة من أجل تطوير فرص بديلة. ويجب على السوسيولوجين الراغبين في القيام بمبادرات مماثلة بمجتمعاتهم المحلية أن ينتبهوا إلى الصعوبات المرتبطة بالبيئة التي يعملون فيها، والعمل على تطوير استراتيجيات كفيلة بإشراك المجتمعات المحلية في وضعيات ملموسة مرتبطة بهم.

توجه كل المراسلات إلى أريان هانمير مباشرة على العنوان: ahanemaa@ualberta.ca
و كريستوف ج. شنايدر : cschneider@wlu.ca

> التأكيد على الحق في المدينة: التعبئة الشعبية بتشيلي

بقلم: سيمون سكوفير (Simón Escoffier) جامعة أكسفورد (المملكة المتحدة)

جدارية في فيلا فرنسا، واحدة منأحياء سانتياغو المثيرة للجدل، التي تحض السكان إلى «تنظيم للنضال، النضال من أجل تحقيق الفوز.»
الصورة من قبل ناتالي فيليوم

على الرغم من التاريخ الطويل للتعبئة الاجتماعي بتشيلي، إلا أنه ينظر إلى ساكنتها الفقيرة منذ سنة ١٩٩٠ كفاعلين سلبيين، وضحايا للعزل ومختلف العلل الاجتماعية الأخرى. واستنادا إلى البحوث التي أجريتها ببلدة بنالولين (Peñalolén) ضمن نطاق العاصمة تشيلية سانتياغو، أزعم أنه، وفي بعض الحالات، كان هؤلاء الفقراء في المناطق الحضرية قادرين على ترتيب مقاومة مستدامة للتأكيد على حقهم في المدينة.

يعرف ديفيد هارفي الحق في المدينة باعتباره: «الحق في أن نتغير مع تغير المدينة» (Harvey ٢٠٠٨: ٢٣) . يربط هارفي بين التحضر والرأسمالية المتمثل في الحق المبلور في التقليد الفكري الذي يدافع عن الأولية للأشخاص وليس للربح ، ويقترح أن الجنس البشري يستحق إعادة تعريف مؤشرات التحضر عبر أساس القوة الجمعية. فممارسة الحق في المدينة بالنسبة للساكنة الفقيرة، تنطوي على الدفاع عن سكنهم الحضري وولوجهم إلى خدمات وموارد المدينة، عبر مقاومة الظواهر الحضرية الناتجة عن الإنتاجات العامة للرأسمالية.

تشير معظم الدراسات العلمية إلى أن التعبئة الجمعية المستمرة، تمكن الساكنة الفقيرة بالمدن تشيلية من النجاح في التأكيد على حقهم في المدينة – وإذا كانت منظمة في أوقات معينة أكثر من غيرها. تعود جذور النضالات الجماعية التي قام بها المدينيون الحضريون بتشيلي إلى عشرينيات القرن الماضي، في ارتباط بالأحزاب السياسية والعديد من المؤسسات الأخرى، والتي عرفت باسم (dwellers movement) [حركة المستوطنين]، والتي لعبت دورا حيويا في الحياة السياسية الوطنية، عن طريق الاستيلاء على الفضاءات الحضرية من أجل الضغط على الحكومة. وقد بلغت وثيرة احتلال الأراضي بين سنوات ١٩٥٧-١٩٧٠ ذروتها، إلى درجة أنه تمت إعادة رسم المدن تشيلية وخصوصا العاصمة سانتياغو. وهكذا، ففي سنة ١٩٧٢، في ظل نظام سلفادور ألوند (Salvador Allende)، أصبحت ١٦,٦٪ من ساكنة ستنتياغوا تعيش في مساكن صفيحية (Santa) informal settlements María, ١٩٧٣: ١٠٥). ونتيجة لاعتبارها مهد الحركات اليسارية المتطرفة، عانت بعض الأحياء الفقيرة من مختلف أشكال القمع خلال فترة الحكم الديكتاتوري العسكري (١٩٧٣-١٩٨٩). وأصبح بعضها معقلا للمقاومة الشعبية، ولعبت دورا حاسما في الحركات الاحتجاجية التي نددت منذ سنة ١٩٨٣ بقسوة النظام الديكتاتوري.

بعد تسعينيات القرن الماضي –عندما تمت استعادة الديمقراطية بتشيلي- اختفت الحركات المنسقة والإجرائية للمستوطنات [pobladores] من الأدبيات الأكاديمية. وعلى الرغم من أن العديد من مراكز البحوث؛ طوال سنوات الثمانينيات؛ قد أولت اهتماما كبيرا للتعبئة الشعبية –مثل جامعة تشيلي، الجامعة البابوية الكاثوليكية بتشيلي، CIDU، SUR، Flacso، Vicaría de la Solidaridad- إلا أنه تم التركيز خلال سنوات التسعينيات على التفتت بدل العمل الجماعي، وتحديد الأحياء الصفيحة كبؤر للجريمة وتهريب المخدرات، وغيرها من العلل الاجتماعية (Hipsher, ١٩٩٦؛ Tironi, ٢٠٠٣).

<<

يقدم قطاع Peñalolén –إلى جانب المبادرات المنجزة في مختلف المدن تشيلية- مثال مخالف لقصص التفتت. تتبنى ساكنة الأحياء الشعبية ب Peñalolén، بطرق منظمة، المبادرات السياسية الاحتجاجية منذ ما يزيد عن ٢٥ سنة، ونجحت، ليس فقط في التأكيد على حقوقها، ولكن أيضا في التحويل السريع لحيهم وبيئتهم.

تحت ذريعة «الحق في العيش» [right to live]، وعبر تنظيم جمعيات للشراكة بين الأشخاص غير المنضوين تحت أية لجان، غزت ما تقرب من ٩٠٠ أسرة من مخلف أحياء Peñalolén المناطق المرتفعة الثمن شرق القطاع. وخلال شتاء ١٩٩٠، أنشئوا (Esperanza Andina)، واحتلوا لأول مرة أراض النظام الديمقراطي الجديد بتشيلي. وعبر تنظيم جمعوي قوي، رفضوا أي تحالف مع الأحزاب السياسية وكدا الحكومة، ونجحت (Esperanza Andina) في إسماع صوت (pobladores)، الذين طالبوا بالإسكان الجماعي في المساكن الحضرية المحلية – وتجنبوا حل؛ الذي يفضله سياسيو المدينة؛ تشريد الفقراء في المساكن الاجتماعية بالضواحي. وبعد سنوات من النضال والمفاوضات والصراعات الطويلة، حصلت الساكنة على حقها في الأرض المحتلة، والذي سمح لهم بإضفاء الطابع الرسمي على الاستقرار بأحيائها، والحصول على المساعدة في بناء منازلهم.

في يوليوز ١٩٩٩، أدت الاحتجاجات المتزايدة للساكنة، بعد رفضهم لإمكانية ترحيلهم إلى الهامش، إلى احتلال جديد لأراضي Peñalolén. طبعا، شكل ما يعرف اليوم ب (Toma de Peñalolén) [الاستيلاء على Peñalolén]، أحد أهم عمليات احتلال الأراضي في تشيلي من تسعينيات القرن الماضي. شاركت أكثر من ١٨٠٠ أسرة في حركة «Toma »، من أجل الضغط على الحكومة لتوفير المساعدات اللازمة للمساكن الاجتماعية بالقطاع. ورغم انقسام الحركة –رفض الفصيل الأكثر راديكالية للمفاوضات- إلا أنه تم نقل أكثر من ٩٠٠ أسرة في سنة ٢٠٠٦ منازل بنيت ب Peñalolén، في حين تم تعيين مناطق سكنية لباقي الأسر بقطاعات أخرى.

لازال الكفاح من أجل السكن الاجتماعي مستمرا إلى اليوم ب Peñalolén. فمنذ سنة ٢٠٠٦، لازال نضال السكان (MPL، Lucha Movimiento de Pobladores en) [حركة نضال المستوطنين] –وهي منظمة شعبية من اليسار المتطرف- مستمرا عبر لجان تنسيقية، من أجل السكن الاجتماعي في نفس حي الإقامة.

ومع ذلك، فإن مسار الأحداث ب Peñalolén يدل على أن النضال من أجل السكن الاجتماعي قد لا يكون كافيا لضمان حق الساكنة الفقيرة في المدينة. ففي سنة ٢٠٠٩، عملت الجمعيات المحلية والجمعيات السكنية على بلورة «برنامج كبير» جديد ب Peñalolén. عن طريق تغيير قوانين الأراضي للسماح بتشييد المباني، ويتضمن المشروع بناء طرق سريعة جديدة لتحسين وصول الطريق إلى البلدية، وجذب مستثمرين جدد. ويهدف هذا البرنامج الكبير إلى الرفع من قيمة القطاع عبر زيادة قيمة الأراضي. وعلاوة على ذلك، لم يشمل البرنامج أراضي كافية لتلبية الاحتياجات السكنية للبلدية، وفي حين أن الساكنة قد رحبت بهذه التغيرات، فإن معظم الجمعيات المحلية لازالت صامدة ورافضة لما كان ينظر إليه كتهديد «لتحسين» المنطقة (إعادة التأهيل على حساب أولئك الذين يعيشون هناك، واستهداف فئة قليلة من السكان), لقد ناضلت هذه الجمعيات ضد «البرنامج الكبير»، وطالبت بإجراء استفتاء تعتمد نتائجه من الناحية القانونية من قبل البلدية. وبعد مجموعة من الحملات، التي كانت موضع العديد من الصراعات بين البلدية وجمعيات الأحياء المحلية، تم في نهاية دجنبر ٢٠١١ الرفض الديمقراطي الأخير «للبرنامج الكبير». ومع منع «تحسين القطاع» تمكنت ساكنة Peñalolén من الحفاظ على سكنها الحضري، الذي خلقوه السكان بأنفسهم من خلال بناء منازلهم المحتلة منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

طور حي Lo Hermida ب Peñalolén من ٢٥ سنة ثقافة قوية موجهة نحو الاحتجاج، عبر تعبئة قيم مجتمعية وهوية قائمة على العمل الجماعي، واتخذت ساكنته مبادرات مختلفة لاستعادة الفضاءات التي احتلت بشكل جماعي من قبل فاعلين اجتماعيين آخرين. على سبيل المثال، نظمت الساكنة أوراش موسيقية وبستنة جماعية لساحات الحي، من أجل إعطاء معنى لإعادة احتلال الفضاءات المستغلة من طرف تجار المخدرات أو الشركات الخاصة التي تسعى إلى إظهار نفسها في مثل هذه الفرص.

يعكس التاريخ الطويل للاحتجاجات الجماعية ب Peñalolén العديد من المبادرات الأخرى التي تقوم بها الساكنة الفقيرة للمدن تشيلية من أجل الحصول على الحق داخل المدينة (Sugranyes, ٢٠١٠). تظهر هذه النضالات أن الساكنة الفقيرة للمدن تشيلية تظل قادرة على تنظيم الأفعال الاحتجاجية الجماعية، الفعالة والمستدامة، للمطالبة بالحق في المدينة.

توجه كل المراسلات إلى سيمون سكوفير مباشرة على العنوان: simon.escoffi er@sant.ox.ac.uk

المراجع:

Harvey, D. (2008) "The Right to the City." New Left Review 53: 23-40. Retrieved from http://newleftreview.org/II/53/david-harvey-the-right-to-the-city.

Hipsher, P. (1996) "Democratization and the Decline of Urban Social Movements in Chile and Spain." Comparative Politics 28(3): 273-297.

Santa María, I. (1973) "El desarrollo urbano mediante los 'asentamientos espontáneos': El caso de los 'campamentos' chilenos." EURE 3(7): 103-112.

Sugranyes, A. (2010) "Villa Los Condores, Temuco, Chile Against Eviction and for The Right to the City," pp. 145-148 in A. Sugranyes and C. Mathivet (eds.) Cities for All Proposals and Experiences towards the Right to the City. Santiago de Chile: Habitat International Coalition (HIC).

Tironi, M. (2003) "Nueva Pobreza Urbana, Vivienda y Capital Social en Santiago de Chile," 1985-2001. Revista de Sociología. Santiago: Predes Editores.

> السكن العشوائي والسياسة بالأوروغواي

ماريا جوزي ألفيس ريفادولا (María José Álvarez Rivadulla) **جامعة ديل روزاريوا، بوغوتا (كولوبيا) عضو مجلس ادارة البحوث ب** ISA **حول التنمية الجهوية والحضرية** (RC٢١).

السكن العشوائي في مونتيفيديو التي نمت على هامش احتلال المخطط السابق.
الصورة من قبل ماريا خوسيه ألفاريز ريفادولا

شهدت مونتيفيديو (Montevideo) تغيرات كبيرة خلال العقدين الأخيرين، تحت التأثير المشترك لليبرالية الجديدة والديمقراطية، وأصبحت عاصمة الأورغواي شيئا فشيئا أكثر لا مساواة وإقصاء وارتفعت نسب العزل. ولعل التغير الأكثر وضوحا -إذا جاز التعبير بكونه النقطة التي أفاضت الكأس- هو تزايد (irregulares asentamientos) [أحياء السكن العشوائية].

ونتيجة لبروز أحياء السكن العشوائي، تشهد مونتيفيديو تغيرات كبيرة على المستوى الكمي والكيفي. ويعد الانتشار الكبير لهذه الأحياء العشوائية؛ بصورة مفارقة؛ نتيجة للتنظيم السابق. وترتبط صعوبات التنظيم البنيوي بشكل كبير بظواهر نهاية التصنيع والفقر، وضعف النفقات الحكومية، وضعف الأجور، وربما نستطيع بشكل لا يدع مجالا للشك أن نفسر؛ مع ارتفاع الإيجارات؛ تلك التغيرات. لكن لإعطاء صورة تمثيلية عن الواقع، لابد من الأخذ في الحسبان الاعتبارات السياسية والتغيرات الاقتصادية. في الواقع، لعبت الديمقراطية والمنافسة الانتخابية دورا كبيرا في تصاعد موجة احتلال الأراضي.

وعلى الرغم من انه يُنظر في الغالب إلى احتلال الأراضي كظاهرة عفوية ونتيجة «طبيعية» للظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أن الدراسة والفحص المتأني للوضع بمونتيفيديو، تسمح لنا بإدراك أهمية التنظيمات، بمعنى كيف ساهمت الشبكات السياسية في الاستفادة من الانتخابات أو اللامركزية.

في أمريكا اللاتينية، يثير دور الدولة والفاعلين السياسيين في ظاهرة احتلال الأراضي الكثير من علامات الاستفهام، نظرا لكون مشاركتهم ذات أهمية خاصة. وحالة مونتيفيديو، مع ذلك، ليست حالة ممثلة بشكل كبير، حتى في سياق أمريكا اللاتينية, فغزو الأراضي «الإضافية» – هذه الأحياء الصفيحية المعروفة في الأروغواي باسم (cantegriles)- ساهم في تداخل بعض الأحياء منذ أربعينيات القرن الماضي، واندمجت العاصمة مونتيفيديو مع السكن «العادي» الذي تعتبر غالبية ساكنته الشعبية من المهاجرين القرويين الذين هاجروا إلى المدينة خلال فترة التصنيع التي قادتها الدولة. وحتى ثمانينيات القرن الماضي، ورغم العلامات المثيرة للقلق حول التفاوتات السوسيو-اقتصادية بالوسط الحضري، بقيت مونتيفيديو مدينة أكثر مساواة، مقارنة مع باقي مدن القارة، سواء على المستوى الاقتصادي أو النطاقي.

لكن منذ تسعينيات القرن الماضي، بدأت المناطق العشوائية في التوسع: ففي سنة ١٩٩٩ كان نصف الأحياء الصفيحية بمونتيفيديو؛ ذات أقل من ١٥ سنة؛ واحدا من هذه الأحياء الصفيحية الجديدة. لقد حملت هذه الغزوات الاحتلالية –على الأقل في بداياتها؛ أهداف طوباوية: أدعى المحتلون الأوائل ضرورة تلبية الاحتياجات السكنية الأساسية فقط. وعموما، اعتبر قادة الفصائل الراديكالية اليسارية أن احتلال الأراضي نوع من المساواة بين هذه المخططات والإصلاح الزراعي الشعبي – وهو انتقاد ضمني

<<

للسياسات الحكومية بشأن الإسكان. بينما كان البعض الأخر، أقل يتوبيتاً؛ حيث نظموا عمليات الاستيلاء على الأراضي، عبر قياس وتوزيع عمليات الطرد، من أجل مساعدة السكان الآخرين على بناء مساكنهم، وترسيم الشوارع والأماكن العامة، من خلال تلبية الاحتياجات اليومية، وإنشاء وتطبيق المعايير والقوانين الخاصة بهم. ونظموا أنفسهم أيضا للمطالبة بالخدمات العامة والمدارس والمراكز الطبية وتسوية أوضاع حيهم. بطبيعة الحال، تعتبر المهن غير القانونية، على الأرجح، المظهر الأساسي للعمل السياسي لفقراء مدن الأروغواي في السنوات الأخيرة. لذلك تشبه إلى حد كبير ما وصفه بورتيز (Portes) ووالتون (Walton) في كتابهما: (Urban Latin America) [التحضر بأمريكا اللاتينية] باعتبارها الموضوع الأكثر رواجا خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة.

لكن من وراء هذا التطور؟ يصبح السؤال أكثر إثارة للاهتمام عندما نعلم أن مونتيفيديو لم تشهد زيادة كبيرة في عدد سكانها. اعتاد المهاجرون القرويون بالمدينة على التجمع في مستوطنات عشوائية بأماكن أخرى من العاصمة. لقد جاءت أعداد كبيرة من ساكنة الأحياء الصفيحية لمونتيفيديو من الأحياء الميسورة للمدينة، حيث اجبروا على تركها نتيجة تكوين أسرهم أو نتيجة لظروف العمل السيئة والمرتبطة بالتصنيع، والبعض الأخر غادرها لارتفاع السومة الإيجارية.

في الحقيقة، لا يمكن للعوامل الاقتصادية وحدها أن تفسر لنا لماذا احتاجت بعض الجماعات والأسر لاحتلال الأراضي في فترات معينة وليس في غيرها من فترات الأزمة –مثل الأزمة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٢. سهات العوامل السياسية والانتخابية على وجه الخصوص، ظهور وتوحيد (asentamientos) مستوطنات جديدة بمونتيفيديوا، خصوصا تلك المخطط لها. وساهمت نهاية الدكتاتورية بالأوروغواي، وظهور تحالف اليسار (Frente Amplio) كتحالفات قوة سياسية فازت في الانتخابات ووصلت إلى السلطة الرئاسية لبلدية مونتيفيديوا سنة ١٩٩٠، في تكثيف المنافسة الانتخابية الالكترونية داخل المدينة –ودفعت جميع الأطراف نحو التسامح، وحتى التساهل مع عمليات احتلال الأراضي الجديدة.

أقام معظم قادة المهن غير القانونية بالأحياء الصفيحية، التي تم إنشائها بعد تسعينيات القرن الماضي، روابط قوية مع المسئولين السياسيين بمختلف الأحزاب. وعلى الرغم من أن أنشطة معظمهم ذات «طبيعة لا سياسية»، إلا أنهم وصلوا إلى أعلى المراتب. سابقا، كان حزب (Colorado)، الذي يعلن عن نفسه كممثل لساكنة الأحياء الصفيحية، يطالب بإنشاء الطرق، نظرا لانتماء وزير الأشغال العمومية إلى نفس الحزب، لكنه كان يمتلك أيضا علاقات قوية مع مستشار من (Frente Amplio) تمكنه من الحصول على معلومات حول الأراضي المتاحة والتي من المحتمل أن تصبح محتلة. كل ذلك، من أجل الإبقاء على علاقات جيدة مع نائب حزب (Blanco) الذي قام في أحد الأيام بزيارة لأحد الأحياء الصفيحية.

لكن مع ذلك، سرعان ما أدرك مختلف الفاعلون داخل المدينة أن ما يبدو كحل لإسكان العائلات المحتاجة أو كوسيلة للحصول على أصواتهم، يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة في المستقبل. فظروف المعيشة بالأحياء الصفيحية محفوفة بمخاطر كبيرة، ويمكن لخدماتها أن تكون باهظة الثمن –حتى لو وجدت مساكن فارغة داخل الأحياء «العادية» مزودة بمختلف المرافق. وكان المسئولون الإداريون والمسئولون السياسيون يدركون عمق المشكل، وهذا ما يفسر لماذا لم تتأثر نسبة كبيرة من المهن على أرض الواقع بالأزمة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٢، ولماذا تدخل الرئيس موخيكا (Mujica) – بأوامر خاصة فيما يتعلق بحساسية المطالب الشعبية- شخصيا في عملية طرد واسعة النطاق سنة ٢٠١١، إضافة إلى تراجع المنافسة حول الفوز بأصوات فقراء المدن الأكثر كثافة بعد الفوز الثاني لجبهة اليسار في الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٩.

على الرغم من أن موجة انتشار المهن غير القانونية بمونتيفيديو لم تظهر سوى منذ فترة قصيرة نسبيا، إلا أن أثارها تركت نتائج دائمة داخل المجتمع والمدينة. ورغم الازدهار الاقتصادي الحالي، إلا أن أثاره لا تزال محدودة على (asentamientos) وولوجها للخدمات الأساسية جد ضعيف، إضافة إلى أنها تعاني من مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ورغم تمديد العمل ببرنامج تحديث الأحياء الصفيحية إلى مجموعة من الأحياء الجديدة، إلا أن تحسين البنية التحية يظل غير كافي. في الواقع لا يمكننا إزالة الحقيقة الماضية للعشرين إلى الثلاثين سنة الأخيرة: لا يزال جيل من الشباب الذي نشأ في ظروف من الفقر والعزل وانعدام الأمن، يحمل وصمة عار داخل الأحياء الصفيحية، والفضاءات التي تعرف بأنها «مناطق حمراء» بالنسبة لبقية سكان المدينة.

هذه الأمور لا تمكن من المضي قدما، فقد تم بناء حدائق عمومية ومشتركة داخل الأحياء الأقرب إلى الأحياء العشوائية، وتطوير برامج مساعدة المساكن الجديدة. ومن خلال الحوافز الجبائية –على شكل إعفاءات ضريبية- حدثت طفرة نوعية في عمليات بناء المساكن الاجتماعية من طرف المقاولين الخواص في عدد من الأحياء بالمدينة. وقد ازدهرت أيضا التعاونيات السكينة. لكن يظل الإدماج الفعال للأحياء الصفيحية ولساكنتها واحدة من أكبر المعضلات التي تواجه مونتيفيديو.

توجه كل المراسلات إلى ماريا جوزي ألفيس ريفادولا مباشرة على العنوان:

majo.alvarez.rivadulla@gmail.com

> صعود حركة العمال بدون مأوى بالبرازيل

بقلم: سيبل ريزيك (Cibele Rizek) وأدري دالبوا (André Dal'Bó) جامعة ساو باولو (البرازيل)

مسيرة»متس» في شارع باوليستا، وسط مدينة ساو باولو،المطالبة ب»اصلاحات أكثر شعبية ،و المزيد من الحقوق.»

تأسست (le Movimento dos Trabalhadores Sem Teto "MTST") [حركة العمال بدون مأوى] بالبرازيل خلال نهاية التسعينيات، لتوحيد «العمال العالمين بالقطاعات الهامشية، والعمال المياومين أو الذين هم بدون عمل، كما هو الحال مع ملايين البرازيليين الذين يفتقرون إلى سكن لائق ويعيشون في أحياء ينعدم فيها الأمن بالمناطق الحضرية، وخاصة ضواحي المدن البرازيلية الكبرى». وقد بادرت «MTST»؛ التي أصبحت فاعل نشيط في السياسية الحضرية بالبرازيل؛ بالقيام بمجموعة من الاحتجاجات بالشوارع التي هزت المجتمع البرازيلي منذ ما يقرب من سنة، ومكنت حيويتها التنظيمية من تسليط الضوء؛ ضمن مختلف النقاشات؛ على السياسات الوطنية.

من المهم التسجيل أن هذه الحركة تختلف بشكل كبير عن حركات الحق في السكن التي ظهرت خلال فترة الثمانينيات، والتي تتماشى اليوم مع سياسة الدولة الاتحادية بقيادة حزب العمال (PT). وعلى الرغم من أن الجذور الأولى ل (MTST) تعود إلى «حركة بدون أرض»(MST) (وهي أساسا حركة للنضال من أجل الولوج إلى الأرض)، إلا أنها تأسست بمناسبة المسيرة الوطنية للشعب سن ١٩٩٧، عندما شارك نشطاء من حركة بدون أرض في احتلال «أوزيل بارك» (Oziel Park) في «كومبيناس» (Campinas) بولاية «ساو باولو». وبعد خمس سنوات، نظمت (MTST) أول احتلال لها للمخيم المعروف باسم «انيتا غاريبالدي» (Anita Garibaldi) ب «غوالراهوس» (Guarulhos).

منذ أول عملية احتلال، قامت (MTST) بعشرات الاحتلالات لمناطق «ساو باولو» و « كومبيناس»، بمخيم «شيكو مينديز» «Chico Mendes» (Taboo da Serra, ٢٠٠٥)؛ João Candido» (Itapecerica da » Jesus Silverio» » (٢٠٠٧ Frei Tito « («Campinas » (٢٠٠٧ ,Serra)؛ (Embu das Artes, ٢٠٠٨) (Sumaré » ,Zumbi dos Palmares» (٢٠٠٨ (٢٠١١ ,Dandar» («Hortolandia and Santo André simultaneously» (Santo André and Embu das Artes » ,Novos Pinheirinhos, ٢٠١٢).

<<

شهدت البرازيل في يونيو ٢٠١١، تزايد وثيرة الاحتجاجات الشعبية، بعد نهاية فترة طويلة من الركود المرتبط بالليبرالية الجديدة والسياسات الحكومة. فليس من قبيل الصدفة أن تكثف (MTST) من نشاطاتها واشتباكاتها مع المطورين الخواص، أسواق العقارات، ومع السلطات، والتي أضحت شبه يومية. إضافة إلى الاحتجاجات المتكررة بالشوارع واحتلال الأراضي والمباني المهجورة أو غير المستخدمة، بإيعاز من (MTST)، التي رفعت من وثيرة أنشطتها بين يونيو ٢٠١٣ وغشت ٢٠١٤ في ساو باولو وغيرها من المدن الكبرى: سجلت أكثر من مئة عملية احتلال في جميع أنحاء البرازيل خلال الإثني عشر شهرا الأخيرة.

تعاني البرازيل من أزمة سكن حقيقة، خصوصا بالمناطق المتربولية الكبرى، والتي تجاوزت ١٠٪ ما بين سنة ٢٠١١ و٢٠١٢. كل يوم، تضطر الآلاف من الأسر البرازيلية إلى مغادرة سكنها، نظرا لارتفاع أسعار الأراضي والعقارات والإيجارات، نتيجة الانفجار الراهن للسوق العقارية. وتأتي هذه الأزمة السكنية، في الوقت الذي تسعة فيه الدولة إلى بناء أكبر مشروع مساكن اجتماعية في تاريخ البلاد. وموازاة مع باقي البرامج الاجتماعية، سيساهم برنامج (Minha Casa Minha Vida) [منزلي حياتي] في زيادة النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل والرفع من إمكانية الولوج إلى الاستهلاك والخدمات التي كانت حكرا على أصحاب الدخل المرتفع. ومن المفارقات الواضحة، أن برنامج بناء المساكن الاجتماعية يعزز ارتفاع وثيرة الظواهر الحضرية المرتبطة بالعزل والإقصاء الاجتماعي، نظرا لكونه لم يكن موجها للبرازيليين الأكثر فقرا، من أجل ضمان استقرارهم الدائم بالمناطق المركزية للمدن، ولم يدعم توفير الخدمات والبنيات التحتية الضرورية للحياة اليومية بالنسبة للساكنة الجديدة بهذه الهوامش الحضرية الأكثر انتشارا.

وفي هذا السياق، لعبت إجراءات حركة العمال بدون مأوى دورا رئيسيا في تطوير السياسات الحضرية بالبرازيل. لكن الارتباط المتزايد بين الحركة والبرنامج الحكومي للإسكان الاجتماعي جعل موقفها أكثر صعوبة: وضعت المفاوضات؛ بشأن الاحتلالات؛ الحركة في وضع متداخل على حد سواء «داخل» [مع] و»خارج» [ضد] المفاوضات حول سياسة الحكومة.

يبدو أن هذا الغموض يوضح بشكل خاص نتائج الاحتلال الذي تقوم به الحركة. فمباشرة بعد تزعم الاحتلالات من طرف (MTST)، عُقدت مجموعة من الاجتماعات مع عمدة المدينة، الذي طالب بمصادرة السلطات للأراضي المحتلة – نتيجة لهذا، كما هو الشأن في كثير من الحالات، طالبت (MTST) باشتراك الأسر في عملية الاحتلال، لكي تنخرط في البرنامج الحكومي للإسكان الاجتماعي. لكن السكن الاجتماعي الجديد يمكن أن يساهم في عزل مجالي –مع العلم أن هذه المساكن الجديدة للفقراء قد بنيت على مشارف المدن الكبرى- يدعم فقط التفاوتات المجالية القائمة.

وجدت (MTST) نفسها بصدد موقف غامض، حتى ضمن المفاوضات النشطة مع السلطات لأجل الحصول على مكان ضمن برنامج السكن الاجتماعي – سياسة عمومية تتماشى مع سوق العقارات- وُجِهت الاحتجاجات والاحتلالات المتواصلة من طرف الحركة بقمع عنيف، من خلال الطرد والاعتقال، وأحيانا أسفرت عن سقوط قتلى. يبدو أن حركة (MTST)، تبرز أنها ستبقي بعض الموضوعات خفية عن طاولة السياسات الاجتماعية البرازيلية: التفاوتات والظلم الذي ينخر المدن البرازيلية، ضعف التغيرات والبرامج الاجتماعية، استمرار الصراع والنضال السياسي؛ حتى بعد اثنى عشرة سنة من وجود سلطة حزب العمال في الحكم. ربما الأهم من ذلك، أن الحركة تجسد الفاعل الأساسي في النضالات الاجتماعي بالبرازيل، والأمل في مستقبل أكثر عدلا ومساواة للساكنة الحضرية الأكثر فقرا بالبرازيل.

توجه كل المراسلات إلى سيبل ريزيك مباشرة على العنوان: cibelesr@uol.com.br

> احتجاجات الفقراء بجنوب إفريقيا

بقلم: بريشاني نايدو (Prishani Naidoo) جامعة واتواترسراند (جنوب افريقيا)

سكان أورلاندو في سويتو يحتجون على استبعاد مجتماعتهم المحلية من مشاريع البناء قبل ٢٠١٠و كأس العالم
الصورة من قبل نيكولا ديلنتس.

ضمن الخطاب المهيمن لأزيد من عشرين سنة حول الديمقراطية واللاعنصرية والتمثيلية بجنوب إفريقيا، تم التركيز على نجاح المؤسسات والجهات الفاعلة والإجراءات والأفعال السياسية الرسمية المحققة خلال هذه الفترة. ومع ذلك، فإن القوى المتنازعة على هامش الإطار الرسمي تحاول التدخل والانخراط في الحياة السياسية للبلاد، ومن بين المظاهر الأكثر ضراوة لهذا الاقتحام العشوائي، نجد الاحتجاجات التي انطلقت؛ في الأصل؛ من الهامش، من كل حزب وكل تنظيم وكل جمعية، من طرف الفقراء الذين وحدتهم المشاكل المشتركة التي تطبع حياتهم اليومية.

وعلى هذا النحو فإن نضالات سكان الأحياء الصفيحية والبلدات - تصميم هذه الفضاءات من خلال سياسة الفصل العنصري من أجل جعل السكان السود يعيشون في ظروف عشوائية دائمة- قد أصبحت أكثر حدة. وقد اعتبرت هذه الظروف ضرورية من أجل الحفاظ على الوضعية الدونية للسود ومنع «حدوث المشاكل». في الواقع، هو نوع من رد الفعل تجاه الاحتلال العشوائي الذي يقوم به السود للمناطق الحضرية، موازاة مع تطور نظام الفصل العنصري ضمن البرامج السياسية الرامية إلى السيطرة على حركة السود منذ سنوات (والتي كان ينظر إليها كقوة عاملة رخيصة فقط)، وهذا هو أصل خلق «المدن الصفيحية» والبلدات. لكن أيضا، ومن هنا، طورت حركات مواجهة الفصل العنصري نمط جديد للحياة –بعد الفصل العنصري- المتصورة.

اليوم، وبعد عشرين سنة من التفكيك الرسمي لمؤسسات وسياسات الفصل العنصري، لازالت حياة الكثير من فقراء جنوب إفريقيا تتسم «بالعشوائية»، هؤلاء الناس، الذين يعيشون في أحياء ممتدة على نحو متزايد، تفتقر لظروف العيش الكريم، وأضحت أقرب إلى مكان للفصل العنصري. ليس من المستغرب أن نجد في كل فصل شتاء؛ ومند سبعينيات القرن الماضي (وأيضا خلال فترات أخرى من السنة)؛ احتجاجات مستمرة للساكنة الفقيرة للبلدات والأحياء العشوائية بالشوارع والطرقات المؤدية إلى أحيائهم، للمطالبة [بالحق] في ولوج الموارد التي تمكنهم من الحصول على مستوى معيشة ونوعية حياة لائقة، بما في ذلك الحصول على الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء، والسكن اللائق، وتزداد حدة هذه الظاهرة، بجنوب إفريقيا، بعد الطفرة النوعية التي حدثت خلال مطلع سنة ٢٠٠٠، والتي تطورت بإيقاع أكثر قوة منذ سنة ٢٠٠٤.

بحلول سنة ١٩٩٧، تم الإبلاغ عن مجموعة من الحوادث المعزولة في جميع أنحاء البلاد، لمجموعات من السكان الفقراء يحتجون، بعد أن قطعوا الماء والكهرباء. وبعد ثلاث سنوات من ذلك، أصبح هذا النوع من الحوادث شائعا جدا. فالجماعات الأكثر فقرا أصبحت تفقد نفوذها بشكل متزايد، عبر تزايد وثيرة الخوصصة، إلى جانب فقدان الوظائف ومرونة العمل –كل هذا نتيجة لتبني الماكرو-اقتصادية لليبرالية الجديدة، التي اعتمدت سنة ١٩٩٦ من قبل حكومة (ANC). وتضاعفت حالات انقطاع الماء والكهرباء وعمليات الإخلاء، كما قامت البلديات بإلغاء خدمات الدفع الأساسي. وتوحدت الساكنة المتضررة من هذه التدابير، من أجل الاحتجاج ضد مختلف هذه الأشكال الإقصائية: مظاهرات، اعتصامات، إجراءات فعلية لمنع الموظفين من الوصول إلى أماكن عملهم، هجمات ضد المباني الحكومية، الاستغلال العشوائي لشبكات توزيع الماء والكهرباء. وقد تمت هذه الموجهات بالتعاون مع باقي النشطاء المشتغلين في نفس السياق، والذين اتحدوا أمام عدو مشترك لجميع المواجهات، والتي تبدو واضحة وغير مرتبطة مع بعضها البعض –عدو مشترك يسمى الليبرالية الجديدة.

في سنة ٢٠٠١، أدى استمرار تبني هذه الإجراءات النقدية من طرف الجماعات المشاركة في الحركات الاحتجاجية، إلى إعلان المتتبعين عن ميلاد «حركات اجتماعية وجمعوية جديدة»، بمثابة امتداد رئيسي للحركات الاحتجاجية التي ميزت سنة ١٩٩٤ [

>>

تاريخ أول انتخابات متعددة الأعراق]، من أجل وضع أنفسهم على هامش (ANC) [المؤتمر الوطني الإفريقي] (وحتى معارضة ANC) بشكل أعم من الحركة التي ترتبط بها. وقد أعلن السوسيولوجي «أشوين ديسي» (Ashwin Desai) ضمن كتابه الصادر، بكل ثقله، سنة ٢٠٠٠: (We Are The Poors) [نحن الفقراء]، عن ولادة موضوع بحثي جديد: (The Poors) [الفقراء]، باعتباره الموضوع الأكثر تداولا ضمن النضالات التي تنظمها الجماعات [الاحتجاجية] (من طلبة، مثقفين، باحثين، ومختلف النشطاء المستقلين) لمواجهة مختلف عواقب اعتماد الليبرالية الجديدة من طرف الحكومة التي يقودها (ANC).

في سنة ٢٠٠٤، تراجعت هذه الحركات بشكل كبير. فالآثار المترتبة عن القمع الذي نهجته الدولة، والصراعات السياسية داخل التنظيمات، وصعوبات الحصول على الموارد الضرورية، ساهمت كلها في تفتيت وحدة تلك الجماعات، والتي استندت بشكل كبير على طاقة والتزام أعضائها (معظمهم فقراء بدون عمل). وفي كثير من الأحياء، ساهمت استجابة السلطات للمطالب المرفوعة، في تحييد هذه الجماعات. ومن بين المفارقات الواضحة، أنه قد برز سنة ٢٠٠٤ انبعاث خطير للصراعات، التي لم تختلف عن تلك المواجهات الشعبية «للحركات الجديدة» في أواخر سنة ٢٠٠٠. ومرة أخرى، قدمت عناصر عشوائية [وشعبوية] إلى الساحة السياسية، وفشلت التدابير التي اتخذتها السلطات – بعد النزاعات السابقة- في تلبية احتياجات الساكنة.

في الواقع، أدى تزايد الاحتجاجات على المستوى المحلي من طرف الساكنة الفقيرة، منذ سنة ٢٠٠٤، إلى خروجها عن البنية السياسية المنظمة. وهذا ما أشار إليه السوسيولوجي «بيتر ألكسندر» (Peter Alexander) حين وصف هذه الحركات ب(rebellion of the poor) [تمرد الفقراء]. ومن أجل إثارة انتباه الرأي العام إلى مثل هذه الأعمال، خلقت وسائل الإعلام إشاعة بين السكان، في إشارة إلى أن هذه الاحتجاجات المطالبة بتحسين فرص الحصول على الخدمات العمومية، هي في الأصل عبارة عن احتجاجات عنيفة من أجل الحصول الخدمات. وعلى الرغم من عدم تحقيق الولوج إلى هذه الخدمات العمومية (بما في ذلك الخدمات الأساسية والبنيات التحتية) إلا أنها لاتزال تشكل القلب النابض للاحتجاجات: أعضاء المجالس الفاسدين، سوء إدارة الأموال العامة. إضافة إلى أنه غالبا ما يستخدم ضعف التواصل بين المسئولين المنتخبين والناخبين كمحفز لهذه الاحتجاجات. في سنة ٢٠١٢، كانت إجراءات من هذا النوع تتم بشكل يومي.

في كثير من الحالات لم تشمل الاحتجاجات سوى الساكنة التي لم تُنصف عبر قنوات التواصل الرسمية ولم تلقى أي رد من السلطات المحلية. وعقب مجموعة من دراسات الحالة المعنونة ب (The Smoke That Calls) [دخان الاستنفار]، المنجزة من طرف «كارل فون هولت» وآخرين (Karl Von Holdt)، التي نشرت سنة ٢٠١١، تم رصد أن المحتجين يعتبرون الطريقة الوحيدة لجذب اهتمام السلطات المختصة، هي إضرام النار في المباني العامة أو حرق الإطارات على الحواجز لإنتاج «دخان الاستنفار»، وكلما ارتفعت وثيرة هذه الإجراءات كلما اعتبرتها وسائل الإعلام (violent service delivery protests) [احتجاجات عنيفة من أجل الحصول الخدمات]. وفي الوقت نفسه كتفت الشرطة من تدخلاتها الوحشية على نحو متزايد، حيث ذكرت الصحف أن الشرطة قد تكون مسئولة عن وفاة ٤٣ متظاهر على الأقل سنة ٢٠٠٩.

اليوم، أصبحت المظاهرات أكثر ارتباطا مع البنيات المحلية المؤطرة من طرف (ANC). وتزايدت وثيرة تعبئة أعضاء (ANC) في كثير من البلديات ضد قادتهم المنتخبين، عقب معارك خاسرة داخل الحزب أو الحكومة، أو المنددين بالزبونية والمحسوبية (من خلال تقديم امتيازات للولوج إلى الوظائف والتمويلات). إضافة إلى ارتفاع وثيرة الانقسامات الداخلية التي يعاني منها حزب (ANC). وسيكون مثيرا للاهتمام أن نرى كيف أن الفاعلين السياسيين الجدد، بمن فيهم (Economic Freedom Fighters (EFF)) [مناضلو الحرية الاقتصادية]، (United Front) [الجبهة المتحدة] (والتي أنشئها «نومسا» (Numsa) ونقابة عمال المعادن الجنوب إفريقيين، بتعاون مع حركات وتشكيلات من المجتمع المدني) والتي أعلنت نفسها إلى جانب التمردات المحلية للفقراء.

بينما يميل السياسيون نحو تركيز اهتماهم على المجالات السياسية الرسمية (الأحزاب والبرلمان)، لازالت القطاعات العشوائية تركز في تأسيسها على النزاعات المحلية المستمرة, وهذا هو الوقت المناسب للتفكير في أشكال بديلة من المشاركة والإنتاجية. ومع ذلك، فإن الكثيرين يعتمدون على التعبئة الجماعية، من أجل تطوير طرق أخرى للممارسة السياسية.

توجه كل المراسلات إلى بريشاني نايدو مباشرة على العنوان:
Prishani.Naidoo@wits.ac.za

> زامبيا: ضعف التعبئة الاجتماعية في مواجهة الإخلاء

بقلم: سينغومب مويبا (Singumbe Muyeba) جامعة كيب تاون (حنوب افريقيا)

في الوقت الذي يناقش فيه السكان الذي تم اخلائهم بعض الخيارات،يقف طفل على حطام أحد المنازل التيهدمت خلال عملية إخلاء في لوساكا، و شينيكا،هذه العملية التي قامت بها قوات الخدمة الوطنية في زامبيا
الصورة من قبل ايمانويل تيمبو.

في صباح أحد الأيام من شهر أبريل ٢٠١٣، اقتحمت قوات الشرطة المسلحة، و١٥ مركبة مدركة، القسم ١٠١٤٤ في «أوساكا» الغربية (Lusaka West)، من أجل طرد -بالقوة- السكان الذين يعيشون في خوف مستمر؛ في مواجهة هذه العمليات الإجلائية؛ ولا يملكون خيار سوى مراقبة العمليات بلا حول ولا قوة. دمرت قوات الشرطة ٣٣ منزلا، وألقى بأكثر ٣٦٥ شخصا -كثير منهم احتل هذه الأراضي لأزيد من ٢٠ سنة- إلى الشارع. ولم يكن أي من صغار ضباط الشرطة قد أصدر أي إشعار بالأخلاء، ولم يحضر أي ممثل لمجلس مدينة لوساكا، ولا مأمور للشرطة، إلى عين المكان. ومباشرة بعد إزالة المنازل، سارع كبار ضباط الشرطة نحو تفويت الأراضي المصادرة. وفي نفس الشهر، جاءت عمليات هدم وإخلاء أخرى، وانطلقت الأسر المسلوبة والمطرودة في ١٥ مايو في مسيرة احتجاجية تجاه مكتب نائب رئيس الجمهورية، لكن قبل أن توقفهم وتفرقهم قوات الشرطة المسلحة: لم يتوفرا على تصريح من الطرف الشرطة، بموجب النظام العام. ومع عدم وجود من يدعمهم، لا يمكن لضحايا الإخلاء سوى الاعتماد على أنفسهم. لماذا لم تكن هذه الشرارة الأولى كافية لانطلاق حركة ضد عمليات الأخلاء؟ وكيف نفسر فشل الحركات الاجتماعية في المطالبة بالحق في السكن، في حماية الأشخاص المهددين بالطرد؟ أحاول في هذه المقالة رصد بعض الأجوبة المحتملة لهذه الأسئلة.

إن حالة لوساكا الغربية ليست سوى أنموذج لحالات أخرى كثيرة، حيث تسبب عمليات الإخلاء في تشريد المئات من العائلات التي أصبحت بدون مأوى، مما أدى إلى قيام إجراءات منظمة. خلال سنة ٢٠١٤ لوحدها، جرت عدة عمليات أخلاء بمنطقة لوساكا: تم هدم ١٤ منزل في ٢٥ يوليوز في «كانياما» (Kanyama,)، ومئة آخرين ب «شنيكا» (Chinika) في ٣ أكتوبر، وفي ١٨ نونبر، قام الجنود بطرد القرويين من الثكنة العسكرية «لمكانغو» (Mikango). تعود سياسة هدم المنازل التي بنيت بشكل عشوائي وغير قانوني فوق الأراضي الخاصة أو العام، إلى التدابير التي وضعتها الحكومة الزمبية سنة ٢٠٠٧, ومند وصولها إلى السلطة سنة ٢٠١١، واصلت (Patriotic Front) [الجبهة الوطنية] نهج نفس السياسة، من خلال تدمير أحياء السكن العشوائي؛ بما في ذلك تلك التي تمت إعادة تهيئتها في ظل الحكومة السابقة. لم تتبع عمليات الهدم أي إجراءات قانونية، وفي بعض الأحيان أسفرت عمليات الإخلاء هذه عن عدد كبير من القتلى، كل هذا خلق ضجة في أوساط السكان، ليس إلا.

لكن لم نفضي هذه النتائج إلى أي تعبئة اجتماعية: ٧٠٪ من سكان الحضر يعيشون في الأحياء العشوائية بزامبيا، ما يعني أن هناك مستوى من الاستقرار العشوائي،

وساكنة حضرية لم تقدم أدنى نقد لوضعها، هذا، في بلد له تقليد قوي من الاحتجاجات والتعبئة الاجتماعية.

لكن كيف نفسر غياب الاحتجاج؟ أولا، كان هناك تقليد طويل من العداء من جانب النخب السياسية، والذي يعود تاريخه إلى قانون النظام العام لسنة ١٩٥٥، هذا القانون الذي كان يتسمح للإرادة الاستعمارية البريطانية من الضبط القوي للمناضلين من أجل الحرية، ولم يتم إلغاءه من قبل الحكومات المتعاقبة في البلاد منذ فجر الاستقلال، ويفرض القانون المذكور ضرورة الحصول على تصريح قبلي من الشرطة ووزارة الداخلية من أجل تنظيم المظاهرات، ولا يمكن الحصول عليه قبل سبعة أيام قبل المظاهرة المخطط لها، وحينما لا يكون للاحتجاج مبرر قانوني أو يعارض القانون؛ والذي غالبا ما تحدده النخب الحاكمة؛ يتم رفض إعطاء الترخيص. علاوة على ذلك، لا تعترف التشريعات الزمبية بالحق في الاحتلال العلني ل (de facto) [المستوطنات]، ما يعني أن الأشخاص المطرودين من تلك المستوطنات العشوائية لا يملكون أي أساس قانوني للاحتجاج، على الرغم من أنهم عاشوا بهذه الأراضي لسنوات عديدة.

لا يمكن تفسير غياب النزاعات والاحتجاجات من خلال الطابع الراديكالي للنخب السياسية فقط، وإنما أيضا من خلال خوف المحتجين من تنظيم مظاهرات غير مرخص لها. فغالبا ما يؤدي خرق القانون إلى تدخلات أمنية وحشية تثير الخوف في نفوس شاغلي الأرضي المستصلحة. على سبيل المثال، خلال عمليات الإخلاء القصري ب «كامباسا»(Kampasa) التي جرت في ١٤ يونيو ٢٠١٣ بالقرب من المطار، قتل رجلان وأصيب أخر من (the Zambia National Service) [الخدمة الوطنية الزمبية]. وفي حي «جورج» (George)؛ وهو حي من المستوطنات العشوائية؛ كانت الساكنة قد بدأت تشعر بالقلق إزاء عمليات الإخلاء القصرية الأخيرة، وأحسوا بالتهديد على الرغم من حصولهم على ترخيص باستغلال الأراضي، وحينما سئلوا عما سيفعلونه إذا جاءت الحكومة لاسترداد أراضيها، رأت الساكنة أن عليها التخلي عن هذه الأراضي والبحث عن مكان أخر للعيش.

نظرا لنقص الموارد المالية، لا الحكومة ولا المجتمع المدني قادرون على حماية الأشخاص المعرضين لخطر الإخلاء. لا ينص الدستور الزمبي على الحق في السكن لأن الأمر؛ حسب ما أوضح الرئيس «موانواسا» (Mwanawasa) سنة ٢٠٠٨؛ سيضطر الحكومة إلى لإنفاق المال لضمان تنفيذ هذا الحق –والأموال التي يتحدث عنها لا وجود لها. وهكذا، فإن الحكومة قد رفضت تعويض ضحايا عمليات الإجلاء. إنه أمر بسيط أن يتم تهديد الأحياء العشوائية على أن تتم إعادة تحديثها.

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، فإنها لا تملك الموارد المالية الضرورية من أجل حماية سكان الأحياء العشوائية من الإخلاء. وعلى الرغم من الحضور القوي ل (Zambia Land Alliance) [تحالف الأراضي الزمبي] و(Homeless International) [حركة الدولية للمتشردين] عبر منظمة تدعى (People's Process on Housing and Poverty in Zambia) [العمليات الشعبية للفقر والإسكان بزامبيا]، التي تجعل من مبدأها الأساس، مواجهة عمليات الإخلاء، إلا أن الواقع يناقض ذلك. «الائتلاف لا يحقق تعبئة شعبية واسعة، ولا يحل مشاكل أراضي المصلحة العامة، وفق انتظارات وتطلعات الساكنة، وأحيانا غياب رصد وتتبع هذه الحالات».(Zambia Land Alliance, ٢٠١٤, http://www.zla.org.zm/?p=٩).. في سنة ٢٠١٠، أدت اتهامات بالفساد إلى تعليق المساعدات المخصصة لكل المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي ساهم في تعليق العديد من المشاريع لأزيد من سنتين. إن هذه المنظمات لا تعدوا أن تكون محفز للاحتجاجات والتهديدات دون أن تكون طرفا فيها.

يظل هناك عائقين أساسين أمام تطور حركة مناهضة لعمليات الإجلاء بلوساكا؛ وبشكل عام؛ الحركات الاجتماعية الجديدة بزامبيا. فمن جهة، نجد عداء كبير من طرف النخب السياسية لأي شكل من أشكال الاحتجاج، ومن جهة أخرى، نقص في الموارد المالية المتاحة للحكومة والمجتمع المدني من أجل حل مشكلة الإسكان. فبمجرد طرد السكان، لا يرون أي وسيلة ممكنة- بأي حال من الأحوال- لإنصافهم، وتصبح التعبئة الاجتماعية غير ضرورية. إن التغيرات الوحيدة المطلوبة ترتبط بتغيير قانون النظام العام والرفع من النمو الاقتصادي وخلق الظروف الملائمة لحركات النضال ضد عمليات الإخلاء قبل ظهورها.

توجه كل المراسلات إلى سينغومب مويبا مباشرة على العنوان:
singumbe.muyeba@uct.ac.za

مختبرات التصنيعات وفضاءات الهاكرز:
ابتكار ثقافة عملية جديدة

ايزابيل بورابي-غوفمان (Isabelle Berrebi-Hoffmann) وماري كريستين بورو (Marie-Christine Bureau) ومشيل لالمون (Michel Lallement) LISE-CNR المعهد الوطني للفنون (باريس) فرنسا.

فضاءات الهاكرز النموذجية
الصورة من قبل مشيل لالمون

تشكل الممارسات التشاركية، والإنتاج والاستهلاك التعاوني (collaborative production and consumption) تحديات أمام الاقتصاد الراهن. ولقد حازت «مختبرات التصنيع» (Fablabs) و«فضاءات الهاكرز» (hackerspaces) على موقع خاص في سياق أصبح فيه فكرة «العموم» (commons) مبنية على الولوج والاستخدام وليس على الممتلكات. ظهرت خلال بداية سنة ٢٠٠٠ مواقع تصنيعية جماعية تعتمد في جدول أعمالها اليومي على أخلاقيات عمل جديدة، وتهدف إلى جعلها عملية. وتدعوك هذه المواقع والفضاءات المتعددة الوظائف والمنتشرة في جميع أنحاء العالم - «مختبرات التصنيع» (Fablabs)، «فضاءات الهاكرز»(hackerspaces)، «الفضاءات العملية» (makerspaces)، «المختبرات الحية» (living labs)، «محلات الهايتيك» (tech shops)...- إلى اكتشاف متعة القيام بعملية ترميق الأشياء، وترميز برامج الكمبيوتر، أو تخيل طرق جديدة للباس أو الطبخ. في جميع القارات، لا تكاد المتروبولات الكبرى اليوم تخلو من هذه الأماكن الجديدة، والتي تعزز في الوقت نفسه وسائل جديدة للإنتاج والتعاون، الاستهلاك، والتعلم...

<<

في هذه الأماكن، تلفت الطابعات الثلاثية الأبعاد (3D printer) الكثير من الانتباه، فبفضلها، أصبح من الممكن أن تنتج بنفسك أي شيء تجده على شبكة الانترنيت. الأداء لازال متواضعا لكن التقدم مبهر. تم تجهيز معظم هذه الفضاءات بآلات وأجهزة ذات جودة احترافية –آلات التحكم الرقمي (آلات طحن، آلات تقطيع بالليزر، آلات الطباعة...) على وجه الخصوص- وبفضلها أصبح من الممكن جعل نماذج العمل مرتبطة بالأشياء المادية. لا يشكل استخدام هذه الأشياء هنا أية مشكلة. ففي حين؛ منذ سنوات؛ كان من الضروري الاستفادة من أشهر طويلة من التدريب قبل استخدام هذه الآلات بشكل صحيح، اليوم ساعتان من التدريب كافية لذلك، إضافة إلى كون أسعار الآلات وتصميم البرمجيات قد انخفضت بشكل كبير. عبر الصناعات الشخصية (Personal Fabricators) يمكن للجميع أن يؤهل نفسه للعمل في العالم الرقمي والتكنولوجي، كما هو الحال بالنسبة للمعلومات المرتبطة بالحاسوب الشخصي (personal computers).

إذا كانت لهذه الأوراش التصنيعية الجماعية قيمة مضافة نوعية، فذلك راجع إلى كونها منتشرة في برشلونية، برلين، سان فرانسيسكو، باريس، أو حتى بكين، وليست فقط استنساخ لبعضها البعض. فقد ولدت فكرة هذه المختبرات التصنيعية في «معهد ماساتشوتس للتكنولوجيا» (MIT) في سنة ٢٠٠٠، واليوم أصبحت شبكة عالمية. بالنسبة لفضاءات الهاكرز فالقصة مختلفة، حيث تعود جذورها الأولى إلى ولاية كاليفورنيا في أوائل سبعينيات القرن الماضي، نتيجة الامتيازات التي وفرتها «أندية الحاسوب» (Homebrew Computer Club) وهواة (hobbyists). واكتشاف واختراع المعلوميات، والتشارك الحر للمعلومات التي توصل إليها كل من «ستيف جوبز» (Steve Jobs) و «بيل غيتس» (Bill Gates) بطريقة رأسمالية تقليدية. لا تختلف الامتيازات الجوهرية للهاكرز أو فضاءات الهاكرز عن البعد التنظيمي، الذي تعرفه الفضاءات المسماة ب «fablabs». إذا كانت ممارسة الترميز أكثر تطورا، فإنه يمكننا أن نجد داخل فضاءات الهاكرز جميع الوسائل المذكورة سابقا، حيث يتفنن الجميع في التصنيع، الترميق، الاختراق، الاختراع... على شاكلة ما نجده في fablabs، والانفتاح على العموم عامل مهم أيضا، رغبة في جعل هذه الأماكن التعاونية، ليست فقط مراكز للابتكار والتصنيع، ولكن أيضا مراكز للتعليم الجماعي وتداول المعارف.

نظرا لتباتها المتزايد بفضائاتها المعهودة، تعمل هذه المرافق التصنيعية في إطار شبكات، وترسم خرائط نظم الإنتاج الايكولوجية الجديدة. دون أن نركز بالضرورة –كما فعل البعض- على أننا نتعامل مع جذور ثورة صناعية جديدة أو «رأس حربة» لشكل حضاري جديد للخروج من العهد الرأسمالي، فمن الواضح أن هذا العالم الجديد يستحق أن يؤخذ على محمل الجد. ليس فقط كحامل للعديد من الابتكارات الفنية والسياسية والتنظيمية وغيرها، على حد سواء، ولكن لأن نجاحه المتنامي يكشف عن نقطة تحول سوسيو-ثقافية في طرق العمل، التصميم، الإنتاج، التقرير، التصريف...

ركزت الأعمال السوسيولوجية الأولى التي أنجزت حول الأماكن الإنتاجية الثابتة الجديدة، على وجهة نظر أن الأمر يعلق باقتصاد مهيمن جديد قيد الظهور، كما أن الكثير من طرقهم العملية، رغم عدم تجانسها، تظل منظمة -على الأقل جزئيا- في إطار ثقافة مرتبطة بالجماعات والمطورين والهاكرز، الذين أعلنوا منذ عقود خلت، عن ميلاد عالم (Free/Open) حر/مفتوح المصادر، عالم يحمل طرق جيدة للعمل والتعاون (عبر مختلف الشبكات، حول نماذج متساوية وأفقية..الخ)، وتشارك السلع والخدمات (مع ترخيص Copyleft license على سبيل المثال) للنهوض بأوراش التصنيع المفتوحة، ومواجهة مصادر التقليد التقدمي للمجتمع الصناعي، المنتشرة منذ «وليام موريس» (William Morris) في عالم التصميمات.

تبين دراسة أجريت مؤخرا حول فضاءات الهاكرز بشمال كاليفورنيا، أن هذا العالم البديل من التصنيع، يعتمد بشكل رئيسي على الشباب الثلاثينيين، البيض، والمؤهلين الذين واجهوا انتكاسات داخل النظام الجامعي. داخل هذه الأماكن يمكننا أن نقابل أيضا مهندسين عاملين لدى (Google) وأشخاص بدون مأوى قار، والهدف هو أن يصبحوا «هاكرز»، عن طريق الابتكار، كما عن طريق الحواسيب التي توفر الأمور المادية أكثر من المجتمع ككل. يشارك بعض الصانعين بنشاط في عمليات الابتكار المعتادة ب « Silicon Valley»، في حين أن البعض الأخر؛ الأكثر تسيسا؛ قد وضعوا طاقاتهم في خدمة حركات بديلة، مثل حركة «احتلوا» (Occupy)، لتحدي النظام القائم.

خلال فترة الأزمة البنيوية التي عصفت بكثير من الدول، ليس من قبيل اللامبالاة الالتفات إلى مثل هذه الأماكن البديلة، حيث ترتبط يوتوبيا ملموسة بابتكار طرق جديدة للعمل، لاتخاذ القرارات، للاستهلاك... باختصار للعيش مع.

توجه كل المراسلات إلى مشيل لالمون مباشرة على العنوان: michel.lallement@cnam.fr

[1] Berrebi-Hoffmann I., Bureau M.-C., Lallement M. (eds.), Recherches sociologiques et anthropologiques, special issues “Tiers lieux de fabrication et culture collaborative. De nouveaux mondes de production sont-ils en train d’émerger?” (forthcoming).

التوفيق بين العمل/الأسرة: نداء من أجل مجتمع متعدد النشاطات

بقلم: برنارد فوسولير Bernard Fusulier FNRS، جامعة لوفان (بلجيكة)، شانتال نيكول-درانكور Chantal Nicole -Drancourt CNRS-LISE/CNAM (فرنسا)[1]

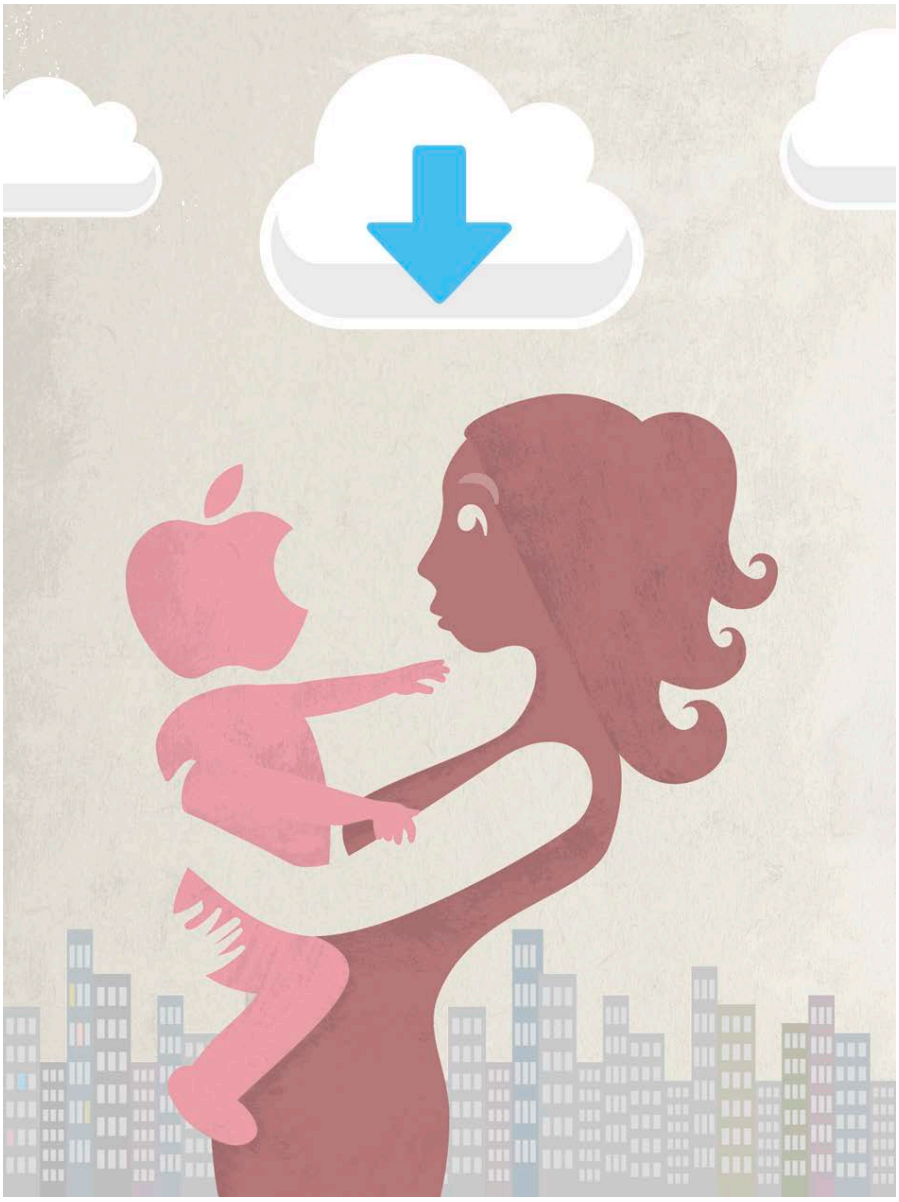

سياسات النوع الاجتماعي إشكالية في مكان العمل. الطرح من قبل أربو .

يتم اليوم التعامل مع انخفاض معدل الولادات في كثير من الدول المتقدمة، وانخفاض معدلات عمالة الأمهات، ونبذ الأمومة..الخ، كمخاطر رئيسية، في إطار المنافسة العالمية المتزايدة، تواجه الوصول إلى مستويات جيدة من ناحية التركيبة الديموغرافية والحماية الاجتماعية. وإذا كانت الأزمات المالية في السنوات الأخيرة تؤثر بشكل كبير على جميع وسائل التنظيم، فإنها تهدد بشكل خاص ديناميات المساواة بين الجنسين والظروف المتردية للتوفيق بين العمل/الأسرة.

يُظهر صناع القرار في تقاريرهم بنوع من الوعي: أن الدور الرئيسي للنساء هو تحقيق التماسك الاجتماعي، مع ضمان مساهمتهن في سوق الشغل والأنشطة المنزلية، والالتزام المزدوج؛ ذو القيمة التشاركية؛ في الأوقات العصيبة لمواجهة أوجه القصور والاختلالات المؤسساتية، من أجل ضمان تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أظهر اجتماع عالمي حول رعاية الأطفال والمعالين؛ دون التشكيك في درجة التقسيم الجنسي للأنشطة الإنتاج/إعادة الإنتاج، التي يعهد عبرها (اليوم ودائما) للنساء بالأنشطة المنزلية في المقام الأول، والعرقلة البنيوية لمساراتهن المهنية؛ وجود مسار مهني منفتح على نوعين من الأهداف في حياة معظم الأشخاص. لذلك، تتفق جميع البلدان تقريبا على ضرورة مساعدة الآباء لتحقيق هذين الهدفين وجعل التوفيق بين العمل/ الأسرة رهان أساسي بالنسبة للأفراد كما للمجتمع.

في البداية، كان التشخيص والأجوبة محايدة من الناحية الجنسية: يتعلق الأمر بتمكين الكل من العمل وكسب دخل خاص عبر المشاركة في الأنشطة الاجتماعية الأكثر أهمية في الحياة الحديثة: عبر العمل. ولتحقيق ذلك، يمكن أن نجد في جميع البلدان أو الحالات الاجتماعية قوة تنموية (كما هو الحال في كثير من البلدان، التي هي قيد الإنشاء أو التجمع) غير مسبوقة في السياسات الاجتماعية التي أدخلت إصلاحات جذرية على العمل/الأسرة، مكنت من إعادة تشكيل

>>

النظم الضريبية/الإصلاحية، من أجل تعزيز نظم رعاية الأطفال والمرور من خلال الحوافز نحو ممارسة جيدة توازن بشكل أفضل بين الحياة المهنية/الحياة الأسرية من حيث العمل و/أو تنظيم الشغل في الشركات.

يمكننا أن نقول، أننا نرصد تحول كبير، بجميع البلدان، يهم تفعيل هذه الإجراءات. إن التدابير الواردة في جدول الأعمال السياسية (و/أو الشراكات) تفقد في الواقع حيادها في الممارسة العملية المرتبطة بالمرأة: أصبحت أجازة الآباء أو الأجازة الأسرية وسيلة مفضلة لدعم النساء العاملات، والتقليل من أوقات العمل لكي يذوب الجميع في انفجار العمل الخاص بفترة الغياب المؤقت للنساء، ويكمن هدف أجازة الولادة، التي تهم كلى الوالدين، في تحقيق الرفاهة للنساء والأطفال..الخ، وبعبارة أخرى، فإن القلب النابض لسياسات المصالحة، لا يعود إلى الرجال أو الآباء بل للنساء (إضافة إلى الأمهات المحتملات أو غير المستعدات). وعلاوة على ذلك، تعترف بعض الشركات بشكل صريح بأن المنح التي تقدمها لموظفيها «تخضع لمنافسة الرجال، في إطار سوق تزداد تنافسية بشكل كبير»، وتجميد هذه الحوافز يضطر الأم إلى تتبع مسار واحد فقط.[٢]

من الواضح أنه رغم الجهد المبذول، لدعم الآباء العاملين، إلا أن الشعور بعدم الرضا يظل مهيمنا. وعلاوة على ذلك، يصبح العمل المستمر للأمهات (واللواتي من المحتمل أن يعملنا «أيام مزدوجة») مشكلة سياسية حقيقة ومسألة الاستبعاد الظرفية للنساء «خارج الإنتاج» تطرح اليوم نفسها من حيث الاستدامة (البدنية والنفسية) والعدالة الاجتماعية.

مازالت المعركة من أجل التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية بعيدة عن الانتهاء، ونجدها مستمرة، نظرا لكون المشاكل العالمية (كيفية مساعدة الآباء والأمهات على الموازنة والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية؟) قد أفرزت حلولا جزئيا (منح «الاختيار الحر» للأمهات العاملات !). وللمضي قدما، يجب على التعبئة أن تهتم بنقد وإعادة البناء أسس تنظيمية ومؤسساتية للمجتمعات المأجورة لنهاية القرن التاسع عشر، ودول الرفاه خلال القرن العشرين. يتعلق الأمر بالطعن في الترتيبات الاجتماعية القائمة وتفكيك طبيعة الممارسات المنتجة: تحدي العقد الاجتماعي بين الجنسين، وفكرة عالم مرتكز على الإنتاج، وتحدي صورة المرأة المنتجة [للأطفال] المدعومة من مقدمي الرعاية، لنموذج (male breadwinner) «الإعالة الذكورية»، وهي اتفاقية تضامنية نوعية تعيد بناء التقسيم الجنسي للعمل، والتقاسم الاجتماعي للأنشطة الإنتاجية المرتبطة بالسلع والخدمات، والتنازل النوعي عن مبدأ الرعايا.

وإذا أخذنا هذه المقترحات على محمل الجد، فلابد بالتالي من رسم الخطوط العريضة لمجتمع أخر، انطلاقا من مرجعيات جديدة، وإعادة تأهيل أكبر للأنشطة المفيدة اجتماعيا خارج العمل. ويتمثل الرهان في تحويل المجتمع المأجور إلى مجتمع متعدد النشاطات. سيتم تحجيم العمل مقارنة مع الأنشطة الأخرى -الذي يرعاها المجتمع الديمقراطي- التي تستحق أن تعتمد على منطق الاستثمار الاجتماعي، دون أن تكون هناك هيمنة متحفظة لجنس على الأخر ستبيح الخمول واللاعمل، وستخرج ثنائية العمل/الأسرة من هذا المأزق الذي لازال لصيقا بالنساء.

يتعلق الأمر ببناء نظام جديد للأنشطة، حيث لن يتم الاعتماد على مفهوم «حالة النشاط» في إطاره الضيق «للعمل»، لكن في المعنى الواسع «للشغل». وفق هذا المنظور، فإننا لا نرفض الأشكال السوقية للعمل، مادامت تحافظ على الخصائص البنيوية للالتزام المهني. إننا نتجه نحو مفهوم جديد للعمل المفيد، ذاك الذي يحقق المواطنة الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية للعامل، وذاك الذي يساعد على إنتاج العيش الكريم (well-being) والخير العام.

توجه كل المراسلات إلى برنارد فوسولير مباشرة على العنوان:
bernard.fusulier@uclouvain.be
و شانتال نيكول-درانكور:
drancourtchantal@hotmail.com

[١] برنارد فوسولي وشانتال نيكول-درانكور، مؤسسان لشبكة مشتركة للحياة العمالية/ الحياة الأسرية، التي تعيد تركيب الزمن الاجتماعي (ARTS, http://arts.hypotheses.org) للجمعية الفرنسية للسوسيولوجيا (AFS)

[٢] - اعلنت شركة «فيسبوك»(Facebook) و«أبل» (Apple) في أكتوبر ٢٠١٤، بأنها مولت تجميد بويضات عاملاتها الراغبات في ذلك:
(٢٠١٤ Cf. Ely R., Stone P., Ammerman C. (décembre Rethink what you 'know' about high-achieving" women," Harvard Business Review, https://hbr. rethink-what-you-know-abouthigh-/١٢/٢٠١٤/org .achieving-women

الإبقاء على المأجورين المرضى في العمل: بين النظم القانونية

ان-ماري واسر (Anne-Marie Waser) **ودومينيك لويلي** (Dominique Lhuilier) **وفريديريك بروغيلي** (Frédéric Brugeilles)
وبيير لينيل (Pierre Lénel) **وغيلوم هوز** (Guillaume Huez) **وجولي ميزا** (Joëlle Mezza) **وكاتي هيرموند** (Cathy Hermand)
المعهد الوطني للفنون والمهن ، باريس (فرنسا)

طرحت مسألة استمرارية الساكنة النشيطة؛ في سن الشغل؛ في العمل بفرنسا، منذ اكتشاف شيخوخة السكان وارتفاع نسبة الأمراض المزمنة، بما في ذلك مرض السرطان. وقد مكنت برامج الفحص؛ على نطاق واسع؛ من اكتشاف حالات جديدة كل سنة، وبما أن التحسن الكبير للعلاجات الطبية في التقليل من الآثار الجانبية للأمراض، انطلاقا من التشخيصات القبلية، فإنها حولت بعض الأمراض التي كانت قاتلة إلى أمراض مزمنة. في فرنسا، يعاني ما يقرب من ١٥ مليون شخص من هذه الأمراض المزمنة، والتي تمثل نحو ٢٠٪ من الساكنة النشطة.

ركزت جمعيات المرضى لسنوات طويلة على مسألة التعايش مع المرض أو الإعاقة، لكن الأمر المستجد يكمن في أن الوكالات المسئولة عن تطوير البحوث حول عدد من الأمراض (الالتهاب الكبدي، فيروس نقص المناعة المكتسبة، السرطان، تصلب الشرايين، مرض السكري..الخ) قد أصبحت اليوم تعتمد على البحوث النوعية للعلوم الاجتماعية حول مسألة عودة ومواصلة العمل من طرف الأشخاص المصابين بهذه الأمراض. لذلك أجرينا في هذا الإطار بحوث تدخلية تجمع كل من السيكولوجيين والسوسيولوجيين الذين ركزوا على أ) فهم شروط العودة والاحتفاظ بالعمل ب) والموارد الفردية والجماعية الضرورية لتفعيل ذلك .

تم تطوير هذه البحوث في ثلاث شركات فرنسية كبرى، عبر إنشاء مجموعات لجمع الأشخاص الذين يعانون من المرض، لمدة ستنين ونصف، ويرغبون في العودة أو الاستمرار في حالة نشاط بالمعنى الواسع (ليس فقط كأجراء أو ليبراليين). وقمنا بدراستها وفق ثلاث مستويات هرمية: أ) خدمات الإدارات المعنية بشؤون الموظفين، الصحة المهنية، والقضايا الاجتماعية ب) المؤطرون الوسطاء الذين يهتمون بالحالات الفردية للتوقفات المرضية، التعب المزمن، الإعاقة المؤقتة أو الدائمة ج) المأجورون المعنيون بشكل مباشر، إضافة إلى زملائهم في العمل. وقمنا بدراسة الشروط الاجتماعية لوجودهم الشخصي، بمعنى، تحليل جميع العناصر المذكورة، عبر أشخاص مداومين يشرحون ما يمثل المرض في حياتهم العملية والمهنية، في أسرهم، محيطهم، ومجتمعهم..الخ. بوضوح ما هي العقبات التي تواجههم، وما هي طبيعة الموارد التي يستطيعون حشدها لمواجهته؟ وأخيرا، ما هي شروط تعبئة هذه الموارد؟

لم نقتصر على مسائلة الموظفين الذين يعترفون بمرضهم أو بإعاقتهم. بل سعينا لمقارنة الموارد المعبئة بين الموظفين الذين لا يعلمون بمرض زملائهم أو المسئولين عنهم، وأولئك الذين سعوا إلى الحصول على عجزهم عن طريق الاعتراف أمام الهيئة المسئولة عن تقييم طلبات الحصول على الإعفاء، كشرط للحصول على حقوقهم الاجتماعية. من المهم أن نلاحظ، أنه وفي فرنسا، لا يطالب غالبية الموظفون المتضررون من أمراض مزمنة أو إعاقة، بحقوقهم. في الواقع ٢,٥ مليون شخص فقط يعترفون بذلك، و ٩,٩ يمكن أن يكونوا مستعدين للاعتراف. أردنا أيضا أن نحاول فهم ما يميز هذا الاعتراف ومن هم النظراء الذين يقدمون المساعدات رغم أن الغالبية لا تتمكن من الاعتراف [بالمرض أو العجز].

تظهر نتائجنا، أن التعويض الذي تحدده لجنة الخبرة المتعددة التخصصات إزاء الاعتراف بالمرض أو العجز، ينظر إليه على أنه وصمة عار، وليس دائما من طرف الآخرين. يكون المرضى أكثر مرونة وهم غير معترفين بالمرض. لا يزال الأمر غير مفهوم داخل الدائرة المهنية، لكون القادة والزملاء، يستبعدون النقاشات حول هذا الموضوع، ونوع مدة الإعفاء والتعويض. العنصر الرئيسي الثاني، والذي يجعل من الصعب المطالبة بالإعفاء أو التعويضات، هو أنها فوقية الإقرار، بمعنى إنها تقرر من طرف إدارة شؤون الموظفين أو الخدمات الصحية، والذين يقومون بذلك انطلاقا من معرفة جزئية بالظروف التي يتم فيها القيام بالمهام، وأيضا التوفيقات العشوائية بين الزملاء الذين هم أكثر أو أقل تواطأ من التسلسل الهرمي، حيث المجال واسع للمناورات. أو أن هذه التوفيقات المحلية، والتي تتم على أساس المعاملة بالمثل، تخلق على الأقل توتر ضمن الجماعية التي يُتفاوض داخلها حول فكرة الإعفاء. هذه المعاملة بالمثل، والتي لوحظت في جميع الحالات، تحدد شروط ممارسة النشاط الفردي أو الجماعي، بشكل واضح، وتنشأ توفيق محلي متجذر في الوضعية. تظهر استدامة هذا التوفيق، في مبدأ الحالات التي حللناها، أن الأمر يتعلق بمبدأ العدالة التي حددها «جون راولز» (J. Rawls).

في الختام، تظهر دراستنا أن سياسة التعويضات قد تكون ناجحة. بمعنى، أن أولئك الذين ينظرون إليها بكونها عادلة من جانب الأطراف، وتستغرق وقتا طويلا (ليس فقط لفترة العودة بعد إجازة مرضية) في مختلف أبعادها: تهجين بين الأحكام القانونية والترتيبات المحلية، وضع صعوبات ضمن حالات العمل ونوع التعويضات، يطالبون مختلف الأطراف بالحصول على تعويضات من شأنها أن تغطي جميع أنواع الضعف وجميع المأجورين، عبر تحدي مسألة الاعتراف؛ أمام الخبراء؛ بالنسبة لبعض الأمراض المفتوحة التي ينظر إليها، وهي الأمور التي ينظر إليها كحقوق يتمتعون بها. ككل، ساهمت الإجراءات المشتركة التي تمت مع الشركات المشار إليها، إلى الإنشاء المحلي لشروط مبدأ المعاملة بالمثل، عبر المساعدة والاستفادة من المساعدة التي تتجاوز التضامن والكرم ومساعدة المعاقين. وحظيت مجموعات المرضى بفرصة حقيقة للمشاركة، نظرا لأنه قد سُمح لها بتحقيق تحول جذري في وضعيات العمل التي يشاركون فيها. وأخيرا، كانت أيضا مناسبة لاستعادة معنى المرض، واستعادة الهوية، وإعادة تسجيل الحالات الفردية ضمن مبدأ الحقوق الجماعية.

توجه كل المراسلات إلى ان-ماري واسر مباشرة على العنوان: anne-marie.waser@cnam.fr

> الاحتفاء بالديمقراطية بإندونيسيا

لوسيا راتي كوسومادوي (Lucia Ratih Kusumadewi) **جامعة إندونيسيا، ديبوك (إندونيسيا) وعضو لجنة البحوث بالجمعية الدولية للسوسيولوجيا** (ISA) **حول سوسيولوجيا الدين** (RC٢٢) **والطبقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية** (RC٤٧).

أنصار الفريق الرئاسي من جوكو ويدودو ويوسف كالا أثناء تنظيم حملتهم في جاكرتا

«مرحبا بالجميع ! لا تنسوا التصويت على «جوكوي» (Jokowi) !». إننا في ٥ يوليوز ٢٠١٤، بملعب «Bung Karno» بجاكارتا، حيث تقدم أشهر فرقة روك إندونيسية «Slank» حفلا مجانيا لدعم «جوكوي» المرشح للانتخابات الرئاسية بإندونيسيا، و«يوسف كالا» (Jusuf Kalla) الذي يخوض غمار الانتخابات من موقع نائب الرئيس السابق. كان هناك عشرات الآلاف من المشجعين في انتظارهم –رجال ونساء، صغار وكبار، أغنياء وفقراء- ويتغنون من قلوبهم بمناخ التمجيد. وأخيرا، يظهر رجل كانوا يبحثون عنه، في هذه الأثناء، يصعد «جوكوي» على خشبة المسرح ويحي مؤيديه، أصبح الحماس مكهربا وهتفت الجماهير رافعتا أيادي النصر: «جوكوي ! جوكوي».

في سنة ٢٠١٤، ولأول مرة، تحولت الانتخابات الإندونيسية إلى «احتفال حقيقي بالديمقراطية من طرف الشعب»، يقودهم الحماس غير المحدود، وقد شارك الإندونيسيون في حملات دينامية، إما من خلال تنظيم حملات مساندة للمنتخبين أو حملات جمع التبرعات التي بلغت ٢٩٥ مليون روبية. في يوم الاقتراع، اختتمت حملة سياسية نشطة تميزت برفض «سياسة المال»، التي كانت فيما مضى شيئا عاديا [تعرف هذه السياسة في الانجليزية ب « money politics»، والتي تعتمد على «شراء» الدعم الشعبي]، وقد نظم المواطنون حملات لمراقبة الانتخابات ومنع التزوير.

نجد هنا الجانب المثير من الديمقراطية الجديدة بإندونيسيا: كثير من الأشياء التي كانت تميز « money politics» والسياسيين المتعطشين للسلطة وفق ممارسات مشكوك فيها، قد تغيرت من أجل الانتقال إلى الديمقراطية وإجراء إصلاحات جذرية، وإقامة ديمقراطية أكثر تحضرا وإنسانيتا. في الانتخابات الأخيرة، تأسس العمل السياسي على تغيير وتبديل الممارسات التي أنتجت من قبل قادة الأحزاب السياسية الإندونيسية الأقل قبولا أو التي هي في طور الاختفاء، بثقافة سياسية جديدة قائمة على المشاركة الطواعية، لتحل محل هذه الممارسات.

كيف يمكن أن نفسر هذا التغيير؟ لم يتوقع المراقبون هذه «الانعكاسات» التي تبدو قد حدثت في وقت قصير جدا، ناهيك عن التاريخ الطويل «للسياسات القذرة» في البلاد. من الواضح أن أثر «جوكوي» كان عاملا رئيسيا، لكن يبدو أن الكثير من الأسباب الخاصة قد ساهمت في هبوب رياح التغيير. إنه نوع من الوعي بأن «الوقت قد حان» – وقت تلبية تطلعات الشعب للتغيير. في الوقت الذي وصل فيه الإحباط والرفض والفوضى والفساد المستمر للسياسات الأوليغارشية ذروته.

تطورت شعبية «جوكو ويدودو» (Joko Widodo) المعرف باسم «جوكوي»،

>>

باطراد على مدى العامين الماضين. هذا المقاول، الذي بدأ مساره السياسي سنة ٢٠٠٥ قبل أن يصبح عمدة «سولو» (Solo)، وهي واحدة من أهم المدن الرئيسية بجاوة الوسطى (centre de Java)، هو المنتمي إلى وسط متواضع والمعروف بالصدق والعمل النزيه. وقد كان قادرا على نهج مقاربته الإنسانية ضمن الحكامة السياسية في بلدته، وجعل مدينة سولو مكانا للسياحة والثقافة. في سنة ٢٠١٣، احتل رتبة ثالث أحسن عمدة في العالم من قبل (City Mayors Foundation) [مؤسسة عمد المدن]. وفي سنة ٢٠١٤، ظهر اسمه في مجلة «Fortune» كواحد من بين ٥٠ من «قادة العالم الأكثر أهمية».

أعطى نجاح جوكوي في سولو دفعة قوية لحياته السياسية، وبدعم من الحزب الكفاح الديمقراطي الإندونيسي (PDI-P) –حزب المعارضة الرئيسي في البلاد- انتخب سنة ٢٠١٢ حاكما على العاصمة جاكرتا. جنبا إلى جنب مع النائب المحافظ (Tjahaja Basuki Purnama) الملقب ب» سورنومي أهوك» (surnommé Ahok) والمعرف أيضا بنزاهته, أعد جوكوي مجموعة متنوعة من البرامج المبتكرة، بما في ذلك السيطرة على الفيضانات وتخفيف ازدحام حركة السير بطرق العاصمة –المشاكل التي لم تكن تأخذ على محمل الجد في هذه الميغابولات المترامية الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، اخذ تدابير فعالة للسيطرة على نهر «Ciliwung» وتحسين وسائل النقل العمومي، وأجرى جوكوي وأهوك أيضا إصلاحات جذرية بجاكارتا في مجالات التنمية الحضرية والصحة والتعليم.

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية أعلن حزب (PDI-P) تقديم جوكوي كمرشح للرئاسيات المقبلة. وزميله في الترشيح «يوسف كالا» (Jusuf Kalla) المعروف باسم «JK» هو أيضا سياسي محنك من حزب (Golkar) ونائب الرئيس السابق. ورؤية جوكوي لمستقبل اندونيسيا هي دعوة للمشاركة في «ثورة العقليات» (Mental Revolution)، تلك الثورة التي طلب جوكوي من الشعب أن يشارك فيها. ومن بين أهم القيم الإنسانية الأساسية لثورة العقليات نجد هناك الشفافية ومكافحة الفساد والمساعدة المتبادلة، الإبداع، الاستقلال، وقبول الأخر.

وبمجرد إعلان «ج ك» وجوكوي كمرشحين لمنصب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس، استفادا، وفقا لاستطلاعات الرأي؛ من دعم أكثر، وخاصة من طرف النشطاء الديمقراطيين والمثقفين والفنانين والشباب والطلبة ورجال الأعمال والطبقات الشعبية. حيث نظم هؤلاء الأنصار أنفسهم في مجموعات طواعية للدفاع عن مرشحيهم، بعدا عن أي اعتبارات، حتى أن بعضهم دفعوا أموالا شخصية لتحقيق ذلك. وفي المقابل تم تأييد الخصوم السياسيين بمن فيهم «برابووا» و»هاتا» (Prabowo و Hatta) بشكل رئيسي من طرف الجماعات التي تسعى للسلطة والمال والمجموعات الرجعية والسياسيين الفاسدين.

في ٢٢ يوليوز ٢٠١٤، تم الإعلان النهائي من طرف اللجنة الانتخابية عن فوز «جوكوي و «ج ك» بالانتخابات الرئاسية بنتيجة ٥٣,١٪ من الأصوات على منافسه «برابووا» الذي حصل على ٤٧,٨٪ من الأصوات. بالنسبة للعديد من المحللين، فإن الأمر يتعلق بانتصار للشعب، لأن انتصار جوكوي و ج ك غير مرتبط بشكل مباشر بدعم الأحزاب السياسية. فالغالبة العظمى من أنصار جوكوي و ج ك غير منضوين تحت أي حزب. وبالنسبة للكثيرين منهم، كانت هذه المرة الأولى التي يشاركون بنشاط في الانتخابات.

اليوم، جلبت الانتخابات أمل جديد في الديمقراطية وسياسية الكرامة للشعب الإندونيسي. ثقافة جديدة للمشاركة الطواعية التي لوحظت في الانتخابات الأخيرة، والتي من الممكن أن تكون الجنين الأول لإصلاحات ديمقراطية واسعة وخطوة أولى نحو التحول الاجتماعي بإندونيسيا.

توجه كل المراسلات إلى لوسيا راتي كوسومادوي مباشرة على العنوان: lucia.ratih@ui.ac.id

خوصصة التعليم العالي الإندونيسي

بقلم: كامانتو سونارتو (Kamanto Sunarto) جامعة إندونيسيا، ديبوك (إندونيسيا) وعضو لجنة البحوث بالجمعية الدولية للسوسيولوجيا (ISA) حول سوسيولوجيا التربية (RC٠٤) وتاريخ السوسيولوجيا (RC٠٨)

طلاب في جاكرتا احتجاجا على سياسات الليبرالية الجديدة لتنظيم التعليم.

بعد أن أنهت حركة الإصلاح سنة ١٩٩٨ عهد الحكم الديكتاتوري العسكري بإندونيسيا ، أطلقت الحكومة إصلاحات مثيرة للجدل في مجال التعليم, ومند سنة ٢٠٠٣، أعطى الدستور للمواطنين حرية الطعن في القوانين التي يعتبرونها غير دستورية، وعلى مدى العقد الماضي، قدم المدرسون والطلبة ومنظمات المجتمع المدني طعونا ضد هذه القوانين الجديدة للتعليم.

في سنة ٢٠٠٣، اعتمدت الحكومة قوانين تسمح لها بتبني ما يسمى في الإنجليزية (corporatization) [والفرنسية (l'entrepreneurisation)] «الخوصصة». بمعنى إدخال متطلب ربحي – في العديد من المؤسسات العمومية ومؤسسات التعليم العالي. ولتبرير هذه التدابير الجيدة، أبانت الحكومة عن استعدادها لتزويد هذه المؤسسات بقدر كبير من الحكم الذاتي، من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في ظل استمرار المنافسة المرتبطة بالعولمة. بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠١٠، تمكنت الحكومة من خوصصة ست جامعات واثنين من المعاهد العمومية.

أثارت خوصصة الجامعات والمعاهد العمومية ردود فعل متباينة، وخاصة بين الطلبة وأسرهم. ففيما مضى كانت رسوم التسجيل في مؤسسات التعليم العالي تتم تحت إشراف مباشر من طرف الحكومة، وأصبحت مصدرا رئيسيا للدخل حينما لم تعد المساعدات العمومية قادرة على تغطية التكاليف المتزايدة

>>

والتوسع المستمر للتعليم العالي العمومي. وعرفت هذه الرسوم نفسها زيادة مطردة.

في الماضي، كان طلبة مؤسسات التعليم العالي العمومية يتظاهرون ضد ارتفاع الرسوم الدراسية، من خلال احتجاجات بالشوارع ومظاهرات بالحرم الجامعي، حركات احتلالية، ملتمسات، مناقشات عمومية وانتقادات تنقل عبر وسائل الإعلام، وفي الآونة الأخيرة، عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وكان العديد منهم معارضا لخوصصة مؤسسات التعليم العالي العمومية، خوفا من ارتفاع رسوم الدراسة. وبشكل عام، يمكن لتسويق التعليم إلى يؤدي إلى الإلغاء والحظر الفعلي للطلبة المعوزين الذين يعانون من صعوبات كبيرة في ولوج الجامعة. في معظم الأحيان، لم تحقق هذه الاحتجاجات أي نتائج تذكر، نظرا لكون السلطات قد حافظت على موقعها بالجامعة، مع العلم أنها تحصل على دعم قوي من الحكومة.

في سنة ٢٠٠٣، أصدرت الحكومة قانونا جديدا، من بين بنوده بند خاص بخوصصة المؤسسات التعليمية -رسمية أو غير رسمية، عامة أو خاصة، وعلى جميع المستويات، من رياض الأطفال إلى مؤسسات التعليم العالي. ثم في سنة ٢٠٠٩، تم الاعتماد الفعلي على قانون خوصصة المؤسسات التعليمية.

وقد تسبب هادين القانونين الجديدين في إثارة اهتمام مدراء المؤسسات الخاصة، نظرا لكونهم فقدوا نفوذهم بشكل كبير. في سنة ٢٠٠٦، طالبت ٢٦ منظمة خاصة وغير حكومية المحكمة الدستورية بإعادة النظر في دستورية قانون سنة ٢٠٠٣، خصوصا المادة المتعلقة بالخوصصة، لكن لم يتم تغيير هذا القانون ورفض طلبهم.

من جهتهم، بدأ الآباء والطلبة ومنظمات المجتمع المدني بالبحث عن الضوابط الدستورية التي تتضمن مجانية التعليم العمومي ومنع خوصصة مؤسسات التعليم العمومي، التي تؤدي- من وجهة نظرهم- إلى تسويق التعليم، على أساس أن التعليم ذو صبغة عمومية وتقع كامل تكاليفه على عاتق الدولة، وكل محاولة لدفع المواطن نحو دعم تكلفة التعليم تعد فعل غير دستوري.

في سنة ٢٠٠٩، رفعت المنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع الطلبة والمدرسين والآباء والمثقفين من جميع أنحاء البلاد خمسة ملتمسات منفصلة لمراجعة قانوني سنة ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩. كانت مكافئة جهودهم أن: غيرت المحكمة الدستورية عددا من مواد قانون سنة ٢٠٠٣ وألغت بشكل كلي قانون سنة ٢٠٠٩.

في معظم الحالات، كان التحدي يتمثل؛ في جزء منه؛ في إصلاح التعليم، ارتباطا بوضعية التنديد التي تبنتها المنظمات. هذه الأخيرة التي تدير مؤسسات الخدمات التعليمية، والمهتمة بالدفاع عن استدامة المؤسسات الخاص. في الواقع، تُفقد خوصصة التعليم المنظمات سيطرتها على المؤسسات التي تديرها وتعرضهم لتقبل تشريعات وقوانين جديدة. ومباشرة بعد أن استجابت العدالة لمطالبهم المتعلقة بمراجعة قانوني سنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، أعربت هذه المنظمات عن أنها لم تعد معارضة لخوصصة المؤسسات التعليمية.

ومباشرة بعد الإعلان النهائي عن قانون سنة ٢٠٠٩، طالبت الحكومة بالتصويت على مسودة قانون جديد سنة ٢٠١٢ بشأن التعليم العالي، من أجل توفير أساس قانوني لخوصصة مؤسسات التعليم العالي العمومية. وفي سنة ٢٠١٣، طالب طلاب القانون بإحدى الجامعات العمومية بمراجعة ست مواد من قانون سنة ٢٠١٢، لكن لم تم رفض طلبهم.

ما مآل طلبات المراجعة الدستورية التي تقدم بها الطلبة وآبائهم والمثقفون ومنظمات المجتمع المدني؟ على الرغم من تعديل قانون سنة ٢٠٠٣ وإلغاء قانون سنة ٢٠٠٩، إلا أن الأهداف التي سطروها -ضمان مجانية التعليم وتجنب خوصصة مؤسسات التعليم العالي العمومية- لم تتحقق. وأخذا بها، قررت المحكمة ما يلي:

١- على طلبة المؤسسات العمومية دفع رسوم التسجيل، حسب المبلغ الثابت والمحدد من طرف الحكومة.

٢- يتم حجز ٢٠٪ من المقاعد الدراسية المتاحة بمؤسسات التعليم العالي العمومية للمترشحين المستحقين من الأسر المعوزة، لكن المؤسسات غير ملزمة بقبول أكثر من ٢٠٪.

٣- يمكن لمؤسسات التعليم العالي العمومية أن تقوم بسن نظم وشروط مختلفة لولوجها. وما هو مقرر هنا من طرف المحكمة كعمل ايجابي، ينظر إليه الطلبة كسياسة لتسليع التعليم.

٤- اليوم، لن تواجه عملية خوصصة مؤسسات التعليم العالي العمومية من أجل تأهيلها أية مقامة.

استنفذ الطلبة والآباء وفاعلو المجتمع المدني الذين احتشدوا للدفاع عن مجانية التعليم العالي، جميع سبل الإنصاف القانونية، نظرا لأنه من غير الممكن الطعن في قرارات المحكمة الدستورية. وساهم هذا العمل في تحطيم معنويات هذه «القوى» ولم تعد لهم اليوم أية مبادرة لمعارضة عملية تسليع التعليم العالي. ومع ذلك، تستمر في مختلف مؤسسات التعليم العالي، معارضة قوية من طرف الطلبة لرسوم التسجيل التي يرونها غير عادلة بالنسبة للأسر داخل الدخل المحدود، لكن يتم توجيه تحديهم اليوم إلى مؤسساتهم وليس إلى الدولة.

توجه كل المراسلات إلى كامانتو سونارتو مباشرة على العنوان: kamantos@yahoo.com

الحركات العمالية والسياسية العمالية بإندونيسيا

بقلم: هاري نوروهو (Hari Nugroho) جامعة إندونيسيا، ديبوك (إندونيسيا) وعضو لجنة البحوث بالجمعية الدولية للسوسيولوجيا (ISA) حول الحركات العمالية (RC٤٤) وحول الحركات الاجتماعية والعمل الجماعي والتغير الاجتماعي (RC٤٨)

طلاب في جاكرتا احتجاجا على سياسات الليبرالية الجديدة لتنظيم التعليم.

بعد غياب طويل عن الساحة السياسية، يبدو أن الحركات النقابية بإندونيسيا تعيش عملية انتقالية نحو النشاط السياسي الجديد. ففي الانتخابات الأخيرة لسنة ٢٠١٤، تم انتخاب عدد من قيادات النقابية بالبرلمان المحلي. إنها نتائج تاريخية، نظرا لأنه لم توجد هناك تمثيلية فعلية للطبقة العاملة في البرلمان الوطني أو المحلي لأزيد من ٥٠ سنة. وكان النقاش الدائر مرتبط بتمديد النضال لما وراء وسط العمال الذي نشئو فيه، عبر مجموعة من التجارب الاجتماعية والسياسية طوال العقد الماضي. يمكننا الآن أن نطرح السؤال التالي: هل يمكن للحركات النقابية أن تساهم في تحول سياسة الطبقات بإندونيسيا؟

إن الالتزام بالتحرر الاقتصادي والتحول الديمقراطي منذ سقوط النظام الاستبدادي سنة ١٩٩٨، ولدت تحديات وأشكال جديدة من صراعات العمل. وتم تغيير سيطرة الدولة بسيطرة السوق. وضمن تنافسية السوق الدولية، أصبح اليوم الرأسمال المتقلب والقوي معارضا

>>

ومهددا للتطور النقابي، حيث تآكلت أسس النقابات الجديدة بفعل المرونة المفرطة لسوق الشغل –هذا حتى قبل أن تتم إعادة بناء هذه النقابات الجديدة بعد انهيار الدولة المصلحية ل»سوهارتو» (Suharto).

شجعت الظروف الراهنة النقابات على التركيز على مواجهة المرونة. إضافة إلى البرامج التقليدية التي تشمل الزيادة في الأجور، وحرية تكوين النقابات الجديدة للنضال. هاجمت النقابات سياسات الدولة المرتبطة بتحرير السوق، وتشجيع الظروف غير المستقرة المفروضة من طرف الشركات (Juliawan ٢٠١١). وساندت النقابات تبني نظام للضمان الاجتماعي أكثر نجاعة وتعوضا، في ظل انعدام الأمن الوظيفي الذي يواجه العمال، ووجدت الحركات النقابية نفسها وسط مطالب التحول إلى نظام الحماية الاجتماعية، والذي يسمح لها بالحصول على دعم أكبر رغم خسارة الآلاف من أعضائها.

ومع ذلك، فإن ارتفاع قاعدة دعم الحركات النقابية، يجلب في الآن نفسه تحديات جديدة، في الوقت الذي تحاول فيه النقابات الحصول على دعم اجتماعي وسياسي أوسع مع الضغط القوي للسوق. وعلى الرغم من أن العديد من النقابات لا تزال محافظة، إلا أن البعض الأخر من النقابات المحلية التابعة للاتحادات الوطنية التقدمية، تتبع بدورها استراتيجيين: الأولى، أن تصبح في مركز القيادة، وخاصة بين الجماعات العمالية، لكن أيضا بناء علاقات مع مجموعات أخرى، بما في ذلك المزارعين والباعة المتجولين، والإستراتيجية الثانية، تتمثل في المشاركة في اللعبة السياسية. والهدف هو بناء تمثيلية في البرلمانات المحلية، الأمر الذي يفتح الطريق أمام التمثيل الوطني، وبالتالي يسمح بالتأثير على عمليات صنع القرار السياسي. وينظر أيضا إلى المشاركة السياسية الانتخابية كوسيلة لإنشاء قاعدة دعم أوسع للنقابات.

من المحتمل أن يكون هذا النوع من صراع العمل والتحول في النشاط النقابي خلال فترة ما بعد «سوهارتو»، قد ساهم في تطوير وتعزيز الحركة العمالية، لكن لا يمكن أخذ هذه المنح كمكاسب (Hadiz ٢٠٠١). على سبيل المثال، قام اثنان من قادة النقابة التقدمية بالمنطقة الصناعية ل «بيكاسي» (Bekasi) قرب جاكراتا، بحملة انتخابية ناجحة على المقاعد البرلمانية المحلية سنة ٢٠١٤. وكانت تجربة ناجحة، إذ فازوا من خلال دعم نشطاء النقابة. بعد انتصارهم التاريخي، قام قادة النقابة على المستوى الوطني، بموقف مثير للجدل في الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠١٤ – دعم أعضاء النقابة لمرشح رئاسي من فلول النظام الاستبدادي لسوهارتو، والذي كان مدعوما من قبل الأحزاب السياسية الإسلامية، من دون أي جذور سياسية مرتبطة بالطبقة العاملة. الأمر الذي أثار تساؤلات جدية حول مصلحة القادة الوطنيين للنقابات من سياسة الطبقة [العاملة].

اليوم، فشلت معظم محاولات النقابات للمشاركة في السياسة الانتخابية، ولم يحصلوا على ما يكفي من الأصوات، حتى من طرف الطبقة العاملة، وكثير ممن فازوا بمقاعد في الانتخابات لم يعتمدوا على [دعم] نقابتهم الخاصة. لكن، وبدل من ذلك، اعتمدوا على دعم الأجهزة السياسية لباقي الأحزاب. وعوضا عن وضع سياسات مرتبطة بالطبقة العاملة، وجد هؤلاء المسئولون السياسيون أنفسهم أمام واقع «سياسة المال»، وفي تنافس قوي مع الإيديولوجيات الدينية.

يمكن أن نجد وضع مماثل للجهود الرامية إلى توسيع نطاق الدعم العمالي، في الحركات ذات الأساس المجتمعي، في حين أن بعض النقابات قد نجحت نسبيا في إقامة شبكة واسعة للتبادل والدعم الاجتماعي عوض الدعم السياسي. وهم يكافحون الآن لوضع مصالح إستراتيجية مشتركة. وتميل كل مجموعة داخل هذه الشبكة إلى أن تظل مهيمنة، عبر أفاقها الضيقة الخاصة، ويتم التفاوض حول الدعم السياسي بين مجموعات خاصة بعينها، دون بناء المصلحة الطبقية المشتركة، حتى بين العمال. وبالمثل، وبعد أن نجحت [النقابات] في تعزيز نظام الحماية الاجتماعية الذي يربط الطبقات العمالية بمجموعات اجتماعية أوسع، بعيدا عن الظهور بمظهر انتصار السياسة الطبقية، يبدو الأمر أشبه بإتلاف بين المواطنين من مختلف الفئات، أكثر من مصالح خاصة بالطبقة العاملة.

ورغم وجود العديد من العناصر المشجعة، إلا أن التطور الحالي للحركة النقابية الإندونيسية يعوقه ضعف القاعدة الاجتماعية. فجيل الشباب –والذي يشكل غالبية الموظفين، وأحد المحركات الرئيسية للحركة النقابية اليوم- الذي لم يعاصر نظام الحكم الاستبدادي، يملك تاريخ طويل من عدم التسيس (Caraway et al., ٢٠١٤). وتظل الصراعات العمالية والحركات الاجتماعية، وكذا الوعي الجمعي الذي يبنى من خلال هذه المؤشرات، غير كافية لتشكيل حركة سياسية قوية ذات أساس طبقي. وتظل أيضا المصالح المخترقة للطبقات، وكذلك الهويات القائمة على البعد الديني، من المنافسين الأقوياء على ولاء العمال.

توجه كل المراسلات إلى هاري نوروهو مباشرة على العنوان:

hari.nugroho@ui.ac.id

المراجع:

Caraway, T. L., Ford M., Nugroho H. (2014) "Translating membership into power at the ballot box? Trade union candidates and worker voting patterns in Indonesia's national elections," Democratization. http://dx.doi.org/10.1080/13510347.2014.930130

Hadiz, V. R. (2001) "New Organising Vehicles in Indonesia: Origins and Prospects," in Jane Hutchison and Andrew Brown (eds.) Organising Labour in Globalising Asia. London and New York: Routledge.

Juliawan, B. H. (2011) "Street-level Politics: Labour Protest in Post-authoritarian Indonesia," Journal of Contemporary Asia, 41(3): 349-370.

عندما يصبح الدين هوية قانونية

أنطونيوس كايادي (Antonius Cahyadi) **جامعة إندونيسيا، ديبوك (إندونيسيا) وعضو لجنة البحوث بالجمعية الدولية للسوسيولوجيا** (ISA) **حول سوسيولوجيا الأديان** (RC٢٢) **وعضو المجموعات الموضوعاتية ل** (ISA) **حول حقوق الإنسان والعدالة الكونية** (TG٠٣).

بطاقة الهوية الاندونيسية التي تتضمن على الاصول الدينية.

مع نهاية «سوهارتو» (Suharto) خلال تسعينيات القرن الماضي، طُبع المشهد الإندونيسي العام بالمشاعر الدينية و التعصب العنصري، وكانت فترة عصيبة بالنسبة لغير المسلمين والصينيين بإندونيسيا، الذين نُظر إليهم كإندونيسيين غير أصليين. أطلقت هذه القضايا الحساسة الشرارة الأولى لأعمال الشغب سنة ١٩٩٨، عقب تبني (Reformasi) [الإصلاح] الذي أنهى نظام سوهارتو.

تم حضر التمييز العنصري ضد الإندونيسيين الصينيين سنة ٢٠٠٠ – والذي انخرطت فيه سياسة الحكومة الرسمية منذ أن استولى سوهارتو على السلطة سنة ١٩٦٧- من قبل «عبد الرحمن وحيد» (Abdurrahman Wahid) الرئيس الرابع لإندونيسيا. وتم الاعتراف بالكونفوشيوسية سنة ٢٠٠٦، التي تعتبر الديانة التقليدية لي الإندونيسيين الصينيين، باعتبارها واحدة من الديانات الرسمية للبلاد. في حين أن العقد الماضي قد شهد تأجج قوي لمشاعر العنصرية والتحيزات الدينية. وقد كانت هذه القضية حساسة لدرجة أن الناس كانت تتجنب الحديث عن الدين في النقاشات والانتقادات العمومية. سادت سياسة جعلت الدين غير قابل للمساس.

على طول تاريخ إندونيسيا استخدم الدين في السياسة، وبلغ الأمر ذروته في فترة السبعينيات عندما أنشئت «الهوية القانونية الدينية». وخلال فترة الهند الشرقية الهولندية (من أوائل القرن التاسع عشر إلى حدود سنة ١٩٤٢) كان ينظر إلى الدين، وخاصة الإسلام، كتهديد سياسي، لأنه من الممكن أن يكون سببا في الاضطرابات المدنية. وتركت الحكومة الاستعمارية الهولندية المجال مفتوحا لتطور «الإسلام الديني» (religious Islam)، وقمعت «الإسلام السياسي» (political Islam)، وقمعت الأنشطة السياسية للجماعات الدينية المحلية، واقتصر التعبير الديني على المجال الخاص.

وخلال فترة الاستعمار الياباني (١٩٤٢-١٩٤٥) أصبح الإسلام إستراتيجية للحرب. حيث حشد اليابانيون المشاعر المعادية للهولنديين، ضمن ساكنة غالبتها من المسلمين، في إطار إنشاء وحدة خاصة داخل إدارات الدولة، تهدف إلى ضبط وتشجيع وتطوير حركة إسلامية. وستصبح فيما بعد هذه الوحدة في ظل إندونيسيا المسلمة: وزارة الشؤون الدينية.

وخلال السنوات الأولى للاستقلال (١٩٤٥-١٩٥٩) اعتبرت هذه الجماعات، التي ادعت أنها جزء من حركة إسلامية واسعة، أنها ساهمت في استقلال إندونيسيا، وبالتالي وجب أن تصبح إندونيسيا دولة إسلامية، من ناحية أخرى، أصرت الجماعات العلمانية القومية، والتي تشمل كل من المسلمين وغير المسلمين، أن إندونيسيا ستكون دولة مفتوحة على جميع الأديان.

وجاءت المادة ٢٩ من الدستور الإندونيسي لسنة ١٩٤٥ كحل وسط بين هاتين المجموعتين، وأعلن عن إندونيسيا كدولة غير علمانية، لأنها تقوم على الاعتقاد في الله القادر على كل شيء، لكن لم يتم ذكر أي اعتقاد ديني معين، وضمنت الدولة الجديدة، هامش أكبر من الحرية الدينية، وضمن حل التسوية أيضا، وتم سنة ١٩٤٦ إنشاء وزارة الشؤون الدينية، كقرار يهدف إلى إرضاء الجماعات الإسلامية.

خلال فترة «الديمقراطية الموجهة» برئاسة «سوكارنو» (Sukarno) [١٩٥٩-١٩٦٥]، برزت ظاهرة الاستقطاب بين المجموعات الدينية وغير الدينية، مما ساهم

>>

في تصعيد كبير للتوتر بين الجماعات الدينية من جهة (الإسلامية والكاثوليكية) والجماعات الاشتراكية من جهة أخرى. وحاولت حركة القوميين «لسوكارنو» (Sukarno)، والتي تميل نحو الاشتراكية، تبني الحياد في المسائل الدينية، لكي تشعر الجماعات الدينية بالحماية في مواجهة هجمات الملحدين والشيوعيين، وكسب تأييد الجماعات الدينية. ومع ذلك، عرض سوكارنو سنة ١٩٦٥ قانون مكافحة التجديف عبر «منع التجديف وازدراء الأديان». وقد كانت هذه البادرة غير متوقعة في إطار التأسيس للمرحلة المقبلة من الأسلمة. واستخدم هذا القانون ضد الأشخاص المشتبه في تحريضهم ضد الأديان (وخاصة الإسلام).

في عهد «سوهارتو (Suharto) [١٩٦٦-١٩٩٨] أصبح الدين أكثر بيروقراطية. وقد لعب قانون التجديف دور كبير في حماية الدين في المجال العام. وبموجب القانون، اعترفت إدارة سوهارتو بعدة أديان رسمية للدولة (الإسلام، البروتستانتية، الكاثوليكية، البوذية، الهندوسية، باستثناء الكونفوشيوسية والمعتقدات المحلية).

ومنذ عهد سوهارتو، كان لزاما على المواطنين الإعلان رسميا عن ديانتهم على بطائق هويتهم. في الواقع، جعلت وزارة الشؤون الدينية الساهر الرسمي على تنفيذ هذا القانون، نظرا لكونها هيئة تنفيذية تكسب قوتها من الدولة. بالإضافة إلى ذلك، ساهم قانون الزواج لسنة ١٩٧٤ في الرفع من قوة الدين من داخل إدارة الدولة: يفرض هذا القانون ضرورة الانتماء إلى أحد الديانات الرسمية للحصول على شهادة الزواج أو الولادة. وفي الوقت نفسه، ساهم أيضا قانون سنة ١٩٨٩ بإنشاء المحاكم الدينية، في تجدر الدين بالبنية الإدارية للدولة، من خلال جهاز المحاكم الحكومية. أصبح الدين هوية قانونية. وعززت وزارة الشؤون الدينية من قوة الدين من خلال إعطائه الأساس البيروقراطي. ساهم تدخل الجهاز الإداري للدولة في «تعريف» المواطنين، في وضع الدين تحت حماية سوهاريو.

مع «الإصلاحات» «Reformasi» (بعد استقالة سوهارتو سنة ١٩٩٨) أصبح المشهد العام بإندونيسيا مكان للتحدي بين مختلف المجموعات (المجموعات الدينية أو الإثنية، الجماعات المحلية أو الإقليمية)، بحثا عن الاهتمام والاعتراف العلني من طرف الدولة. خلال فترة «الإصلاحات»، ظهرت حركة إسلامية مسيسة جديدة. على سبيل المثال، بمناسبة الصراع الذي نشأ في سنة ١٩٩٩ بجزيرة الملوك. وقد أدى تصاعد الصراع الديني إلى بروز شكل جديد من التسامح بين الديانات المعترف بها رسميا، وحتى تلك «الهويات الإسلامية الأخرى» (الأحمادية، الشيعة والأغلبية السنية) أصبح من الممكن أن تجد تمثيلها داخل الفضاء العام. وفي الوقت نفسه، تم الاعتراف بالكونفوشيوسية والمعتقدات المحلية، وسُمح للجماعات الدينية التي لم يكن معترفا بها سابقا، في سنة ٢٠٠٦، بتسجيل الزواج ضمن جماعاتها الخاصة، وأصبح من حق الأشخاص عدم ملء المربع الذي يحدد الديانة على بطائق هويتهم، حتى لو كانوا لا ينتمون إلى واحدة من الديانات الرسمية.

ومع ذلك، فقد أُقحم الدين في كثير من الأحيان في الاشتباكات السياسية، مما يوحي بأن الشعور والروابط الدينية تبقى أقوى من أي انتماء سوسيو-ثقافي آخر. ليس من السهل أن نفهم جوهر الشعور الديني في المشهد العام الإندونيسي. لكن من الواضح، أنه عندما يصبح الدين هوية قانونية، يتم التلاعب بها من قبل الدولة، واستغلالها من قبل المهيمنين عليها. من خلال المؤسسات الإدارية والقضائية للدولة، «ابتلعت» سلطة الدين من قبل الدولة، من اجل تعزيز سلطتها على الحياة اليومية للساكنة. مع هذا الشكل من التنظيم، يصبح الدين شكل إداري، الأمر الذي يعرض الروحانية [الدينية] إلى الخطر.

توجه كل المراسلات إلى أنطونيوس كايادي مباشرة على العنوان: antonius.cahyadi@ui.ac.id

تفعيل الحراك الاجتماعي بإندونيسيا

انديرا راتنا ايراواتي باتينصاراني (Indera Ratna Irawati Pattinasarany) **جامعة إندونيسيا، ديبوك (إندونيسيا) وعضو لجنة البحوث بالجمعية الدولية للسوسيولوجيا** (ISA) **حول سوسيولوجيا التربية** (RC٠٤) **وحول الطبقات الاجتماعية** (RC٢٨).

تفاوت طبقي في شارع مزدحم في جاكرتا

بعد الأزمة المالية الأسيوية لسنة ١٩٩٧، شهدت إندونيسيا انتعاش اقتصادي ملحوظ. فمن دولة منخفضة الدخل ووسطية، أصبحت اليوم عضو ضمن مجموعة العشرين (G٢٠). بالإضافة إلى ذلك، حققت إندونيسيا استقرار سياسي ومالي واقتصادي، وأضحت واحدة من كبرى الديمقراطيات بالعالم (Banque mondiale, ٢٠١٤a). على الرغم من هذا النمو الملحوظ، إلا أن ارتفاع نسب الفوارق واللامساواة [في كافة المستويات] لازالت مرتفعة كما يوضح معامل «جيني»[Gini] لإندونيسيا، الذي انتقل من ٠,٣٣ سنة ١٩٩٩ إلى ٠,٤١ سنة ٢٠١١. وتهدد هذه الفوارق المتزايدة بالرفع من مستوى الفقر، وإبطاء النمو الاقتصادي، زيادة حدة الصراعات والتوترات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تعكس هذه الفوارق أسباب اللامساواة في ولوج الخدمات العامة: لكل طفل في العشرية الدنيا من السكان احتمالية ٤٣٪ أن يعرقل نموه، في مقابل ١٤٪ بالنسبة للعشرية العليا. وبالمثل فإن احتمالية الهذر المدرسي مرتفعة بشكل كبير لدى الأطفال المنتمين إلى الأسر الفقيرة: ٧١٪ من أطفال الأسر المعوزة ينقطعون عن الدراسة في وقت مبكر، مقابل ٢٦٪ بالنسبة للأسر ذات الدخل المرتفع (Banque mondiale, ٢٠١٤b).

لسنوات طويلة، عملت التفاوتات واللامساواة بإندونيسيا على وضع السبل الأولى لحراك اجتماعي متنامي. من هم الأشخاص الذين نجحوا في تحسين وضعهم الاجتماعي،

<<

وما هي العوامل التي يمكن أن تأثر في تصعيد الحراك الاجتماعي المتنامي؟ تركز عملي البحثي على دراسة التفاوتات داخل المناطق الحضرية في مقاطعتي «جاوة الغربية» و «جاوة الشرقية»، وذلك بالاعتماد على البيانات التي وفرها «المسح الإندونيسي للحياة الأسرية» (Indonesian Family Life Survey (IFLS) ١٩٩٣-٢٠٠٧)، والذي شمل عينة مكونة من ١١٧٧ شخص، رجال ونساء ، تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٦٤ سنة.

إن فرص الحراك الاجتماعي في المناطق الاندونيسية الحضرية أكثر أهمية للإندونيسيين، الذين ينتمون للطبقات الاجتماعية العليا، من الذين ينتمون للطبقات الاجتماعية الدنيا (Pattinasarany, ٢٠١٢)، وتشير المعطيات إلى أن ٢٧٪ من نسب الحراك الاجتماعي مرتبط بالطبقات الدنيا مقابل ٤٥٪ مرتبط بالطبقات الوسطى والطبقات العليا. في الواقع، بالكاد هناك فرص للحراك الاجتماعي بالنسبة للطبقات الدنيا. في إندونيسيا، كما في كل مكان في العالم تقريبا، نجد أن السلم الاجتماعي الأدنى يزداد اتساعا أكثر فأكثر، ويتم إجهاض المزيد من فرص الحراك الاجتماعي. بالإضافة إلى صلابة الطبقة، هناك أيضا موقف قوة، حيث أن معظم المشاركين ينتمون إلى طبقة اجتماعية واحدة [رفقة ذويهم].

من حيث النوع، الرجال، في حالات مماثلة –خاصة من طبقة اجتماعية دنيا- أكثر عرضة من النساء لتسلق السلم الاجتماعي. ويمكن اعتبار أن ما يواجه النساء من حيث الالتزام بمتطلبات الأدوار المرتبطة بالنوع، في المنزل كما في مكان العمل، هو تعقيد حياتهن المهنية ومحدودية إمكانيات الارتقاء الاجتماعي. في إندونيسيا، يؤثر التعليم بشكل واضح على الحراك الاجتماعي. وحسب العينة، التي شملها الاستطلاع، يظهر أن أصل الطبقة الاجتماعية للأب متغير أساسي يليه المستوى التعليمي.

تعزز بحوثي النوعية بريف «جاوة» نتائج الدراسة الكمية، التي تبين أن الأشخاص الذين ينتمون لطبقات دنيا يواجهون صعوبات كبيرة في الارتقاء نحو طبقات متوسطة أو عليا. ومع ذلك، هناك بعض الاستثناءات المثيرة للاهتمام، حيث ترتفع نسبة الأشخاص الذين يرتقون من طبقة دنيا إلى طبقة وسطى، حتى دون الحصول على التعليم، وإليكم ثلاثة أمثلة.

يختار كثير من الإندونيسيين العمل بالخارج، بشكل أساسي كخادمات بالمنازل (النساء بشكل عام) وعمال مصانع أو عمال البناء (معظمهم رجال)، ويرجع اختيار العمل بالخارج أساسا إلى عدم وجود فرص شغل للإندونيسيين الأقل تعليما. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمهاجر كسب مدخول أكثر مما يكسب بإندونيسيا. مع هذا المال، يمكن للأسر أن تنتقل إلى طبقة اجتماعية أعلى.

هناك طريقة أخرى مرتبطة بانتقال المهارات الخاصة بين الأجيال. من المعروف أن جماعة «جارون» (Garut) بجاوة الغربية، توفر أفضل حلاقي جاوة. على مدى عقود، تم تعزيز هذه الحرفة والقدرة من جيل إلى جيل. ومعظم هؤلاء المهنيون يعملون مؤقتا خارج قراهم، في المدن الكبيرة مثل جاكرتا. وبفضل مهاراتهم الخاصة في الحلاقة، نجح كثير منهم في رفع الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم.

ثالثا، ارتياد مجال الأعمال يوفر وسيلة بديلة لارتقاء السلم الاجتماعي. في معظم القرى، يوجد عدد قليل من رجال الأعمال الذين ينطلقون من إنشاء مشاريع ومحلات صغيرة، وبعضهم يتمكن حتى من التوسع إلى القرى المجاورة. وهم يعملون في الغالب بالمتاجر الصغيرة أو يعملون بالمحلات التجارية والمطاعم. تبعا للظروف، يمكن لهذه المشاريع أن تنطلق بمساعدة قرض من أحد البنوك أو برنامج حكومي أو من خلال أحد برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبالتالي، من المحتمل أن ينجح رجال الأعمال هؤلاء في الارتقاء إلى طبقة اجتماعية أعلى.

هناك بعض الدراسات التي تجرى حاليا، لمحاولة تفسير والتغلب على جمود البنيات الطبقية بإندونيسيا، وخاصة محدودية فرص الارتقاء بالنسبة لمن هم في طبقة دنيا. من المتوقع أن تساعد هذه الدراسات في تعزيز النقاشات حول البرامج التي التزمت الحكومة والقطاع الخاص عبرها، بتخفيف الفوارق التي تقف حائلا أمام الحراك الاجتماعي.

توجه كل المراسلات إلى انديرا راتنا ايراواتي باتينصاراني مباشرة على العنوان:

indera.pattinasarany@ui.ac.id

المراجع:

References

Pattinasarany, I. R. I. (2012) Intergenerational Vertical Social Mobility: Studies on Urban Society in the Province of West Java and East Java. PhD Dissertation, Department of Sociology, Graduate Program, Faculty of Social and Political Sciences, University of Indonesia, Depok.

World Bank (2014a) "Indonesia: Avoiding Trap." Development Policy Review 2014. Jakarta: The World Bank Office.

World Bank (2014b) "Understanding Inequality." Booklet from Big Ideas Conference. Jakarta: World Bank Group, September 23, 2014.